العدد الثامن-السنة الأولى-سبتمبر 2020

الأفق الإستراتيجي

STARTEGIC OFOK

هل تتغير الاستراتيجية بعد رحيل

رجل دولة الكويت الصبور

الأفق الإستراتيجي

STARTEGIC OFOK

مجلة نصف شهرية مترجمة (تصدر شهرياً مؤقتاً) العدد الثامن سبتمبر 2020م

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز أفق المستقبل للاستشارات وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

«الأفق الإستراتيجي: مجلة دورية نصف شهرية مترجمة تصدر عن شركة أفق المستقبل للاستشارات.

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center For Consultancy

مجلة دورية نصف شهرية مترجمة تعتني بما يصدر عن مراكز الأبحاث العالمية في مجال الفكر الإستراتيجي والاستشارات بكافة أنواعها. وبما يصدر عن المجلات والصحف العالمية حول قضايا الشرق الأوسط، نقدمها للقارئ من خلال ترجمة رصينة ودقيقة مع ذكر رابط المصدر لمن أراد الاطلاع على المقال من مصدره الأصل.

رئيس التحرير
محمد سالم الراشد
مدير التحرير
محمود المنير
ترجمة
مركز أفق المستقبل
إخراج وتصميم
مصطفى محمود
@baha.design
المقاس: A4
عدد الصفحات: 74
السنة الأولى سبتمبر 2020

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

حديث الشهر 8

شؤون خليجية

رجل دولة الكويت الصبور 14

فايننشال تايمز: رجل الحياد الإيجابي حمى الكويت من العواصف 17

الرأي العام في الكويت.. من الديوانية غير الرسمية إلى الضغط المؤسسي 19

دول خليجية أخرى تعترف بإسرائيل.. لماذا الآن؟ وماذا بعد؟ 22

كيف استفادت جماعات الضغط في واشنطن من الأزمة الخليجية؟ 25

عُمان تعيد هيكلة الحكومة في محاولة لإنعاش الاقتصاد 29

الخليج وقضايا الشرق الأوسط

كيف يؤثر امتلاك الإمارات إف ٣٥ على الوضع الاستراتيجي للمنطقة؟ 32

التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: التداعيات الثنائية والإقليمية والسياسة الأمريكية 34

اضمحلال جامعة الدول العربية 39

شؤون دولية

الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة لقيادة العالم 44

هل تشكل تركيا وإيران جبهة موحدة بعد التحالف الإماراتي الإسرائيلي؟ 49

ملامح استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط 25

توقعات ستراتفور للربع الرابع من ٢٠٢٠ في الشرق الأوسط 57

ملفات

كيف سيوزع لقاح فيروس كورونا عند إنتاجه؟ عقبات قد لا تتخيلها 59

شؤون اقتصادية

هكذا رسخ صندوق النقد والبنك الدوليين عروش الاستبداد في العالم 64

تفسير الأزمة الاقتصادية في السعودية في ١٠ رسوم بيانية 68

استشارات إدارية

احذر من الخلط بين العمل التنفيذي والاستراتيجية 72

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center For Consultancy

مركز أفق المستقبل

مركز متخصص يقدم الاستشارات في مجال استراتيجيات إدارة الدولة والحكومات والهيئات الأهلية في نطاق منطقة الخليج والجزيرة العربية ، كما يقدم الخدمات اللازمة للجمهور في مجال التنمية والتطوير السياسي والفكري والإداري والاستراتيجي ويقدم المركز الخدمات الاحترافية وفقا للبرامج والمشاريع التي يعدها خبراء متخصصون.

أهداف المركز

يسعى المركز لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير قاعدة المعلومات والبيانات واستثمارها في مجال الاستشارات والدراسات.
2. تقديم المشورة العلمية للدراسات والمشاريع التنموية في مجالات عمل المركز.
3. تقويم ومراجعة المشروعات الإدارية والاستراتيجية والسياسية التي تهدف إلى إحداث التنمية في المجتمعات الخليجية.
4. تقديم الاستشارات وترشيد السياسات في نطاق الخليج والجزيرة العربية.
5. تطوير المبادرات العملية لتنمية وتطوير الشباب في مجال الفكر الإدراي والاستراتيجي والسياسي.
6. تطوير التعاون مع مراكز الاستشارات والتفكير الاستراتيجي في المنطقة وخارجها.

خدمات المركز

يقدم المركز الخدمات التالية للهيئات والمؤسسات والأفراد:

1. الاستشارات في مجال عمل المركز، وأوراق تقديرالموقف.
2. التأهيل التنموي من خلال الدورات المتخصصة والبرامج المنهجية.
3. الدراسات والبحوث التنموية والإصدارات فى مجال عمل المركز.
4. إقامة ورعاية المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والتفكير وورش العمل.
5. ا لمبادرات والمشاريع البحثية والدراسات العلمية والتعاون المحلي والدولي.
6. يصدر المركز النشرات والدوريات والمعلومات والتقارير.

+965 99143453
ofokcenter@outlook.com

الملخص التنفيذي للعدد الثامن سبتمبر 2020

يتزامن صدور هذا العدد من مجلة الأفق الاستراتيجي مع وفاة المغفور له بإذن الله تعالى سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وأداء سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، اليمين الدستورية أميراً للكويت.

وتتقدم أسرة تحرير المجلة بخالص العزاء في سمو الأمير الراحل، سائلين المولى عزوجل أن يتقبل منه ما قدّمه لوطنه وشعبه وأمته، من إرث غني زاخر بالإنجازات والأعمال المشهودة محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً.

وتبارك لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح توليه مقاليد الحكم خلفا للأمير الراحل متمنين له التوفيق والسداد.

ويتناول هذا العدد جملة من الموضوعات المهمة خليجياً وعربياً وعالمياً وفي صدارة هذه الموضوعات ما يلي:

رجل دولة الكويت الصبور

كتبت الكاتبة كريستين سميث في معهد دول الخليج العربية بواشنطن عن وفاة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح معتبرة وفاته وفاةً لدبلوماسي مخضرم، وسياسي محنك، ورجل المواقف الإنسانية البارز. متسائلة؛ هل يحافظ خليفته على الثقافة السياسية الديمقراطية للكويت وسياستها الخارجية المستقلة؟ وسردت الكاتب العديد من مآثر الأمير الراحل وجهود الدبلوماسية لاسيما في الأزمة الخليجية الحالية، متوقعة أن يعمل رحيله على دفع الكويت إلى عدد من التحولات ذات الصلة، والتي قد تكون محفوفة بالمخاطر. إذ إنه من دون الدور المتوازن للأمير الراحل، فإن بعض الخصومات المحلية والإقليمية تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة. للمزيد من التفاصيل طالع الموضوع ص .....

كيف استفادت جماعات الضغط في واشنطن من الأزمة الخليجية

كتب «جوليان بيكيه» في موقع ميدل إيست أن هناك معركة ضغط مستمرة منذ اندلاع الأزمة الخليجية في يونيو 2017، ولايزال الصراع قائما وأن تصاعد الضغط من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدأ تقريبًا بمجرد انتخاب الرئيس دونالد ترامب . وذلك ترك القطريين «مفككين» عندما جاء الحصار. لذا فقد بدأوا بالفعل في اكتساب القوة وإضافة شركات وإضافة المزيد من سماسرة القوة إلى ترسانة جماعات الضغط الخاصة بهم أيضًا. للمزيد من معرفة كيف استفادت جماعات الضغط هذه من الأزمة الخليجية؟ طالع الموضوع ص 14.

يقال إن أفضل الصيادين يتمتعون بالصبر والمثابرة على حد سواء، ومتيقظون لظروف الناتجة عن جولاتهم السابقة. عاش سمو الأمير صباح الأحمد، الذي أعلن عن وفاته في 29 سبتمبر/أيلول، حياته كاملة في قلب السياسة الكويتية - وزيراً للخارجية، ورئيساً للوزراء، وأخيراً أميراً - وكان صياداً بارعاً. بصفته دبلوماسياً، ورجل دولة خليجية يفتخر بها ولكنها صغيرة، فقد عمل بصبر للاستفادة من اقتصاد النفط الكويتي والحنكة التجارية ومهارات الوساطة لتحقيق نفوذ أكبر في المنطقة وعلى المسرح العالمي. وكان هذا الإصرار نفسه مطلوباً في الداخل، حيث غالباً ما تحبط السياسات الخلافية بين مختلف أطياف السياسة الكويتية المتنوعة الإجماع الوطني، وتغري ملوك الدول المجاورة غير المرتاحين للنموذج البرلماني الكويتي للتدخل في شؤون البلاد. سوف نفتقد اليد المخضرمة لرجل عُرف بحبه للصيد أثناء إبحار الكويت في مياه الخليج المتلاطمة اليوم.

الدبلوماسي الكويتي

كانت المسيرة الدبلوماسية لسمو الأمير صباح الأحمد طويلة بشكل استثنائي، خلال السنوات الأربعين التي قضاها وزيراً لخارجية الكويت، أظهر تقديراً لقيود الكويت، لكونها دولة صغيرة، وتبنى أجندة فاعلة للتعويض عن تلك القيود. كان رائداً في السياسة الكويتية في الحفاظ على علاقات جيدة مع مجموعة كبيرة من الدول، وتحقيق التوازن ما بين القوى

توقعات ستراتفور للربع الرابع من 2020 في الشرق الأوسط

المصدر FOREIGN AFFAIRS

الرابط https://fam.ag/32INyfS

أصدر مركز ستراتفور الأمريكي نشرة توقعاته بشأن الربع الرابع من عام 2020. وقد جاء الجزء الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النحو التالي:

إيران ترقب الانتخابات الأمريكية

سيظل الاقتصاد الإيراني مثلاً بالعلويات، ما يخلق دافعًا قويًا لدى وستواصل إيران زيادة أنشطتها النووية باعتبارها في موقف دفاعي ضد العقوبات الأمريكية، وستوقف شدة رد الفعل الإيراني ضد الولايات المتحدة على الانتخابات الأمريكية.

إذا خسر «ترامب» في نوفمبر/تشرين الثاني، فلن تصعد إيران أنشطتها النووية لتجنب استفزاز «بايدن» والحاق الضرر بقدرتها التفاوضية في عام 2021.

وإذا فاز «ترامب»، فإن إيران (مع وجود برلمان أكثر تشدداً) ستصعد بشدة ضد الولايات المتحدة إذا هددت إدارة «ترامب» بعمل عسكري رداً على أنشطة إيران النووية.

تعامل إسرائيل مع فوز «بايدن»

لدى إسرائيل استراتيجيتان يجب النظر إليهما لتحليل تعاملها على نتائج الانتخابات الأمريكية. الأولى: استراتيجية «تنتياهو» الشخصية للحفاظ على السلطة، بما في ذلك نهج إسرائيل تجاه ضم أجزاء من الضفة الغربية، والثانية، استراتيجية إسرائيل الإقليمية الشاملة ضد إيران.

اعتمدت كلتا الاستراتيجيتين على التوافق مع الولايات المتحدة. ولكن هذا التوافق يمكن أن ينقلب مع فوز «بايدن»، ما قد يترك لإسرائيل نافذة ضيقة للتصرف قبل أن يحدث تغيير رئاسي في واشنطن.

وفي هذه الحالة، من المرجح أن تفكر إسرائيل في عمليات ضم الضفة الغربية في الوقت المتبقي لـ«ترامب» بالرغم من التعهدات للإماراتيين في صفقة التطبيع الأخيرة.

ولكن إذا فاز «ترامب» بولاية ثانية، فستتمكن إسرائيل من الحفاظ على سياساتها الحالية في الضفة الغربية واستراتيجية

الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة لقيادة العالم

الكاتب: جيمس جولدجير و بروسي جنتلسون

المصدر FOREIGN AFFAIRS

الرابط https://fam.ag/30hU5fz

غالبا ما يتم اعتبار قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا مفروغا منه، على الأقل في واشنطن، حيث لعبت الدولة هذا الدور لأكثر من 7 عقود بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يريد معظم الأمريكيين أن تتولى الصين ذلك الدور.

لذلك سيكون من السهل الاعتقاد أنه إذا صوت الشعب الأمريكي للإطاحة بـ«دونالد ترامب» خارج منصبه وجلب «جو بايدن» الملتزم بالنظام الدولي، يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى «رأس الطاولة»، كما زعم مقال «بايدن» الأخير حول الشؤون الخارجية، لكن في الحقيقة القيادة العالمية ليست استحقاقا أمريكيا خالصا.

وفي حين أن معظم حلفاء واشنطن (مع استثناءات بسيطة مثل إسرائيل والسعودية) يميلون إلى وجود أي شخص بخلاف «ترامب»، فإن استعادة الدور الأمريكي في العالم سيتطلب أكثر بكثير من مجرد إعلان عودة الولايات المتحدة إلى كتاب قواعد اللعبة الذي يسبق «ترامب».

ويجب أن تتعامل البلاد مع التحولات الأساسية في موقعها العالمي، ومن منظور تاريخي، انتقلت البلاد من كونها وحدها على القمة، لتصبح الآن مجرد دولة وسط العالم. ويتطلب الانتقال بعض التعديلات.

نموذج سيئ

وكانت الدولة التي نصبت نفسها «أعظم ديمقراطية في العالم» سيئة السلوك منذ أواخر التسعينات، وقد دخلت حربا مثيرة للجدل في العراق، وتسببت في أزمة مالية أحدثت موجات من الصدمة حول العالم.

وفي عام 2008، انتخبت البلاد «سيناتور أسود» يتمتع بشعبية عالمية، ثم ذهبت إلى اتجاه مختلف تماما بعد 8 أعوام عبر انتخاب شخص عنصري يقوم حلفاء أمريكا على العلن التي تعاني منها البلاد.

وإذا فكرنا في السياسة كما نفعل مع العملات التقديرية، بحيث نقيس الاستقرار من خلال التقلبات داخل منطقة التوازن، فما الذي يضمن لحلفاء الولايات المتحدة إن تظل السياسة الأمريكية ضمن منطقة التوازن السياسي حتى لو خسر «ترامب» انتخابات 2020؟

بدلا من ذلك، سيتعين على الحلفاء المقربين التحوط في رهاناتهم في حال تحول الولايات المتحدة مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية التالية أو حتى بعد منتصف المدة عام 2022.

وبما تقدم السياسة المحلية في الولايات المتحدة نموذجا

بشكل متزايد في الداخل، كما يتطرق التقرير إلى استفتاء الجزائر الذي طال انتظاره حيث تعتزم الحكومة الجزائرية استخدام الاستفتاء على الدستور في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني لإنهاء الفترة الانتقالية بعد استقالة الرئيس السابق «عبد العزيز بوتفليقة». وما التداعيات المحتملة بعد إجراء الاستفتاء، لمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذه التوقعات طالع الموضوع ص 57.

الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة لقيادة العالم

من الموضوعات المهمة التي سُلط عليها الضوء في هذا العدد قيادة الولايات المتحدة للعالم، حيث تناول كلا من جيمس جولدجير وبروسي جنتلسون في مجلة « فورين أفيرز» هذا الموضوع لأن غالبا ما يتم اعتبار قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا مفروغا منه، على الأقل في واشنطن، حيث لعبت الدولة هذا الدور لأكثر من 7 عقود بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يريد معظم الأمريكيين أن تتولى الصين ذلك الدور.

لذلك سيكون من السهل الاعتقاد أنه إذا صوت الشعب الأمريكي للإطاحة بـ«دونالد ترامب» خارج منصبه وجلب «جو بايدن» الملتزم بالنظام الدولي، يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى «رأس الطاولة»، كما زعم مقال «بايدن» الأخير حول الشؤون الخارجية، لكن في الحقيقة القيادة العالمية ليست استحقاقا أمريكيا خالصا.

ويرى الكاتبان أنه يجب أن تتعامل أمريكا مع التحولات الأساسية في موقعها العالمي. ومن منظور تاريخي، انتقلت البلاد من كونها وحدها على القمة، لتصبح الآن مجرد دولة وسط العالم، ويتطلب الانتقال بعض التعديلات. للمزيد من التفاصيل حول قيادة أمريكا للعالم طالع الموضوع ص 44.

هل تشكل تركيا وإيران جبهة موحدة بعد التحالف الإماراتي الإسرائيلي؟

لايـزال ملف التطبيع يحتل مركز الصدارة في تناول الصحف المحلية والغربية وتداعياته على المنطقة، ففي موقع ميدل إيست آي كتب ماهان عابدين متسائلا؛ هل تشكل تركيا وإيران جبهة موحدة بعد التحالف الإماراتي الإسرائيلي؟ حيث يرى أنه سيكون لاتفاق التطبيع الإماراتي مع (إسرائيل)، الذي جرى توقيعه الثلاثاء الماضي، تأثير كبير على الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط على المدى الطويل.

ويرى الكاتب أنه لمنع التحالف الإماراتي الإسرائيلي من اكتساب زخم استراتيجي يغير قواعد اللعبة في السنوات المقبلة، سيتعين على إيران وتركيا وقطر العمل معا بشكل أوثق، ليس فقط في يتعلق بمواءمة سياساتها واقتصاداتها لكن أيضا فيما يخص مواقفها الاستراتيجية.

ويضيف الكاتب أنه ليس هناك شك في أن إيران لديها الكثير لتخسره من التقارب الإماراتي الإسرائيلي، حتى أكثر من الفلسطينيين. وبالرغم من الادعاءات الإماراتية بأن الصفقة لا تستهدف إيران، إلا أن الجمهورية الإسلامية اعتبرت الصفقة تهديدًا كبيرًا لمصالحها الاستراتيجية الإقليمية، للمزيد من التفاصيل حول إمكانية تحقق هذا التحالف وفرصه طالع الموضوع ص 49.

كيف يؤثر امتلاك الإمارات إف 35 على الوضع الاستراتيجي للمنطقة؟

وبالعودة للملف الخليجي مجددا والتحولات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة تسائل الكاتب عبد الوهاب القصاب في موقع المركز العربي واشنطن دي سي، كيف يؤثر امتلاك الإمارات إف 35 على الوضع الاستراتيجي للمنطقة؟ خاصة بعد نشر تقارير تفيد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، قد تغاضى عن بيع المقاتلة الأمريكية المتقدمة «إف35-» إلى الإمـارات، بعد الاتفاق على ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، «اتفاق إبراهيم» لتطبيع العلاقات بين الإمارات و(إسرائيل). ويعني هذا؛ أن الولايات المتحدة قد تتخلى عن التردد في إمداد دولة عربية بالمقاتلة للحفاظ على التفوق العسكري لـ (إسرائيل).

لكن هذا يعني أيضا أن منطقة الشرق الأوسط قد تكون مقبلة على فترة من التغييرات الاستراتيجية الجادة التي قد تلعب فيها الدولة الخليجية الصغيرة دورا نشطا للغاية، يسمح لها بتوسيع مسرح عملياتها بالرغم من محدودية حجمها وصغر عدد سكانها وقواتها المسلحة. للمزيد من التفاصيل عن هذه التغيرات طالع الموضوع ص 32.

حديث الشهر

مدرسة «الشيخ صباح الأحمد الجابر» في العلاقات الدولية

الكاتب: محمد سالم الراشد- رئيس التحرير

في يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020، أعلن عن وفاة حاكم الكويت الـ15 الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، عن عمر يناهز الـ91 عاماً.

ويعد الشيخ صباح، رحمه الله، من المخضرمين السياسيين في المنطقة العربية، بل في العالم؛ إذ عاصر ما يقارب 6 عقود بما فيها من متغيرات وتحولات محلية وإقليمية ودولية، فقد عاصر بدء النهضة الكويتية في الستينيات من القرن العشرين وما تلاها من نمو اقتصادي وتفاعل سياسي، وعاصر الحقبة القومية العربية وأفول نجمها ونتائجها على المنطقة، وحقبة الصراع بين القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والتحولات العالمية في السياسة والاقتصاد والعولمة الثقافية والمتغيرات، وإلى سقوط الاتحاد السوفييتي، واحتلال الكويت عام 1990 من قبل العراق وتحريرها في فبراير 1991، وهكذا فالأحداث التي شهدها متعددة ومختلفة ومتعارضة، وعاش زمن الانتكاسة والتشرذم العربي، والسيطرة من إيران على مدن عربية، وتعالي صيحات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وعقد ضعف العرب وتفتت وحدتهم وجامعتهم، وانتفاضة الثورات العربية، حتى أصبحت الكويت واقعياً دولة تعيش بين أزمات متفجرة وخطوط احتراب والتماس مع قوى إقليمية وصراع محاور إقليمية ودولية في المنطقة، وفوضى واحتراب في المنطقة العربية أنهكت أي قوة عربية ترنو إلى أي مشروع وحدوي أو تنموي أو تكاملي اقتصادي أو سياسي، وعندما تصبح دولة صغيرة بهذا الحجم أمام هذه المتغيرات والفواعل القوية التي تسيطر على مسار السياسة والحراك الأمني والإقليمي، فإن السير بالدولة سيكون أمامه تحدٍّ كبير.

السياسة الخارجية في العلاقات الدولية للأمير صباح (2006-2010)

منذ توليه إمارة دولة الكويت، ونظراً للتجربة العريقة في ممارسة العلاقات الخارجية منذ مطلع الستينيات إلى عهد الإمارة (2006)، فإن تلك الخبرة من التجارب السياسية في العلاقات الخارجية قد تمت صياغتها في شكل منهجية عمل وسياسات محكمة للتعامل مع الواقع الجديد لدولة صغيرة بين ثلاث دول إقليمية قوية تاريخياً كانت العلاقات معها ما بين توافق وصدام وحذر وتفاهم، بحسب طبيعة التحديات والمسارات الإستراتيجية المؤثرة الدولية والإقليمية، واختلاف المصالح ونقاط التوتر، كالانحياز في المحاور الإقليمية، أو الخلاف حول المصادر والثروات الطبيعية في الحدود البحرية والبرية المختلَف عليها، أو الحشد نحو القضايا القومية والعربية.

لذا، كانت المنهجية التي مارسها الشيخ صباح مميزة

كمدرسة جديدة تعلمت بالتجربة، واستنفذت من خلال الممارسات والواقعات السياسية.

مدرسة «الواقعية المثالية»

يعتبر نهج الشيخ صباح الأحمد الصباح، رحمه الله، تجربة جديدة دمجت بين المدرستين؛ «المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية»، و«المدرسة المثالية»، فالمدرسة المثالية التي أسسها الرئيس «وودرو ويلسون» بعد الحرب العالمية الأولى التي أسست أربعة عشر مبدأ للسلام الدولي، وركزت على أهمية تعزيز الإيجابية التي يريدها صانع السياسة محلياً في بلده أن يكون لها صورة انعكاسية تجاه الدول الأخرى، فمثلاً أن السلام المحلي يقتضي الاتجاه نحو السلام الدولي والعالمي في العلاقات مع الدول الأخرى، وهي امتداد للمثالية الأخلاقية التي دعا لها مفكرو عصر التنوير، إذ إن الصراع الدولي ينزع كثيراً نحو ضد مبادئ العقل، وتعتمد على نوايا الدول الإيجابية.

أما المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فإنها تجعل المركزية للدولة ومصالحها الأنانية، ولن تجعل هذه المصلحة خاضعة للدول الأخرى، وهذا يقتضي فرض المصالح بالقوة؛ مما يسارع في عملية التحفيز نحو بناء القوة العسكرية والتحالفات لحصد المصالح الخاصة، وتسعى كل دولة لتعظيم قوتها الذاتية أو بإعادة تمحورها بقوى وازنة تساندها إقليمياً ودولياً؛ ما يجعل دولاً ذات قوى نسبية تتفوق على الأخرى، ولذلك نشأ مبدأ توازن القوى في نظام القطبين، وإن وجد نظام القطب الواحد سيجعل العالم مختلفاً في مصالحه ويزداد الاحتراب الإقليمي والدولي، ويعتبر أهم من نظَّر لهذه المدرسة مفكري السياسة في الولايات المتحدة أمثال «دوارد هاليت»، و«هاليت كار»، و«هانز مورغنثاو»، و«راينهولد نيبور»، وفي اعتقادي أن الشيخ صباح الأحمد الصباح قد أسَّس نظرية في العمل في العلاقات الدولية بناء على أن دولة الكويت دولة صغيرة عدد سكانها لا يتجاوز 4 ملايين نسمة من المقيمين على أرضها، وحدودها الجغرافية لا تتجاوز 17.818 كم^2، وتعتمد على مصدر واحد من الدخل وهو إنتاج النفط الذي يشكل 80% من إيرادات الدولة، وهي دولة ذات طبيعة منبسطة، ولا توجد أي معالم طبيعية حماية للدولة، ولديها حدود بحرية مغلقة بنهاية مضيق هرمز، ولا توجد مصادر مياه كالأنهار أو البحيرات، وهي بين ثلاث دول كبرى ذات كثافة سكانية وطبيعة إستراتيجية ذات وزن جيوبوليتيكي قوي يمكن لتلك الدول حسم الصراع باحتلال دولة الكويت في حال أي خلاف إستراتيجي، كما حدث في قرون ماضية بين الدول الثلاث الكبرى (إيران، العراق، السعودية)، أو كما حدث باحتلال العراق للكويت عام 1990؛ لذا فإن اتباع منهج سياسي في العلاقات الدولية يحقق المصالح الذاتية مع تعزيز التفاهم الدولي والإقليمي نحو مبادئ مثالية في خضم متغيرات وتحولات صراع دولي وإقليمي هو منهج إدارة الشيخ صباح الأحمد بكل اقتدار.

هذا المزج بين المدرستين الواقعية والمثالية هو الذي أسَّس لنظرية العمل «الواقعية – المثالية»، التي إذا استمرت بعد عهد الشيخ صباح الأحمد، رحمه الله، فإن الكويت ستظل مركزاً مثالياً للعلاقات الدولية والإقليمية تنظر لمصالحها، وتتفحص الواقع الإقليمي والدولي بعناية، وتلتوي حول متفجرات السياسة الدولية دون الوقوع في فخاخها، وتشجع على ممارسة وتطبيق مبادئ مثالية تحقق مصالح الجميع.

محاور هذه النظرية (الواقعية – المثالية) تقوم على ما يلي:

أولاً: تقدير مصلحة الأمن القومي الوطني لدولة الكويت: وذلك بتحليل هذه المصلحة والمتمثلة في تأسيس طوق من المحيط الحيوي للكويت؛ بتثبيت السيادة الوطنية واتفاقيات التفاهم الدفاعية والأمنية المتعددة، والحفاظ على وحدة وتماسك القوة الاجتماعية في الدولة، وعدم فتح المجال لأطراف داخلية للتدخل في مسارات العلاقات الدولية، وجعلها في يد مركز واحد وهو السلطة التابعة للأمير عبر مؤسسة الخارجية الكويتية وأدواتها السياسية.

ثانياً: التترس بالقوة المعترف بها دولياً بشكل متوازن دون اللجوء لاتفاقات أمنية ثنائية مع أي دولة إقليمية:

حيث وقعت الكويت أكثر من اتفاقية تفاهم وتعاون ودفاع مشترك مع الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين)، وذلك منذ حرب تحرير الكويت عام 1991 إلى اليوم؛ حيث تجدِّد وتنشئ بعضها من جديد بحسب طبيعة التحولات والمتغيرات، وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في حماية وإبعاد شهوة الصراع الإقليمي للضغط على دولة الكويت إلى هذا اليوم.

ثالثاً: الحياد المتوازن في الصراعات الإقليمية والدولية والبعد عن الانتماء للمحاور الإقليمية.

فقد التزمت دولة الكويت في عهد الشيخ صباح، رحمه الله، بالتزاماتها الدولية والإقليمية المؤسسية دون الجنوح للاصطفاف للدخول المباشر في أتون الصراع في الخليج أو اليمن أو العراق أو سورية، وهي مناطق تقتضي أن يكون للكويت دور قومي فيها، ولكن الكويت وفق سياسة «الواقعية – المثالية» لم تدخل في أي محور من محاور الصراع إلا وفق اتفاقيات شرعية متفق عليها؛ كاتفاقية الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الحدود التي تقتضيها تلك الاتفاقية، وكانت المصلحة الواقعية هي حفظ الكويت من أي تدخلات لأطراف الصراع الإقليمية، وفي الوقت نفسه تهدف من هذه السياسة في المثالية في تحسين حالة السلام في المنطقة، وتقليل الخسائر، والحفاظ على وحدة وتماسك المنطقة أمام العلو الصهيوني والإيراني والدولي.

لذلك، لم تشارك في غرفة (الموك) التي أسستها دول إقليمية برعاية الدول الكبرى (من دون روسيا والصين) في صراع سورية، وكذلك في الوقت نفسه وقفت مع الشعب السوري في محنته وتحملت الإغاثة الإنسانية لهذا الصراع.

وفي خضم الصراع في مصر بين انقلاب العسكر والقوى الشعبية المترسة بالدستور عام 2013، وقفت مع استقرار مصر كما وقفت مع مصر الدستورية الثورية عام 2011، وفي اليمن وقفت مع الشرعية اليمنية واتفاقاتها مع دول التحالف دون المبالغة، ورعت الأطراف اليمنية للمصالحة، ولهذا فإن السياسة «الواقعية – المثالية» جعلت الكويت نموذجاً فريداً في التعامل مع الصراع الدولي والإقليمي.

رابعاً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم دعم أطراف الصراع فيها:

وهذا ما قررته منهجية مدرسة الشيخ صباح الأحمد، رحمه الله، بأن التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف المتنازعة داخل دولها هو شأن داخلي لا تساهم فيه أو تشارك المنظومات الإقليمية والدولية فيه، كما حدث في صراع الدولة العراقية مع المليشيات وداعميها بكل الاتجاهات، ورفضت التدخل التركي في عملية «غصن الزيتون» أو في العراق تحت هذا المبدأ، كما رفضت التدخل في الشؤون السودانية أثناء ثورة التغيير وما بعدها، ولم تساهم بأي دور في تنمية الصراع الداخلي بين أي معارضة أو حكومة في نطاقها الإقليمي أو العربي.

خامساً: الاعتراف بالشرعية الدستورية والدولية:

عندما انقسم العالم العربي بعد عقد الثورات عام 2010، وأصبحت الجغرافيا العربية مسرحاً للصراع الإقليمي والدولي، في هذا الصراع الذي لا مناص من التَّماس معه، والانثناء أمام الضغوط، فإن الكويت وقفت دائماً مع الشرعية الدستورية والدولية التي أقرتها شعوب تلك الدول، واعترفت بها الشرعية الدولية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فهي لم تنزلق مثل بعض الدول الخليجية والعربية في التدخل لتغير تلك الشرعية أو الإخلال بمبدأ سيادتها كشرعية محلية، كما فعلت بعض الدول في ليبيا واليمن وسورية والسودان والعراق؛ لذا فإن هذه السياسة قللت الكلفة السياسية والمالية على دولة الكويت، ولم تستنزف اقتصادها في حروب لم تُنشئها أو تخطط لها؛ لذا ظلت الكويت دولة تُحترم من جميع الأطراف المحلية، وتقبل بوساطتها ومبادراتها؛ لأنها ليس لها أي مصلحة في ترجيح كفة طرف على الآخر.

سادساً: رفض الاحتراب والدعوة للتفاهم والسلام:

ساهمت الكويت وفق سياستها «الواقعية – المثالية» في تخفيض حدة الاحتراب بين الأطراف والدعوة للتفاهم والسلام

الوطني في المنطقة العربية، إما بدعم القرارات الدولية بهذا الشأن في كل القضايا ذات الصلة في الأمم المتحدة وخصوصاً وقت رئاستها لمجلس الأمن، أو عبر الوساطات التي شاركت فيها والمبادرات التي دعت إليها؛ إما بدعوة الأطراف دون الإعلان عن ذلك، أو بالمبادرات المعلنة، كما في أبريل 2016 بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة وضيافة الكويت كوسيط محايد.

سابعاً: تشجيع الالتزام بالقانون والقرارات الدولية وعدم تجاوز الحقوق وترسيخ العدل:

لقد أكدت الكويت، وفق سياسات الشيخ الراحل، رحمه الله، تنفيذ القرارات الدولية بشأن الحقوق الفلسطينية في كل المحطات الدولية، وكان لرئاستها لمجلس الأمن عام 2019 دور بارز في الوقوف مع القضايا العادلة للمنطقة العربية والقضية الفلسطينية والقضايا العادلة للعالم الإسلامي (كقضية كشمير وشعب الروهنجيا).

كما إن رفضها لمبدأ التطبيع مع الكيان الصهيوني التزاماً بالسياسة المثالية والواقعية في آن واحد، وإن صلابة موقف الأمير الراحل، رحمه الله، واضحة في أكثر من موقف في هذا الموضوع.

ثامناً: الاعتراف بالبعد الجيوستراتيجي لدولة الكويت والانحياز له عند نقاط التماس والصراع:

لقد ظلت الكويت بطبيعتها الانفتاحية ذات صلة وعلاقات طبيعية وحذرة أيضاً مع الدول الثلاث (السعودية، إيـران، العراق)، لكن في حالة الخلاف الإستراتيجي حول الأولويات والمصلحة الإستراتيجية للمنطقة، فإن الكويت تنحاز تلقائياً مع بُعدها الخليجي المتكامل، سـواءً فيما يتعلق بالتدخلات غير الشرعية والقانونية؛ كما في اليمن، أو الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج، أو التحركات الداخلية لأطراف داخلية مرتبطة بإيران أو العراق مذهبياً وطائفياً، لكنها في كل الأوقات ملتزمة بدستورها في أي اتفاقية أمنية، خصوصاً فيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية الخليجية، فهي لها خصوصيتها ودستورها الملزم للسياسة الخارجية بالتقيد بضوابط الدستور وحقوقه.

وتتميز العلاقة بمصر ببُعد إستراتيجي قومي عربي ليس له علاقة بطبيعة النظام الحاكم، وإنما بطبيعة الكتلة الإستراتيجية التي تمثلها مصر لتوازن الصراع العربي مع الكيان الصهيوني والنفوذ الإيراني في المنطقة، فالكويت في ظل هذه السياسة وقفت مع نتائج انتخابات عام 2012 كدولة مصرية، ووقفت مع نتائج النظام العسكري الانقلابي أيضاً باعتبار ذلك قد غُطِّي بتحركات شعبية وممارسات قانونية، وفي الوقت نفسه لم تستجب الكويت لوضع جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، إذ إن ذلك ليس من سياستها تجاه أي طرف محلي في الصراع بمصر، ولقد كان للبيان الذي أصدره نائب مرشد الإخوان الجديد إبراهيم منير ثناء بارز على دور الأمير الراحل في المنطقة العربية، إذ إن الكويت لم تلتحق بمحور دول وقفت ضد نتائج الثورات الدستورية.

ومن ذلك أيضاً، فإن الكويت في تعاملها مع العراق الجديد (الطائفي) لم تنحز للمذهب السُّني، وإنما تعاملت مع الدولة العراقية بكيانها الموجود الدستوري، وساهمت أيضاً في تعزيز إشراك السُّنة العرب في حكم العراق ودعم المنطقة السُّنية بعد أحداث «داعش» كدعم إنساني بالدرجة الأولى.

تاسعاً: الثبات والصلابة في حسم السيادة الكويتية:

لقد حسمت الكويت بسياستها «الواقعية – المثالية» مسألة السيادة فيما يتعلق بترسيم الحدود الجنوبية البرية والبحرية في المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية، في ديسمبر 2019، وأنهت قرناً من الخلاف الحدودي مع المملكة العربية السعودية.

لقد كانت لسياسة الشيخ صباح الأحمد، رحمه الله، الهادئة والصلبة وطول النفس لتدشين الاتفاقية الحدودية، كما إن حسم الخلاف حول حقل الدرة مع إيران ثم حسمه، وإذا أضفنا أن ترسيم الحدود العراقية قد تم تحت إشراف الشيخ صباح الأحمد الصباح، رحمه الله؛ وبالتالي فإن السيادة الكويتية على أراضيها قد حسمت، وذلك بفضل طبيعة السياسة الواقعية المثالية للشيخ صباح التي مارسها

خلال تجاربه الطويلة في العلاقات الدولية.

أدوات السياسة الخارجية التي استخدمت في إطار السياسة «الواقعية - المثالية»:

تتمثل أهم الأدوات السياسية الخارجية التي انتهجت في عهد الشيخ صباح الأحمد، رحمه الله، فيما يلي:

أولاً: تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية:

فقد ساهمت الكويت في عهده بكل المبادرات في المنطقة العربية التي تشجع المصالح المثالية للدول والشعوب، فهي تدعم كل القرارات والمبادرات الدولية لإحلال التفاهم الوطني والإقليمي بين الأطراف المتنازعة أو الأطراف الإقليمية.

وكان من أهمها المبادرة في الوساطة الخليجية بين قطر ودول الحصار (السعودية، الإمارات، البحرين) التي أثمرت بوقف التوسع في حصار قطر، وإيقاف تدخل عسكري تجاهها.

ثانياً: الكويت محضن للتفاهمات بين الأطراف اليمنية المتخاصمة:

ففي أبريل 2016، أطلقت مبادرة لاستضافة مباحثات السلام اليمنية برعاية الأمم المتحدة، وتدخل الأمير مباشرة لضمان نجاحها، وقد خففت في حينها من الصراع بين هذه الأطراف، وأسست لتفاهمات مستقبلية إن شاءت هذه الأطراف وتبنت إرادة السلام المحلية والوطنية لليمن.

ثالثاً: الدبلوماسية الإنسانية:

لقد قُلِّد الأمير الراحل وسام «قائد العمل الإنساني»، في 9 سبتمبر 2014، بتكريمه هذا الوسام بمباركة من الأمين العام للأمم المتحدة، وسميت الكويت «مركزاً للعمل الإنساني»؛ وذلك للمساهمات الإنسانية التي بذلتها الكويت طيلة العقدين الماضيين على أقل تقدير، وخصوصاً عندما واجهت منظمة «الأونروا» أزمة مالية حادة قامت الكويت بدعم المنظمة لتؤدي دورها تجاه الفلسطينيين اللاجئين، كما ساهمت الكويت في دعم المناطق الشمالية للعراق بعد كوارث الحرب الأهلية الأخيرة بأكثر من 200 مليون دولار، وساهمت الكويت بسخاء تجاه اليمن في محنته الإنسانية.

وأما الشعب السوري الصابر، فقد ساهمت الكويت بدعم كبير للاجئين والمتضررين من الحرب الأهلية، حيث استضافت الكويت برعايتها المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية ثلاث دورات متتالية، وأعلنت تبرعاً بمئات الملايين لإغاثة اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري.

وفي لبنان، فإن الكويت لم تتوقف عن الدعم المستمر إغاثياً في محنته الاقتصادية، وخصوصاً بعد انفجار مرفأ بيروت منذ أشهر.

أما القضية الفلسطينية، ففي عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح، رحمه الله، فإن سياسة الدعم الإغاثي والإنساني لم تتوقف للشعب الفلسطيني، كما دعمت إيران بعد كوارث الزلازل التي نزلت بها في العقد الماضي والحالي.

رابعاً: توظيف الصندوق الكويتي للتنمية لصالح الاستقرار السياسي للدول الشقيقة والصديقة في العالم:

لقد استمرت رسالة الصندوق الكويتي للتنمية، منذ تأسيسه في 31 ديسمبر 1961، لدعم الدول الصديقة والشقيقة لمزيد من التنمية والاستقرار في هذه الدول وعلى مختلف القارات، واستشعرت كل هذه الدول المنتفعة من هذا الدعم السياسي الكويتي التنموي وبادلتها بالموقف المؤيد لها في كل المحافل الدولية، وخصوصاً في دعمها لرئاسة مجلس الأمن الدولي للمرتين الثانية والثالثة (2018-2019).

لقد تم استثمار هذا الصندوق لصالح الواقعية المثالية تنمية السلام الداخلي بالاقتصاد لهذه الدول، في مقابل موقف مؤيد للسياسة الكويتية في المحافل الدولية أو على مستوى المنطقة.

كما كانت التبرعات الحكومية ضرورية كأداة في سياق هذه السياسة.

في نوفمبر 2007، تبرع الشيخ صباح، رحمه الله، في القمة الثالثة لمنظمة «أوبك» التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض بمبلغ 150 مليون دولار لدعم برنامج يمول البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي.

وفي مايو 2008، أنشأت دولة الكويت صندوق الحياة

الكريمة، وساهمت بمبلغ 100 مليون دولار في هذا الصندوق لمواجهة الانعكاسات السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الدول.

وفي يناير 2009، أطلق الشيخ صباح، رحمه الله، مبادرة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية برأسمال قدره مليارا دولار، كما مهدت المبادرة لتحقيق المصالحة بين قادة الدول العربية من خلال تعزيز الأجواء الإيجابية.

وفي يوليو 2012، أعلن الشيخ صباح خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عن تبرع دولة الكويت بتكاليف تجهيز المقر الجديد للمفوضية العامة للاتحاد الأفريقي بجميع مستلزماته في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

وفي يونيو 2019، قام الأمير الراحل بزيارة رسمية للعراق، كانت هي الأولى من نوعها لبغداد منذ 20 عاماً، ودشن خلالها عهداً جديداً في مسيرة العلاقات على مختلف المستويات بين البلدين.

خامساً: استخدام القدرات الشخصية والسجل من الخبرات والعلاقات الدولية والزيارات والجولات:

لقد كان للأمير الراحل وزن سياسي دولي وإقليمي، فهو من الساسة المحنكين دولياً، ولديه من الإمكانات الشخصية والقدرات التي تحول الحلول إلى واقع.

ويكفي للراحل تدخله لحل مشكلة «حصار قطر»؛ إذ استطاع من خلال شخصيته وحياده السياسي أن يهدئ الأوضاع ويؤجل القرار السياسي الخليجي لاختيار المصلحة الكلية لِدُوَلِهِ.

سادساً: المفاوضات طويلة النفس من أجل الحقوق الكويتية:

لقد اتبع الشيخ الراحل سياسة «النفس الطويل»، وفي الوقت نفسه الإطار القانوني الشرعي الدولي والإقليمي، ومن ذلك الجولات المكوكية في حل مشكلة حصار قطر وزياراته لدولها، وكذلك في حل مشكلة الحدود البرية والبحرية في المنطقة المحايدة وإنهائها، في ديسمبر 2019.

لقد كانت لتلك السياسة الهادئة المتصلة نتائج إيجابية لصالح الأمن الوطني الكويتي.

النتائج

لقد كان من نتائج دمج «الواقعية بالمثالية» للسياسة التي رسمها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله، نتائج مهمة تتمثل في:

أولاً: الاستقرار الداخلي والجيوستراتيجي الإقليمي والمحافظة على سيادة دولة الكويت.

ثانياً: تخفيض حدة التوتر في ملف الخلاف الخليجي وحصار قطر، وإحداث توازن في الموقف الإقليمي والدولي تجاه هذا الملف.

ثالثاً: علاقات متوازنة ذات مصالح مستقرة مع الدول الإقليمية الكبرى الثلاث (إيران، السعودية، العراق).

رابعاً: ترسيم الحدود البرية والبحرية مع السعودية واسترجاع الحقوق النفطية للكويت.

خامساً: تثبيت ترسيم الحدود مع العراق وإعطاء المجال لمشروع ميناء مبارك ومنطقة الحرير لتنفيذها في المستقبل.

سادساً: تدبير الحماية الدولية الدفاعية للكويت كدولة صغيرة في مثلث إقليمي ضاغط.

سابعاً: انحياز دولي وإقليمي لسيادة الكويت واستقرارها واحترام خصوصياتها وأمنها.

ثامناً: سمعة شعبية عربية وإقليمية وعالمية عند كل شعوب العالم كشعب صغير بعدده وضعفه الجيوبوليتيكي، لكنه شعب كبير في عطائه وتأثيره في السياسة الإقليمية والدولية.

رحم الله الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الحاكم الخامس عشر لدولة الكويت، مؤسس المدرسة «الواقعية – المثالية» ممارسة وتاريخاً، وقد تكون تلك المدرسة مثالاً يحتذى به للسياسة الخارجية الكويتية في عهدها الجديد.

رجل دولة الكويت الصبور

الكاتب: كريستين سميث ديوان

تعتبر وفاة سمو أمير الكويت، صباح الأحمد الصباح، وفاةً لدبلوماسي مخضرم، وسياسي محنك، ورجل المواقف الإنسانية البارز. هل يحافظ خليفته على الثقافة السياسية الديمقراطية للكويت وسياستها الخارجية المستقلة؟

المصدر

The Arab Gulf States Institute in Washington

الرابط

https://bit.ly/2EPaktf

يقال إن أفضل الصيادين يتمتعون بالصبر والمثابرة على حد سواء، ومتيقظون للظروف الناتجة عن جولاتهم السابقة. عاش سمو الأمير صباح الأحمد، الذي أُعلن عن وفاته في 29 سبتمبر/أيلول، حياته كاملة في قلب السياسة الكويتية – وزيراً للخارجية، ورئيساً للوزراء، وأخيراً أميراً – وكان صياداً بارعاً. بصفته دبلوماسياً، ورجل دولة خليجية يفتخر بها ولكنها صغيرة، فقد عمل بصبر للاستفادة من اقتصاد النفط الكويتي والحنكة التجارية ومهارات الوساطة لتحقيق نفوذ أكبر في المنطقة وعلى المسرح العالمي. وكان هذا الإصرار نفسه مطلوباً في الداخل، حيث غالباً ما تحبط السياسات الخلافية بين مختلف أطياف السياسة الكويتية المتنوعة الإجماع الوطني، وتغري ملوك الدول المجاورة غير المرتاحين للنموذج البرلماني الكويتي للتدخل في شؤون البلاد. سوف نفتقد اليد المخضرمة لرجل عُرف بحبه للصيد أثناء إبحار الكويت في مياه الخليج المتلاطمة اليوم.

الدبلوماسي الكويتي

كانت المسيرة الدبلوماسية لسمو الأمير صباح الأحمد طويلة بشكل استثنائي. خلال السنوات الأربعين التي قضاها وزيراً لخارجية الكويت، أظهر تقديراً لقيود الكويت، لكونها دولة صغيرة، واتبع أجندة فاعلة للتعويض عن تلك القيود. كان رائداً في السياسة الكويتية في الحفاظ على علاقات جيدة مع مجموعة كبيرة من الدول، وتحقيق التوازن ما بين القوى

العظمى وبين تأييد الحركات العربية وحركات عدم الانحياز. تحتفظ وزارة الخارجية الكويتية التي تأسست في عهد سمو الأمير صباح الأحمد ببعثات خارجية مكثفة مقارنة بحجمها، بينما تدعم في الوقت نفسه الدول الأجنبية للإبقاء على سفاراتها في الكويت.

لطالما روّج سمو الأمير صباح الأحمد لدور الكويت الإنساني المكثف. ففي الآونة الأخيرة، ساهمت الكويت في استقرار المنطقة من خلال استضافتها مؤتمرات دولية للمانحين لسوريا والعراق، إضافة إلى تقديمها أشكالاً أخرى من المساعدات المباشرة. حملت قيادة الكويت الراسخة في هذا المجال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على الاعتراف بصباح الأحمد كقائد إنساني في عام 2014.

ومع ذلك، فإن مستوى التواصل الفعال للكويت لم يقضِ على نقطة ضعفها – وهذا ما اتضح بشكل جلي من غزو العراق واحتلاله للكويت في عام 1990، والذي كاد يكلّف الكويت سيادتها. لقد عززت هذه التجربة الأليمة من تقدير سمو الأمير صباح الأحمد للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، الذين هبوا للدفاع عن الكويت. وعمقت الكويت تعاونها العسكري والسياسي مع الولايات المتحدة، وهي شراكة اعترفت بها مؤخراً إدارة الرئيس دونالد ترامب، والتي منحت سمو الأمير وسام الاستحقاق الأمريكي، برتبة القائد الأعلى. ودعم سمو الأمير صباح الأحمد تحمس الكويت للمشاركة في المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. كما لعب إيمانه بالتعددية كوسيلة لتعزيز أمن الكويت دوراً بارزاً على المستوى الإقليمي. لقد كان القوة المحورية وراء إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وكان أقوى المدافعين عنه.

لقد تعزز هذا الالتزام بالتعددية من خلال الوساطة الكويتية الفاعلة لحل النزاعات الإقليمية. وفي مواجهة التوترات الخليجية المتصاعدة مع الجارة إيران، واصل سمو الأمير صباح الأحمد البحث عن انفراجات دبلوماسية، حيث سافر شخصياً إلى إيـران في عام 2014 وأطلق حـوارًا مع الجمهورية الإسلامية في عام 2017. وشعر سمو الأمير صباح الأحمد بقلق عميق جراء تعمق الخلاف بين دول الخليج، الناتج عن مقاطعة قطر بقيادة السعودية والإمارات. لقد كافح أكثر من أي شخص آخر لإيجاد صيغة من شأنها إنهاء هذا النزاع الذي يهدد بفقدان مجلس التعاون الخليجي أهميته.

والد الكويت

في عام 2003، عهد الأمير جابر الأحمد الصباح إلى سمو الأمير صباح الأحمد بقيادة الحكومة، وهو المنصب الذي كان تقليدياً يشغله ولي العهد. وبصفته رئيساً للوزراء، تحول سمو الأمير صباح الأحمد من التوسط بين الدول إلى إدارة الخلاف بين الفصائل السياسية الكويتية المتنافسة. لقد أثبت نفسه كسياسي ماهر. في عام 2005، لعب سمو الأمير صباح الأحمد دوراً مركزياً في رعاية إقرار حق المرأة في التصويت في البرلمان، بعد ست سنوات من رفض مجلس الأمة منح المرأة الحقوق السياسية بفارق صوتين. وقد تجلت هذه المهارة السياسية نفسها، عندما نجح في إدارة المداولات العائلية والبرلمانية ليبرز كخليفةً لجابر الأحمد وأميراً في عام 2006. وقد تمت هذه الخلافة غير التقليدية بعد أن تم اعتبار ولي العهد، سعد عبد الله السالم الصباح، غير لائق. وتم عزله من منصبه ما فتح الباب لصباح الأحمد.

كان يبدو أن المنافسة الحادة التي أوصلته إلى قمة السلطة في الكويت قد تضاءلت بمجرد تحقيقه لذلك. وبصفته أميراً، تولى سمو الأمير صباح الأحمد دوراً أكبر في تحقيق التوازن، حيث كان هو المحكم في النزاع بين منافسيه من الجيل التالي، والحد من التوترات الاجتماعية والسياسية المتزايدة بين التجار والشعبويين والليبراليين والإسلاميين والشيعة والسنة. وعلى مدار العقد الماضي، كان هناك ترسيخ للمصالح المالية في البلاد، وعودة العائلات التجارية البارزة إلى البرلمان، وصاحب ذلك تزايد في الشعبوية كرد فعل. أما الاحتجاجات الشبابية التي اندلعت في عام 2006 فقد ازدادت ضراوة في 2010-2012، منتقدين الأمير لبعض السلبية في مكافحة الفساد داخل عناصر النخبة الحاكمة، وعدم الإصرار بما يكفي لإجراء

إصلاحات طارئة لحكومة الكويت المتضخمة في مواجهة التحدي المتمثل بمستقبل ما بعد النفط.

ومع ذلك، ومع التهديدات التي تشكلها الاضطرابات الإقليمية باكتساح الإمارة الصغيرة، حظيت نداءات سمو الأمير المتكررة بضبط النفس السياسي والحفاظ على الوحدة الوطنية بالمزيد من الترحيب. وقد تجلى هذا الأمر بشكل أكبر في عام 2015، عندما تعرضت الكويت لأسوأ هجوم منذ حرب الخليج، وهو تفجير انتحاري قام به مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لمسجد الإمام الصادق، والذي أسفر عن 27 قتيلاً. كان وصول سمو الأمير إلى المسجد حيث كان الأمن قد وصل للتو، واحتضانه العاطفي للمصلين الشيعة الذين سقطوا كأبنائه، من أعظم مواقفه القيادية، وأتبع ذلك الصلاة في المسجد الكبير بالكويت تجسيداً للوحدة الوطنية في وجه العنف الطائفي الذي يسمم المنطقة.

وقد تزايد هذا التقدير لحنكة الأمير السياسية بشكل أكبر في تعامله مع أزمة الخليج، ووضع الكويت بعيداً عن منافستها قطر ودول المقاطعة الأربع، لتتولى دور المدافع عن مجلس التعاون الخليجي والتضامن الخليجي.

مستقبل الكويت

سيعمل رحيل سمو الأمير صباح الأحمد على دفع الكويت إلى عدد من التحولات ذات الصلة، والتي قد تكون محفوفة بالمخاطر. إذ إنه من دون الدور المتوازن للأمير الراحل، فإن بعض الخصومات المحلية والإقليمية تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة.

من المتوقع مع تولى سمو ولي العهد الأمير نواف الأحمد الصباح القيادة، أن يوفر فترة من المستحسن أن تكون متنفساً للوحدة في المرحلة الانتقالية.

لقد جرى هذا الصراع منذ عقد من الزمان في منافسة علنية مفاجئة، في البداية بين أبناء أشقاء الأمير المتنافسين، رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح، ووزير التخطيط السابق وأحد الأقارب الأبعد نسبياً، الشيخ أحمد الفهد الصباح. يُعتقد أن حملتهما العلنية أضرت بكليهما، على الرغم من أن الشيخ ناصر المحمد أنشأ شبكة هائلة من المؤيدين في العائلة والدوائر السياسية، ولا يزال على تواصل نشط مع المجتمع الدبلوماسي الدولي. ومن المرجح أن يكون منافسه الرئيسي اليوم هو الأكبر منه في عائلة الصباح الحاكمة، نائب رئيس الحرس الوطني، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، الذي يتمتع بميزة بالمعايير التقليدية. ومن الفارقات إن الدور الخارجي تم توليه من قبل نجل الأمير، الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، الذي قام بشن حملة عامة لمكافحة الفساد الحكومي. أدى ما كشف عنه الشيخ ناصر صباح من اختلاس في عهد سلفه وزير الدفاع إلى إسقاط الحكومة الأخيرة، وأفقده منصبه الحكومي. وفي الآونة الأخيرة، كان يحث على محاكمة كبار أفراد العائلة المالكة، بمن فيهم نجل رئيس الوزراء السابق، لتورطه في فضيحة ماليزيا للتنمية بيرهاد1-، أو 1MDB.

ما تنفرد به الكويت من بين الممالك الخليجية، هو أن للبرلمان كلمة في هذا الانتقال للسلطة: يمنح الدستور الكويتي البرلمان الحق في الموافقة على اختيار الأمير لولي العهد، وفي حالة الرفض، يتم الاختيار من بين ثلاثة مرشحين آخرين على الأقل يقترحهم الأمير. وهذا من شأنه أن يحول النفوذ إلى رئيس مجلس النواب، الذي يتمتع بشخصية كاريزمية، مرزوق الغانم، وربما أيضاً إلى رئيس الحكومة الحالي، وزير الخارجية السابق صباح الخالد الصباح. وقد كان الاثنان في وقت ما على خلاف.

من المؤكد أن الكويتيين سوف يلتفون حول الشيخ نواف الأحمد، وهو الشخصية الشعبية التي يُنظر إليها خارج الخصومات السياسية السائدة. ولكن مع احتدام التنافس على الخليفة، يبقى أن نرى ما إذا كانت القيادة الكويتية ستمتلك العزم على الحفاظ على تلك المساحة السياسية الداخلية التي تنفرد بها داخل الخليج، والمهارات اللازمة لتنفيذ نهج مستقل يزيد من امتيازات الكويت في الشؤون الخارجية دون استفزاز الدول القوية المجاورة.

فايننشال تايمز: رجل الحياد الإيجابي حمى الكويت من العواصف

المصدر: FINANCIAL TIMES

الرابط: https://on.ft.com/2GsuDgC

عكست حياة سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، المتوفى عن عمر يناهز 91 عاماً، محطات الصعود والهبوط في مسيرة بلاده، حيث أمضى معظم حياته المهنية وزيراً للخارجية ثم أميراً.

تولى الشيخ صباح مقاليد الحكم في عام 2006، وقاد الكويت خلال فترة الاضطرابات السياسية، حيث أحدثت سلسلة من الانتفاضات الشعبية إلى موجات الصدمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإطاحة عدد من أنظمة الحكم.

نظراً لموقع الكويت الحساس، سعى الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد إلى حماية بلاده من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة مع جيرانها واعتماد استراتيجية «الحياد الإيجابي»، والانخراط مع اللاعبين الإقليميين من دون الانحياز إلى أي طرف، في منطقة غير مستقرة.

التحق بالحكومة عام 1954، وعين وزيراً للخارجية بعد فترة وجيزة من إعلان الكويت استقلالها عن بريطانيا عام 1961، وظل في هذا المنصب لما يقرب من 40 عاماً، وهي فترة تأثر فيها بحركة القومية العربية التي نادى بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، لقد صاغ ثم جسّد سياسة خارجية تقوم على الانفتاح على المنطقة الأوسع.

السياسة هي السياسة

واجهت الكويت أزمة وجودية عندما غزاها نظام صدام حسين في عام 1990، وساعدت دبلوماسية الشيخ صباح وخبرته، في حشد دعم دولي واسع للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتحرير الكويت في عملية «عاصفة الصحراء» وأصلح العلاقات فيما بعد مع الدول العربية التي دعمت الغزو.

يقول بدر السيف، أستاذ التاريخ المساعد في جامعة الكويت «عندما تعرضنا للاحتلال، لم يكن هناك إجماع من أقرب الجيران، فانقسم العرب، بعضهم أيد العراق وبعضهم أيد الكويت، الأمر الذي أثار الكثير من المشاعر بين الكويتيين، سواء في المستويات العليا للقيادة أو بين الناس العاديين.

لكن لكونه رجل دولة، كانت لديه الحكمة ليدرك أن السياسة هي السياسة وأنه لا يمكننا الاستمرار في لعبة الخصومة تلك». استقبلت الكويت رئيس وزراء العراق نوري المالكي في زيارة رسمية في عام 2011، وفي عام 2017 استضافت مؤتمر المانحين لمساعدة العراق على إعادة بناء المناطق الغربية بعد أن تم تحريرها من مقاتلي «داعش»

> سيذكر الكويتيون الشيخ صباح الأحمد كأب حنون حاول توحيد الأمة في زمن ابتليت فيه المنطقة بصراع طائفي

الذين اجتاحوا مساحات شاسعة من العراق. حقوق المرأة

أصبح الشيخ صباح أميراً في أوائل عام 2006، وأعلن عن انتخابات نيابية جديدة، لتواجهها احتجاجات في الشوارع تطالب بإصلاح انتخابي للحد من الفساد، وذلك قبل أول انتخابات تحصل فيها المرأة على حقوقها السياسية الكاملة. على عكس دول الخليج الأخرى، تتمتع الكويت ببرلمان صاخب ومشهد سياسي نابض بالحياة. لكن النواب غالبا ما يجدون أنفسهم في صراع مع الحكومة.

لقد سعى الدبلوماسي المخضرم، إلى جانب سلطنة عُمان، للتوسط في الأزمة الخليجية التي اندلعت عام 2017. ومع ذلك، لم يُكتب الكثير من النجاح لمحاولات رأب الصدع التي استمرت حتى أيامه الأخيرة. وكثيراً ما تتعرض الكويت لانتقادات لكونها مكتفية بثروتها النفطية بدلاً من التحضير لعصر ما بعد الهيدروكربون.

ولا تزال المحاولات لإيجاد حلول طويلة الأجل لقضايا مثل تنويع مصادر الدخل وتطوير البنية التحتية، تراوح في مكانها. وينظر البعض إلى الكويت على أنها تخلفت عن دول الخليج الأخرى.

وسيذكر كثير من الكويتيين الشيخ صباح الأحمد باعتباره أبًا حنونًا حاول توحيد الأمة في زمن ابتليت فيه المنطقة بصراع طائفي. فبعد أن فجّر متطرفو «داعش» مسجداً شيعياً في عام 2015، هرع إلى موقع الهجوم مردداً عبارته المشهورة: «هذول عيالي».

الرأي العام في الكويت.. من الديوانية غير الرسمية إلى الضغط المؤسسي

المصدر
الخليج الجديد
الرابط
https://bit.ly/32eIbVq

الكاتب: سعد الروبايان

تعتبر الكويت موطن البرلمان الأعلى صوتًا وحيوية في المنطقة، وعلى الرغم من هذا، فإن المشاركة المدنية في صنع القرار العام لا تزال غير مرضية وغير منظمة، حيث يتم التلاعب بالبرلمان (الهيئة التمثيلية الرسمية للمواطنين التي تتألف من 50 عضوًا منتخبًا)، لصالح الحكومة.

ومن ثم، فإن عملية صنع القرار في الكويت يفترض أن تتحسن بشكل كبير من خلال خلق دور أكثر قوة ومؤسساتية للرأي العام.

تطبيق غير متسق للدستور

صدر الدستور الكويتي في نوفمبر/تشرين الثاني 1962 مع التأكيد بقوة على الدور الناشئ للرأي العام، وقد نص بوضوح في المادة 6 على أن «نظام الحكم في الكويت يجب أن يكون ديمقراطي، والسيادة في ظله للشعب، مصدر جميع السلطات».

وفي الواقع، فإن الدستور نفسه انعكاس للدور القوي للرأي العام، حيث صاغه «المجلس التأسيسي» الذي وضع الدستور بحيث يوفر أساسًا لمزيد من الحريات.

منذ ذلك الحين، شارك الكويتيون في العديد من الأساليب الرسمية وغير الرسمية للمشاركة العامة.

وبصرف النظر عن العمل البرلماني والتجمعات الاجتماعية (الديوانية)؛ تتكون الأشكال الجادة للمشاركة العامة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص والنشاط السياسي أو الاجتماعي في أشكال فردية وجماعية.

وقد أثرت أشكال المشاركة هذه على عملية صنع القرار في الحكومة، ليس فقط من خلال إنفاذ القوانين ولكن بشكل رئيسي من خلال فرض النفوذ الاجتماعي والسلطة.

أصبح الدستور الكويتي نافذ المفعول منذ أكثر من 6 عقود، وبالنظر إلى المستقبل، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتأثير الرأي العام، بهدف تحديد دوره وتأثيره على عملية صنع القرار.

هناك العديد من النماذج لتحقيق ذلك على المستوى العالمي، وأحد هذه النماذج هو نموذج

«الحكومة المفتوحة»، والذي يوفر توازنًا أكبر بين سلطات كل من الشعب والحكومة.

عملية صنع القرار الحكومية

لنبدأ بإعادة تعريف عملية صنع القرار في الحكومة على أنها عملية تصميم أي خدمات عامة وتشريعها وتقديمها وتقييمها وتعديلها.

وعلى وجه الدقة، يمكن تصنيف القرارات الحكومية إلى 4 عناصر (اللوائح والسياسات العامة ومشاريع البنية التحتية والخدمات).

ومن الجدير بالذكر أن «صنع القرار» لا يساوي «اتخاذ القرار»، الذي يعد مسؤولية فردية وأساسية للمسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة العامة.

تصب ضرورة صقل المشاركة العامة في الكويت في شكل مؤسسي، لصالح كل من الحكومة والمواطنين.

من منظور الحكومة، يمكن التماس الوضوح عبر زيادة دور الشعب في عملية صنع القرار وذلك عبر المساءلة والكفاءة ووضوح الهوية والأجندة وكذلك من حيث إعادة موازنة السلطة، أما من وجهة نظر الجمهور، فقد يعني هذا نشاطًا أو مشاركة جيدة التنظيم، وصوتًا مؤثرًا، مع قدرة وصول إلى صنع القرار.

الدعوة للحكومة المفتوحة

ليس مفهوم «الحكومة المفتوحة» نموذجًا جديدًا ولا فريدًا للمشاركة العامة، وإنما هو نموذج تم تقديمه حول

> **تعتبر الكويت موطن البرلمان الأعلى صوتًا وحيويةً في المنطقة**

> **هناك إمكانية لأن يلعب الرأي العام دورًا أكبر تأثيرًا في صنع القرار**

العالم (بدرجات مختلفة).

وقد يكون من المفيد قياس ذلك ببعض الأمثلة على هذه الممارسة في 3 أنظمة مختلفة (إقليمية ووطنية ودولية).

تتجلى أحد الأمثلة في دولة الإمارات، التي تحتل المرتبة التاسعة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2020 الصادر عن «IMD»، وهي الدولة العربية الوحيدة التي حافظت على مكانتها بين أفضل 10 دول تنافسية لمدة 4 سنوات على التوالي.

يمكن رؤية مفهوم الحكومة المفتوحة من خلال مبادرتها «مختبر اللوائح»، الذي اختُرع في عام 2018 بهدف اختبار وتنظيم تقنيات التوزيع المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة حول العالم.

ويمثل المختبر خبراء ومبتكرون من القطاع الخاص يعملون جنبًا إلى جنب مع صانعي السياسات الحكومية والمشرعين.

كما تعتبر «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أيضًا رائدة في هذا المجال، حيث تقوم بإنشاء إطار عمل لمفهوم الحكومة المفتوحة من خلال مشاريعها ومبادراتها المختلفة.

وتصنف «منظمة التعاون والتنمية» في الميدان الاقتصادي المشاركات العامة إلى 3 مستويات: الإعلام والاستشارة والمشاركة، وكل مستوى له منهجياته وأدواته.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن الاستشهاد بحكومة المملكة المتحدة كمثال رائع لديه ممارسات متعددة، فعلى

سبيل المثال لا الحصر، هناك «منصة الالتماسات»، و»سجلات جماعات الضغط» و»قواعد الممارسة الخاصة بدليل الاستشارة»، وهذه ليست سوى بعض الأمثلة على الأساليب الرسمية والمؤثرة للمشاركة العامة.

الجدير بالذكر أن هذه المنصات متاحة للجمهور بطريقة شفافة ومتساوية لتسهيل دورهم في الضغط والاستشارة والتأثير في عملية صنع القرار.

مستقبل الرأي العام الكويتي

بالنظر إلى هذه الأمثلة ومسار الكويت المستقبلي في المشاركة العامة والحكومة المفتوحة، فإنه يمكن تلخيص الطريق مستقبلًا في إجراءات متعددة على 4 مستويات (المنصات واللوائح والمبادرات والإجراءات المؤسسية).

الهدف من هذه الإجراءات هو إعطاء صورة كاملة وتوصيات عالية المستوى من منظور تواصل حكومي بدلاً من خارطة طريق مفصلة.

ستبدأ هذه الإجراءات من تطوير استراتيجية وطنية بشأن الحكومة المفتوحة ومواءمتها مع حركة دولية؛ هي «شراكة الحكومة المفتوحة»، وستحتاج قواعد تنظيم المنظمات غير الحكومية والقوانين الأخرى ذات الصلة بعد ذلك إلى المراجعة أو الإنفاذ.

علاوة على ذلك، فيمكن أن تشمل الإجراءات إطلاق مبادرات مثل تقويم للفعاليات لإتاحة المشاركة العامة مع منصات عبر الإنترنت لإشراك السكان المهمشين مثل المغتربين والمجتمعات عديمي الجنسية.

أخيرًا، سيكون من المهم تشجيع مشاركة الرأي العام في جميع مراحل عملية صنع القرار وكذلك تمكين ممارسات تواصل حكومية أقوى، كما يجب أن يتم الإشراف على كل ذلك وتنسيقه من قبل هيئة داخل مركز الحكومة.

الخلاصة أن هناك إمكانية لأن يلعب الرأي العام دورًا أكثر تأثيراً وتنظيمًا في عملية صنع القرار في الكويت، وهناك أسس عميقة الجذور لإصلاحات تمكين الرأي العام عبر الأشكال المختلفة للمشاركة المدنية، حيث يقوم هذا الأساس العميق على 60 عاما من الحياة الديمقراطية.

وتم اقتراح مبادرة الحكومة المفتوحة كنموذج مجرب ومختبر ذي تعقيد سياسي محدود وتطبيقات مبتكرة متنوعة، وهناك تشجيع شديد للمزيد من الدراسات والتخطيط لتغطية المنظورات السياسية والقانونية.

دول خليجية أخرى تعترف بإسرائيل.. لماذا الآن؟ وماذا بعد؟

المصدر

The New York Times

الرابط

https://nyti.ms/32zBpte

الكاتب: مارك لاندلر

أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، الجمعة، أن البحرين ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع (إسرائيل).

وجاءت تلك الخطوة، بعد شهر من إعلان تطبيع العلاقات بين الإمارات و(إسرائيل)، ليرتفع بذلك عدد الدول العربية التي تعترف بـ(إسرائيل) إلى 4، حيث سبقتهما في ذلك مصر عام 1979 والأردن عام 1994.

وتعزز الخطوة البحرينية بعد خطوة الإمارات إعادة التنظيم الاستراتيجي للشرق الأوسط، لكن هذا التقارب العربي الإسرائيلي الأخير لم يأتِ من فراغ ولا نتيجة شهور من الدبلوماسية المكوكية من قبل إدارة «ترامب».

وكانت (إسرائيل) والقادة العرب في الخليج العربي يوطدون العلاقات بهدوء منذ أعوام، بدافع من المخاوف المشتركة بشأن إيران والفراغ الناتج عن تراجع الوجود الأمريكي في المنطقة.

وقال «مارتن إنديك»، الذي شغل منصب السفير الأمريكي في (إسرائيل) في عهد «بيل كلينتون»، ومبعوث السلام في الشرق الأوسط في عهد «باراك أوباما»: «الخطوات الأخيرة استراتيجية أكثر من كونها متعلقة بالسلام».

واستغل البيت الأبيض في عهد «ترامب» هذه العوامل لتحقيق إنجاز بعد فشله في جبهة أخرى مهمة، وهي التوسط في اتفاق سلام بين (إسرائيل) والفلسطينيين.

وكان استثمار «ترامب» للعلاقات مع السعودية وجيرانها في الخليج مكونا مهما، وكذلك رغبته في بيع أسلحة متطورة لهذه البلدان.

لكن الصدفة هي التي مهدت الطريق لمراسم البيت الأبيض، الثلاثاء القادم، حين يضفي الإسرائيليون والإماراتيون الطابع الرسمي على علاقتهما، كما سترسل البحرين مسؤولين إلى الحفل.

ما مزايا توثيق العلاقات؟

بدأت (إسرائيل) ودول الخليج في إقامة روابط مؤقتة بعد اتفاقات «أوسلو» للسلام بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993.

وتم فتح بعثات تجارية لـ(إسرائيل) في عواصم خليجية عديدة، بالرغم من إغلاق بعضها بعد تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000.

ونمت الروابط بشكل أقوى في العقد الماضي، حيث نظر الإسرائيليون ودول خليجية إلى قضية إيران باعتبارها تهديدا خطيرا مشتركا.

وفي عام 2015، سمحت الإمارات لـ(إسرائيل) بتأسيس وجود دبلوماسي من خلال الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبوظبي.

وعملت قطر مع (إسرائيل) للتوسط في وقف إطلاق النار في غزة التي تسيطر عليها «حماس»، واستضافت سلطنة عمان رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» عام 2018.

وبالنسبة لدول الخليج، تعتبر (إسرائيل) وسيلة تحوط ضد تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، فضلا عن كونها شريكا تجاريا ثريا مع اقتصاد عالي التقنية.

وبالنسبة لـ(إسرائيل)، فإن العلاقات مع الخليج تخفف من عزلتها وهي طريقة لمواجهة الضغط من الفلسطينيين للتفاوض على دولة جديدة، لأن دعم الأشقاء العرب كان الركيزة الأساسية لتلك الحملة ذات النفس الطويل.

لماذا الآن؟

وجاءت فرصة التقدم بسبب القلق العربي من جهود «ترامب» للتوسط في اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وكانت خطة «ترامب» منحازة بشدة نحو (إسرائيل)، ما أعطى «نتنياهو» الضوء الأخضر للتفكير في ضم الأراضي في الضفة الغربية المحتلة.

وبالنسبة لبعض الدول الخليجية، سيكون الضم ضربة قاتلة لعلاقات أوثق مع (إسرائيل)، وبموجب مبادرة السلام العربية التي تقودها السعودية، لن تحصل (إسرائيل) على اعتراف كامل من العالم العربي إلا من خلال حل نزاعها مع الفلسطينيين والاستجابة لتطلعاتهم في إقامة دولة.

وذكر الدبلوماسي الإماراتي «يوسف العتيبة»، الذي يتمتع بعلاقات جيدة في أمريكا و(إسرائيل)، في مقال له في عمود على الصفحة الأولى من الصحيفة العبرية «يديعوت أحرونوت»، في يونيو/حزيران، أنه يمكن لـ(إسرائيل) أن تحصل على الضم أو التطبيع، ولكن ليس كلاهما معا.

كما تواصل الدبلوماسي الإماراتي مع صهر «ترامب» وكبير مستشاريه «جاريد كوشنر» بنفس الرسالة، وقدم الإماراتيون عرضا سرعان ما قبله «كوشنر»، المتعطش للنجاح بعد 3 أعوام من دبلوماسية الشرق الأوسط غير المثمرة.

وضغط «كوشنر» على «نتنياهو» لتأجيل الضم مقابل التطبيع، الذي يمكن أن يدعي «ترامب» أنه انتصار دبلوماسي له في عام الانتخابات.

وكان لدى الإماراتيين أسباب أخرى لاتخاذ هذا الإجراء الآن، فقد يساعد الاتفاق في إتمام عملية شرائهم للأسلحة الأمريكية المتطورة، مثل الطائرات المقاتلة من طراز «إف-35» وطائرات «الريبر» بدون طيار وغيرها، ويقول محللون إن تحرك البحرين يمكن أن يساعدها في تأمين أنظمة دفاع جوي متطورة من الولايات المتحدة.

ماذا يحدث بعد ذلك؟

ومن المحتمل أن تحذو دول عربية أخرى حذو البحرين والإمارات في الاعتراف بـ(إسرائيل)، مع وجود السودان وعُمان كمرشحين محتملين، وفقا لبعض المحللين، لكن قرار البحرين محير بسبب علاقاتها الوثيقة واعتمادها على جارتها الأكبر، السعودية.

وقال محللون إن ملك البحرين، «حمد بن عيسى آل

خليفة»، لم يكن ليتصرف بدون موافقة السعوديين، ما يعني أن هذا قد يكون نذيرا بتحرك سعودي في نهاية المطاف لتطبيع العلاقات.

وقد اتخذت السعودية بالفعل خطوات رمزية، مثل السماح للرحلات التجارية الإسرائيلية باستخدام مجالها الجوي.

وأشار ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» إلى أنه منفتح على الاعتراف بـ(إسرائيل)، بالرغم من أن تصريحاته تجعله في بعض الأحيان على خلاف مع والده الأكثر تحفظا، الملك «سلمان»، والذي أعاد التأكيد بثبات على الموقف العربي التقليدي بشأن الدولة الفلسطينية.

ووضع «ترامب» السعوديين في قلب دبلوماسيته في الشرق الأوسط، وكانت أول زيارة خارجية له كرئيس إلى العاصمة السعودية الرياض، وتباهى بالتفاوض على بيع أسلحة بمليارات الدولارات للمملكة، ودافع عن «بن سلمان» ضد اتهامات بمسؤوليته عن عملية الاغتيال الوحشية للمعارض السعودي «جمال خاشقجي».

ووافق السعوديون على مضض على قرار «ترامب» بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وبالرغم من كل تعبيراتهم عن الدعم للفلسطينيين، فإنهم، مثل الدول العربية الأخرى، أصبحوا أقل التزاما بالقضية الفلسطينية مما كانوا عليه في السابق.

ويقول المحللون إن التحريض على إيران يعتبر أولوية أكثر إلحاحا من تأجيج العداء العربي المستمر منذ عقود تجاه (إسرائيل).

وقد راهن «ترامب» و«كوشنر» على أن استثمارهما في العلاقات السعودية ستؤتي ثمارها في دعم وجهة النظر الأمريكية حول السلام.

وسيكون الاعتراف السعودي بـ(إسرائيل) بمثابة جائزة ضخمة، لا تقل أهمية عن اتفاقيات «كامب ديفيد» أو «أوسلو»، بالنظر إلى وزن تلك الدولة في العالم العربي.

لكن السعوديين يأخذون قيادتهم لمبادرة السلام العربية على محمل الجد، ولن يكون «ترامب» أول رئيس أمريكي يخذلونه، وسيعتمد الكثير بالطبع على نتائج الانتخابات الأمريكية.

كيف استفادت جماعات الضغط في واشنطن من الأزمة الخليجية؟

الكاتب: جوليان بيكيه

افتتح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وقطر يوم الاثنين بالإعلان أن «الوقت قد حان» لخصم الخليج العربي لدفن الأحقاد وتجديد العلاقات الدبلوماسية.

لكن 100 مليون دولار تقول إنه ربما يتعين عليه الانتظار لفترة أطول قليلاً.

يتعلق هذا المبلغ بالأموال التي أنفقتها حكومتا الإمارات العربية المتحدة وقطر للضغط في واشنطن منذ قطع البلدين العلاقات الدبلوماسية قبل ثلاث سنوات.

المصدر

MEE MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/32McwL0

وركز جزء كبير من هذا الإنفاق على محاربة بعضها البعض ، حيث تسعى أبو ظبي إلى تصوير قطر كدولة مارقة تدعم الإرهاب بينما دافعت الدوحة عن نفسها كحليف غربي موثوق به.

يقول فريمان ، مدير مبادرة الشفافية للتأثير الأجنبي في مركز السياسة الدولية غير الربحي ، لموقع Middle East Eye: «إنها بالتأكيد واحدة من أكبر المعارك التي أدركها ، على الأقل في الذاكرة الحديثة».

«لا يمكنني التفكير في شجار أكبر كان أكثر ربحًا لـ [جماعات الضغط] من هذه المعركة.»

تعود معركة الضغط المستمرة إلى يونيو 2017 ، عندما فرضت المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين حظراً

على قطر ، خاصة بسبب دعمها المزعوم للإخوان المسلمين.

احتلت الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في حملة نفوذ شاملة أدت إلى إنفاق جماعات الضغط أكثر من الضعف بين عامي 2016 و 2017 ، من 10.4 مليون دولار إلى 21.4 مليون دولار ، وفقًا لمركز ريسبستيف بوليتيكس.

وسرعان ما حذت قطر حذوها ، حيث رفعت ميزانية الضغط لديها أكثر من ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة ، من 4 ملايين دولار إلى 12.9 مليون دولار.

لا يزال الصراع على النفوذ قائمًا وبصحة جيدة اليوم ، حيث تحتفظ الحكومة القطرية حاليًا بخدمات 16 شركة ، ارتفاعًا من خمس شركات في عام 2016 ، وفقًا لمركز السياسة المستجيبة. الإمارات العربية المتحدة لديها ثمانية ، ارتفاعًا أيضًا من خمسة في عام 2016.

يقول جوناثان شانزر ، نائب الرئيس الأول للأبحاث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) ، وهي مؤسسة فكرية في واشنطن: «الإنفاق ، على الأقل مما رأيته ، مستمر ، على الأقل هنا في الولايات المتحدة». قطر.

«بالطبع ليس كل هذا موجهًا إلى الآخر ... لكن الكثير منه يركز على استهداف خصمهم. وهذا لا يبشر بالخير.»

قال فريمان ، الذي كتب تقارير مطولة عن جهود الضغط من قبل الدول الثلاث ، إن تصاعد الضغط من قبل المملكة

> **أنفقت دول الخليج حوالى 100 مليون دولار على الضغط منذ انهيار العلاقات الدبلوماسية قبل ثلاث سنوات**

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدأ تقريبًا بمجرد انتخاب الرئيس دونالد ترامب . وقال إن ذلك ترك القطريين «مفككين» عندما جاء الحصار.

يقول فريمان: «كانت تلك هي اللحظة المناسبة لوبي قطر حيث ترى حقًا أنهم يدركون أن لديهم مشكلة هنا في الولايات المتحدة ، وكانوا متأخرين كثيرًا عن السعوديين والإماراتيين عندما يتعلق الأمر بالتأثير هنا».

«لذا فقد بدأوا بالفعل في اكتساب القوة وإضافة شركات وإضافة المزيد من سماسرة القوة إلى ترسانة جماعات الضغط الخاصة بهم أيضًا.»

سرعان ما أصبح تأثيرهم المتزايد داخل الإدارة واضحًا. عندما أعلنت دول الخليج لأول مرة عن حصارها ، كان ترامب قد عاد لتوه من رحلته الأولى للخارج إلى المملكة العربية السعودية ووقف ضد قطر.

بعد أقل من عام ، مع ذلك ، سيستضيف أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني كصديق في البيت الأبيض ويروج للعلاقات الأمريكية القطرية.

ويقول فريمان: «الطريق إلى ذلك المنعطف كان ممهدًا إلى حد كبير من قبل اللوبي القطري».

الإمارات ضد قطر

تُظهر السجلات أنه على الرغم من حجمها الصغير مقارنة بالمملكة العربية السعودية ، سرعان ما أخذت الإمارات زمام المبادرة في معركة الضغط ضد قطر.

يتعلق جزء من السبب بانشغال الرياض بالدفاع عن نفسها من رد الفعل العنيف من الحزبين على مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي والحرب في اليمن.

لكن حسين إيبش ، الباحث المقيم البارز في معهد دول الخليج العربية في واشنطن ، قال إن سببًا أكثر جوهرية يتعلق بمعركة الأفكار المستعرة بين الإمارات وقطر حول الإسلام السياسي في المجتمعات العربية.

بالنسبة لقطر ، قال ، إن الجماعات مثل الإخوان المسلمين وفرعها من حماس «تصحيحية» للبدائل الأكثر تطرفاً. بالنسبة للإمارات ، قال إنهم «بوابة مخدر» للإرهاب.

وقال إيبيش «بالنسبة لقطر والإمـارات ، هذا صراع أيديولوجي».

«هذا يتعلق بتعريف الثقافة السياسية. لذا فهي معركة وجودية ضخمة. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، فالأمر يتعلق بسلوك قطر.»

قال إيبيش إنه عندما يتعلق الأمر بعمليات الضغط الخاصة بهما ، فقد استغل كلاهما نقاط قوتهما. ممثلة بالسفير يوسف العتيبة ، أحد أكثر الأشخاص ارتباطًا في واشنطن ، سرعان ما عملت الإمارات العربية المتحدة على الضغط على الكونغرس والسلطة التنفيذية. البلاد يمكن الاعتماد على حلفاء رئيسيين مثل إيليوت برويدي، لجمع التبرعات على مقربة الجمهوري لترامب الذي مول مؤتمر FDD 2017 على علاقات قطر لجماعة الإخوان مسلم - إد رويس (R-كاليفورنيا) أعلن خلالها الرئيس آنذاك البيت جنة الشؤون الخارجية له مشروع قانون لتصنيف قطر دولة راعية للإرهاب.

كما أقامت قطر علاقات مع الكونغرس والإدارة ، بالطبع. لكنها حاولت أيضًا تغيير المحادثة في واشنطن من خلال الانخراط مع مراكز الفكر ووسائل الإعلام لإعادة صياغة النقاش حول ما هو جيد للمنطقة ، كما قال إيبيش ، من خلال العديد من الفعاليات العامة والمؤتمرات مع المسؤولين الزائرين.

كما أنفقت قطر مبالغ كبيرة من المال في نقل المسؤولين الأمريكيين إلى الدوحة عبر معهد قطر-أمريكا التابع لها. وقد أُجبر مركز الأبحاث ، الذي حصل على تعهد بقيمة 5.2 مليون دولار من السفارة القطرية في واشنطن بعد أشهر قليلة من بدء الحصار ، على التسجيل كوكيل أجنبي للدوحة في وقت سابق من هذا العام من قبل وزارة العدل.

وتمكنت الدوحة أيضًا من الاعتماد على تعاونها الوثيق مع البنتاغون. وقال إيبيش إن البلاد موطن بشكل ملحوظ لقاعدة العديد الجوية ، التي توفر بنية تحتية غير متكافئة في المنطقة ، مثل مدارج B-52s.

وقال إيبيش عن قطر والإمارات: «كلاهما أنفقا الكثير من المال». «لكنهم نوعًا ما يلعبون ألعابًا مختلفة.»

الهدف: الجزيرة

مع معارضة البنتاغون بشدة لقطع العلاقات مع القطريين واعتماد الرئيس ترامب عليهم في اتفاق السلام مع طالبان ، تحولت الإمارات بشكل متزايد إلى حلفاء أيديولوجيين في الحزب الجمهوري لاستهداف خصم مشترك: الجزيرة.

في الآونة الأخيرة ، قامت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السابقة إليانا روس ليتينين (R-Fla) ، وهي الآن من جماعات الضغط للوكيل الإماراتي أكين غامب شتراوس هاور وفيلد ، بتوزيع تقرير عن مبنى الكابيتول هيل يهدف إلى تأجيج ضغط الكونغرس على وزارة العدل

> **سعت أطراف الأزمة الخليجية لامتلاك أوراق ضغط للتأثير على القرار الأمريكي لصالحها**

لطلب تعيين الشبكة كوكيل أجنبي لدولة قطر.

أظهرت سجلات الضغط أن الجزيرة ردت بدورها على الهجمات المتصاعدة بدفع 1.66 مليون دولار لشركة DLA Piper منذ التعاقد مع شركة المحاماة في يونيو الماضي.

أمرت وزارة العدل الأمريكية ، الثلاثاء ، قناة الجزيرة بتسجيل وجودها الأمريكي كوكيل أجنبي بموجب قوانين الضغط في البلاد.

تصرفت وزارة العدل بعد أن وجدت أن منصتها للفيديو الاجتماعي AJ + قد شاركت في أنشطة سياسية على النحو المحدد في قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA).وقالت إن القناة تصرفت بتوجيهات وسيطرة القيادة القطرية.

وأضافت أنه «على الرغم من التأكيدات على استقلالية التحرير وحرية التعبير ، فإن شبكة الجزيرة الإعلامية والشركات التابعة لها تسيطر عليها وتمولها حكومة قطر».

مع توقيع الإمارات والبحرين على اتفاقيات تاريخية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في البيت الأبيض يوم الثلاثاء ، يعتقد بعض المراقبين أن قطر المعزولة قد تقلل في النهاية دعمها لجماعات مثل حماس.

وقال شانزر من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية: «أود أن أقول إن أساسيات [الصراع في الخليج] لم تتغير. «لكن ما يمكنني قوله إن المثير للاهتمام هنا هو التحولات التي نراها في المنطقة نتيجة لاتفاق إبراهيم وما قد يأتي بعد ذلك - لا سيما عمان أو السودان أو المغرب [تحذو حذوها] - يمكن أن يعيد صياغة بالطريقة التي تنظر بها المنطقة إلى نفسها. وأعتقد أن هناك قدرًا معينًا من الضغط على قطر الآن للتفكير فيما إذا كانت تريد أن تحذو حذوها «. لكن في الوقت الحالي ، كان الفائز الوحيد في الخلاف الخليجي الذي دام ثلاث سنوات هو النظام البيئي للضغط المتمركز في شارع K Street ، المنطقة الواقعة في وسط مدينة واشنطن العاصمة حيث يوجد مكاتب للعديد من المحامين ومجموعات الضغط. لقد أصبح مصطلحًا للإشارة إلى صناعة الضغط ككل.

يقول فريمان: «بالنسبة لي ، كلما سألني أي شخص ، من فاز في الخلاف الخليجي ... أعتقد أن الإجابة بسيطة K Street». (شارع جماعات الضغط)

عُمان تعيد هيكلة الحكومة في محاولة لإنعاش الاقتصاد

المصدر

The Arab Gulf States Institute in Washington

الرابط

https://bit.ly/33iMv5g

الكاتب: تركي بن علي البلوشي

بعد 6 أشهر من خطاب تنصيبه، يفي السلطان «هيثم بن طارق آل سعيد» بتعهده بإصلاح الحكومة في عمان حيث أعلن في 18 أغسطس/آب اختيار أول مجلس وزراء له، متخليًا للمرة الأولى عن سيطرة السلطان على الشؤون المالية والخارجية من خلال تعيين وزراء لهم السلطة الكاملة على تلك الحقائب الوزارية.

وبالرغم أن الاستغناء عن العديد من الوزراء الذين خدموا الحكومة لعقود من الزمن سيصنع وجهًا جديدًا للحكومة، من المتوقع أن تواجه هذه الحكومة الجديدة اختبارًا صعبًا لأن الانكماش الاقتصادي الحالي والعجز المالي المقلق يستلزمان نتائج سريعة لوضع عـمان على طريق الانتعاش الاقتصادي وتوسيع فرص العمل والتوازن المالي.

تمثل الأوامر الملكية الـ 28 الصادرة عن السلطان أهم عملية إعادة تنظيم حكومية منذ 50 عامًا، حيث تمت إزالة أكثر من 5 مجالس حكومية ودمج أكثر من 10 وزارات. ولم تؤثر التغييرات على الوزارات فحسب، بل أثرت أيضًا على السلطات التي يستخدمها بعض الوزراء في السنوات القليلة الماضية. وكانت هذه الشبكة من الوزارات والمؤسسات شبه الحكومية مليئة بالسلطات المتضاربة، حيث قام الوزراء سابقا بتعيين رؤساء تنفيذيين ومنحهم مسؤوليات تتداخل مع مسؤوليات الوزراء الآخرين.

قد يكون هذا الدمج وسيلة لتقليل الإنفاق المالي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لكن الهدف الرئيسي هو تبسيط العمليات الحكومية من خلال تعزيز مركزية صنع القرار، وتحسين السرعة والمرونة لدعم الاقتصاد والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

تنطوي الإصلاحات على عدة عمليات اندماج كما تشمل تفصيل الهيكل التنظيمي لكل وزارة ونطاق أنشطتها والقيود المفروضة عليها. يتعمق المرسوم رقم 2020/75 في تنظيم بيروقراطية الدولة، ويحدد التقسيم الداخلي لكل وزارة، ويفرض على جميع الوزراء رفع تقاريرهم إلى مجلس الوزراء خلال فترة محددة.

ويلزم المرسوم ذاته كل وزير بتقديم خطة عمل محددة قبل نهاية كل عام وتقرير مفصل قبل 3 أشهر يستعرض جميع إنجازات الوزارة والعقبات التي واجهتها في تنفيذها. وهذا يمنع أي وزير من زيادة الأعمال الإدارية والأعباء المالية للوزارة دون موافقة مجلس الوزراء.

> **في العهد الجديد من المتوقع أن يكون للعائلة المالكة حضور سياسي كبير**

وسيساعد وجود تقرير سنوي عن خطط الوزارة وسائل الإعلام الوطنية ومجلس الشورى المنتخب في مراقبة ومتابعة التقدم والإنجازات.

على مدى الثلاثين عامًا الماضية، حكم السلطان الراحل «قابوس بن سعيد» بمفرده، وتولى وحده الحقائب الوزارية الرئيسية في الحكومة. وتمكن المراسيم الصادرة عن «هيثم» الحكومة من تعيين وزيري الخارجية والمالية، وكذلك تعيين رئيس مجلس محافظي البنك المركزي، مما يسمح للسلطان بالتفرغ لاتخاذ قرارات سيادية وترك العمل التشغيلي للحكومة.

وقد تكون إحدى نتائج هذه الإجراءات إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، بما يتجاوز الرؤية الشخصية للسلطان.

وأعاد السلطان «هيثم» وزارة الاقتصاد التي كانت قد ألغيت في 2011، وعيّن وزيراً لها. وهذا يعكس عزم السلطان على التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية، حيث بدأ بدمج صناديق الاستثمار السيادية، ثم إقالة جميع الوزراء والمسؤولين من مناصبهم في مجالس إدارات الشركات الحكومية، لتجنب تضارب المصالح.

وجرى تعيين العديد من الوزراء بسبب طول مدة خدمتهم في مناصب داخل وزاراتهم حيث عمل وزير الاقتصاد سابقا كمستشار للشؤون الاقتصادية في مكتب السلطان، وكان وزير الخارجية الحالي هو الأمين العام للوزارة لسنوات. ويأتي بعض الوزراء الجدد من خلفيات أكاديمية أو تكنوقراطية. على سبيل المثال، فإن وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار هو أكاديمي في جامعة السلطان «قابوس» منذ عقود.

كما عين السلطان بعض أعضاء مجلس الشورى المنتخب في مجلس الوزراء، ويشير ذلك إلى حساسية تجاه الرأي العام

حيث أن البعض منهم كان نشطًا جدًا في الندوات العامة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وقد احتفظ بعض الوزراء القدامى، الذين واجهوا انتقادات كثيرة، بمناصبهم لكن تم منحهم صلاحيات خارج مجلس الوزراء، وهو ما يبدو أنه شكل من أشكال العزل الصامت.

وقد أصبح من الواضح أن العائلة المالكة سيكون لها حضور سياسي أكبر، فمن بين التعيينات البارزة تعيين ابن عم السلطان «فهد بن محمود» نائبا لرئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء و«شهاب بن طارق» نائبا لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع. ولا يزال الأخ غير الشقيق للسلطان، «أسعد بن طارق»، في منصبه كنائب لرئيس الوزراء للشؤون الدولية. وقد عيّن «هيثم» ابن أخيه «تيمور بن أسعد» رئيسا لمجلس محافظي البنك المركزي العماني وابن عمه «فهد بن الجلندي» رئيسا لجامعة السلطان «قابوس». وقد يكون لأفراد العائلة المالكة وجود أكبر في الأشهر المقبلة.

وقد يكون التعيين الأكثر أهمية هو النجل الأكبر للسلطان «ذي يزن بن هيثم»، وزيراً للثقافة والرياضة والشباب. وهذا لا يضمن له مقعدًا في مجلس الوزراء فحسب، بل يسمح له أيضًا ببناء علاقة مباشرة مع الشباب العماني، وهم الفئة الرئيسية لمستقبل عمان.

وتمثل هذه الإجـراءات التي اتخذها السلطان بداية، وليست نهاية للإصلاحات في السلطنة، فلا يكفي إصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلة إدارة الدولة لتحقيق أهداف رؤية 2040.

وخلال الأشهر المقبلة، من المرجح أن يوجه السلطان انتباهه نحو تحديث التشريعات. ففي خطابه في فبراير/ شباط، تعهد بإصلاحات وتغييرات أخرى لضمان المزيد من المشاركة السياسية.

كيف يؤثر امتلاك الإمارات إف 35 على الوضع الاستراتيجي للمنطقة؟

عبدالوهاب القصاب

المصدر

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

يقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، قد تغاضى عن بيع المقاتلة الأمريكية المتقدمة «إف35-» إلى الإمارات، بعد الاتفاق على ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، «اتفاق إبراهيم» لتطبيع العلاقات بين الإمارات و(إسرائيل).

ويعني هذا؛ أن الولايات المتحدة قد تتخلى عن التردد في إمداد دولة عربية بالمقاتلة للحفاظ على التفوق العسكري لـ (إسرائيل).

الرابط

https://bit.ly/3hqdVLp

لكن هذا يعني أيضا أن منطقة الشرق الأوسط قد تكون مقبلة على فترة من التغييرات الاستراتيجية الجادة التي قد تلعب فيها الدولة الخليجية الصغيرة دورا نشطا للغاية، يسمح لها بتوسيع مسرح عملياتها بالرغم من محدودية حجمها وصغر عدد سكانها وقواتها المسلحة.

وتسمح الميزات الخاصة لهذه الطائرة للدول التي تمتلكها، أن تحقق الكثير من التغييرات الاستراتيجية. وتتضمن هذه الميزات سرعتها وتسللها؛ ما يجعلها غير قابلة للكشف بواسطة أنظمة الرادار العادية، كما لا يمكن إيقافها بواسطة طائرات أخرى معروفة.

وبحسب المعلومات المتوافرة عن المقاتلة، فلا توجد قوة عسكرية منظمة أو غير منظمة يمكن أن تكون في مأمن منها. وفي يوليو/تموز 2019، قيل إن طائرات إسرائيلية من طراز «إف35-» تم استخدامها في هجمات غامضة على الميليشيات الموالية لإيران داخل العراق لتدمير ترسانات الصواريخ.

ونظرا لمداها الكبير، يمكن أن تشكل طائرات «إف-35» تهديدا للعديد من الجهات الفاعلة والدول الأخرى في المنطقة الأوسع مثل تركيا وإيران.

ولم يخفِ رئيس الموساد الإسرائيلي «يوسي كوهين» حقيقة المشاعر الإسرائيلية، حين قال إن (إسرائيل) تعتبر تركيا تهديدا حقيقيا لأمنها القومي.

وسيؤثر حصول الإمـارات على الطائرة على المسرح الاستراتيجي للخليج العربي، وكذلك على شرق البحر المتوسط من ليبيا إلى تركيا.

وفي الخليج، فإن المنافس العسكري الرئيسي للإمارات هو إيران، لكن هذا ليس في مجال التفوق الجوي. وحتى بدون طائرة «إف35-»، حافظت الإمارات على قوة جوية متفوقة لما يقرب من عقدين من الزمن.

> منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تغييرات استراتيجية جادة

ولكن يظل التهديد الإيـراني قائما باستخدام الأصول الاستراتيجية الأخرى مثل القوات البحرية، والحرب غير المتكافئة من الحرس الثوري، والصواريخ الباليستية، فضلا عن قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز.

ولا تستطيع الإمارات مواجهة كل هذه التحديات من إيران؛ لذلك تحرص على التحالف مع السعودية وضمان استمرار الدعم الأمريكي.

ولا أحـد يستطيع أن يتنبأ بكيفية تطور الأحـداث المستقبلية، ولكن هناك دائما احتمال أن تحصل السعودية على طائرة «إف35-» إذا اختارت تطبيع العلاقات مع (إسرائيل).

وفي هذه الحالة، ستكون الطائرة ضرورية لجهود الرياض وأبوظبي المشتركة إذا تطور الخلاف مع إيران إلى صراع. لكن في الوقت الحالي، نأت الرياض بنفسها عن إمكانية تطبيع العلاقات مع (إسرائيل).

من ناحية أخرى، تحافظ الولايات المتحدة حاليا على وجود جوي وبري وبحري كبير في الخليج وحول المنطقة.

تنافس إقليمي

أما بالنسبة لليبيا، فمن المعروف أن الإمـارات تدعم الجنرال «خليفة حفتر» في تحديه لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس. وكانت قوات «حفتر» قد وصلت إلى ضواحي طرابلس بمساعدة الإمارات قبل أن تصدها قوات حكومة الوفاق الوطني بدعم من تركيا.

كما أرسلت الإمارات مؤخرا مقاتلات من طراز «إف16-» للانضمام إلى مناورات عسكرية مع اليونان، في الوقت الذي كانت أبوظبي تزيد فيه من انتقاداتها لدور تركيا في ليبيا وشرق البحر المتوسط.

وبالتالي، فإن استحواذ الإمارات على «إف35-» سيؤدي إلى تعزيز قدرتها على تحدي تركيا في أي من هذه المسارح. وما يجعل الأمر أكثر خطورة هو الخلاف بين أنقرة وواشنطن الذي أدى إلى استبعاد تركيا من برنامج تصنيع «إف35-».

ومع ذلك، لا يعني هذا أن الإمارات ستكون مكافئة لتركيا. وسيبقى استحواذها على طائرات «إف35-» مجرد أصل في توازن معقد لتكوين القوة في المنطقة.

وما ستفعله طائرات «إف35-»؛ هو منح القيادة الإماراتية الثقة في قدرتها على إبراز نفوذها بما يتجاوز ما تخيلته الدولة الصغيرة عن نفسها.

ولكن يجب أن يدرك الإماراتيون أن الطموح الاستراتيجي لا يتطلب قعقعة السيوف، خاصة أنهم لا يمتلكون كل الأدوات اللازمة للدفاع عن منجزاتهم.

التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: التداعيات الثنائية والإقليمية والسياسة الأمريكية

الكاتب: ابتسام الكتبي، دوري غولد، باربرا ليف، وديفيد ماكوفسكي

المصدر

WASHINGTON INSTITUTE FOR BUSINESS, GOVERNMENT & SOCIETY

الرابط

https://bit.ly/3hCB9OE

في 14 أيلول/سبتمبر، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع عدد من الخبراء في مراكز الأبحاث الاستراتيجية لبحث تداعيات التطبيع الإماراتي الإسرائيلي الثنائية والإقليمية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم».

ابتسام الكتبي

يمثّل «اتفاق أبراهام» فصلاً جديداً في تاريخ الشرق الأوسط، حيث يعكس التغيرات الهيكلية التي شهدتها المنطقة في العقد الماضي. وجاء قرار الإمارات بتطبيع العلاقات مع إسرائيل نتيجة الوقائع على الأرض، والتي تشمل عدم وجود أراض محتلة للتفاوض بشأنها ولا تاريخ بين البلدين في ساحة المعركة. وقد استند التطبيع على تعاون حقيقي يخدم مصالح البلدين وإلى الرغبة في إقامة نظام أمني جديد. إنه سلام قائم على الخيارات وليس الضرورة. وحذت البحرين حذو الإمارات، وستتبعهما دول أخرى نظراً إلى أن التطبيع سيعزّز الاستقرار والازدهار.

وتشمل الديناميكيات الإقليمية التي عجّلت الاتفاق، التغيرات في توزيع السلطة في العالم العربي - فالدول التي كانت في صلب هذه السلطة تنتقل إلى الأطراف والعكس صحيح. كما أن للمعاهدة تداعيات تتخطى الروابط الإسرائيلية-الإماراتية، لتصل إلى دول خليجية أخرى وجنوب آسيا وشرق المتوسط. ومن الضروري على طرفي المعاهدة أن يعملا معاً على تصميم استراتيجيات تتوافق مع مصالحهما، بما في ذلك قضايا الأمن والجيش والاقتصاد والتكنولوجيا والطب والزراعة. ويمكنهما أيضاً التعاون من أجل التعامل بفعالية مع التهديدات غير التقليدية مثل أمن الغذاء والأمن السيبراني ومرض «كوفيد19-».

وتأثر قرار الإمارات بشكل جزئي بالتقييم الاستراتيجي الأمريكي المتغير للمنطقة، والـذي يشمل «خطة العمل الشاملة المشتركة» المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والسياسة المعلنة لإدارة أوباما حول التركيز على آسيا. وقد شعرت دول «مجلس التعاون الخليجي» وحلفاؤها بأنها منسيّة حين لم يتمّ استشارتها بشأن «خطة العمل الشاملة المشتركة». وبموجب «اتفاق أبراهام»، سترتكب الولايات المتحدة خطأ فادحاً إذا تعاملت مع الاتفاق على طريقة «الكرّ والفرّ» ولم تحافظ على التزامها تجاه المنطقة.

لقد اتخذت الإمارات خطوة جريئة وتمت إدانتها من الشارع العربي، والفلسطينيين، وقطر التي هي أحد الشركاء المقربين للولايات المتحدة. وإذا ما أرادت واشنطن استمرار التطبيع وانتشاره في المنطقة، عليها أن تساعد في تمهيد الطريق أمام انضمام كل طرف. أما العقبة الأخرى التي تواجهها الدول العربية فهي عدائية إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وهو عائق أمام أي دولة ترغب في الانضمام إلى دائرة الاستقرار هذه.

ومن حيث ردّ الفعل المحلي، فبينما نشأ الجيل الإماراتي الأكبر سناً على سردية مفادها أن إسرائيل هي عدو، إلّا أن الجيل الأصغر سناً لديه وجهة نظر مختلفة. فدولة الإمارات تضمّ 200 جنسية وقد أيقنت كيفية ضمان تعايشها بشكل سلمي معاً. تجدر الملاحظة أن «اتفاق أبراهام» ليس وليد اللحظة؛ فقد كانت هناك فترة طويلة تطوّرت خلالها العلاقات بين إسرائيل والإمـارات، شملت زيـارات وزارية متبادلة وأنشطة رياضية ووجود «بيت العائلة الإبراهيمية» المخصص للتسامح الديني. وأخيراً، تميل الإمارات الآن نحو الإسلام المعتدل، علماً بأنها لم تكن يوماً مجتمعاً مغلقاً من حيث الحريات الاجتماعية أو التسامح.

دوري غولد

يُعتبر «اتفاق أبراهام» نقطة تحوّل في الشرق الأوسط. وأصبحت الإمارات قوة مهمة ليس فقط في الخليج العربي، بل أيضاً في القرن الإفريقي. وتقع إسرائيل في نفس المنطقة الجغرافية، مما يخلق العديد من مجالات التعاون. ويمكن للدولتين الاستفادة من تحالفهما مع الولايات المتحدة من أجل صياغة ردودهما على التهديد الإيراني. ويشعر الإماراتيون بحماسة كبيرة إزاء هذا الإنجاز، وهو أمر يمكن لإسرائيل أن تقدّره بالتأكيد نظراً إلى أن شركاءها السابقين في السلام لم ينتابهم الشعور نفسه. بدورها سوف تدعم إسرائيل شركاءها في السلام في واشنطن، كما فعلت مع الأردنيين.

ويستحدث «اتفاق أبراهام» هياكل أمنية محتملة جديدة للشرق الأوسط في المستقبل. فوضع إسرائيل الحالي يشبه وضع أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة تخطط للانسحاب وكانت روسيا ستملأ الفراغ. ورداً على ذلك، شكّلت الولايات المتحدة حلف «الناتو». وتكتسي الهيكليات الأمنية أهمية كبيرة على ضوء التغيرات التي تشهدها المنطقة، ويمكن للشركاء المساعدة على تصميم شرق أوسط مختلف قائم على جهات فاعلة مستقرة. كما لدى إسرائيل حجة مشروعة بشأن تفوقها العسكري النوعي، لكنها ليست ضد الإماراتيين. وإذا قررت إسرائيل فجأة التريث في مسألة «التفوق العسكري النوعي»، سينعكس الأثر النهائي على دول عربية أخرى لم توقع سلاماً مع إسرائيل وقد تسعى إلى استغلال هذا التراجع على صعيد «التفوق العسكري النوعي».

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، يكمن العامل الرئيسي فيما

إذا كانوا على استعداد للنظر في اقتراحات منطقية. فالرئيس محمود عباس لم يكن مستعداً للتوصل إلى اتفاق قبل فترة انتهاء ولاية أوباما، ولا يزال الحال على ما هو عليه اليوم. فمنذ أيام الاستراتيجي الإسرائيلي يغآل ألون، تمّ القبول على نحو واسع بأن إسرائيل ستحتفظ بأقسام محددة من الضفة الغربية وستتم إعادة بعض الأراضي. وحين وافقت إسرائيل على خطة ترامب للسلام، قبلت بتقسيم الأراضي الذي ينص عليه الاقتراح باعتباره مناسباً للمستقبل. أمام إسرائيل فرصة للتعاون مع الدول العربية الشريكة بشأن كيفية الاستفادة من التطبيع من أجل التأثير على توزيع الأراضي في أي تسوية سلام مع الفلسطينيين.

على سبيل المثال، يحتاج الفلسطينيون إلى ترتيب من أجل زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي؛ وربما يمكن للشراكات الإقليمية الجديدة تسهيل مسارات الشاحنات والقطارات من حيفا إلى الضفة الغربية مروراً بالأردن ووصولاً إلى الخليج. ومن شأن الفلسطينيين الاستفادة مالياً من أرضهم كقناة للتجارة. ومن المهم النظر في طريقة تفاعل السلام بين إسرائيل والدول العربية للخروج بنتائج أفضل للمنطقة.

باربارا ليف

على الساحة الإماراتية المحلية، اتخذ ولي العهد الأمير محمد بن زايد سلسلة من الخطوات في العقد الماضي لتعزيز الشعور المتميز بالقومية الإماراتية، وخاصةٍ في أوساط الشباب. وعكست هذه المبادرات مخاوف من أن أساليب الحياة الحديثة بدأت تؤثر على المجتمع الصغير في البلاد، وأن الدولة تفقد ثقافتها، وأن الجيل الأصغر سناً يفتقد إلى الشعور بالمسؤولية تجاه الدولة. فضلاً عن ذلك، كانت قيادة الإمارات تختبر حالة التطبيع - سواء بين شعبها أو في المنطقة. كما أن التغطية الإعلامية الإماراتية لإسرائيل لم تكن انفعالية، وفي حين انتهجت القيادة مقاربة حذرة إزاء الظهور العلني للوفد الإسرائيلي حين بدأت أبوظبي تستضيف اجتماعات «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» التابعة للأمم المتحدة في 2015، تمّ إيلاء أهمية متزايدة ومقصودة للاتصالات على مستوى الأفراد. وكان الهدف من هذه الخطوات جعل موقف الإمارات متفرداً في المنطقة في نظر الولايات المتحدة ونظر شعبها على حد سواء.

وبعد عام 2011، استمرت الاضطرابات بلا هوادة، حيث تشكّلت شبه كتلتين في المنطقة - السعودية والإمارات ومصر

من جهة؛ وقطر وإيران وتركيا وجماعات الرفض على غرار «الإخوان المسلمين» و«حماس» و«حزب الله»، من جهة أخرى. وفي حين استند التطبيع إلى عوامل أمنية وطنية بالنسبة للإمارات، فقد اعتبر الإماراتيون أيضاً الخطوة أساسية من أجل تعزيز الروابط مع الولايات المتحدة، والحفاظ على دعم الحزبين الديمقراطي والجمهوري في واشنطن، والارتقاء بالعلاقة إلى «النادي» الخاص للشركاء الاستراتيجيين مثل إسرائيل، بالإضافةً إلى الوصول إلى بعض أنظمة الدفاع المتقدمة التي لطالما سعوا إلى امتلاكها. وهناك أيضاً نوع من التفكير في أوساط قيادة الإمارات مفاده بأن المنطقة تسير نحو حقبة ما بعد أمريكا. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار الاتفاق بمثابة تحوّط ضد هذا الاحتمال، حيث تسعى الإمارات إلى علاقة دفاعية/أمنية مع القوة العظمى في المنطقة، أي إسرائيل.

وغالباً ما تتصف السياسة الخارجية الإماراتية بأنها تميل إلى المخاطرة؛ وكانت الخطوة الاستراتيجية باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل بمثابة مخاطرة مدروسة بشكل دقيق، وسرّعت اتجاهاً كان جلياً أساساً.

> **تأثر قرار الإمارات بالتطبيع بالتقييم الإستراتيجي المتغير للمنطقة**

وفي الموازاة، كانت واشنطن تواجه صعوبات منذ بعض الوقت حول كيفية التعامل مع سياسة خارجية إماراتية أكثر جرأة، ومن المرجح أن تلعب الإدارة الأمريكية الرئاسية الديمقراطية دوراً أكثر أهمية. يُذكر أن الإمارات جرّبت تدخلات أكثر حزماً في اليمن وليبيا. ففي اليمن، أصبحت التكاليف باهظة للغاية مما دفع بولي العهد إلى اتخاذ القرار الصعب بالانسحاب على الرغم مما سيترتب على العلاقة الإماراتية-السعودية من ثمن. ومن جهتها، تمثل ليبيا مثالاً على مد الإمارات أياديها بعيداً، الأمر الذي سيؤثر على الأرجح في قرار الكونغرس بشأن بيع طائرات مقاتلة من نوع «أف35-» وغيرها من الأنظمة المتقدمة إلى أبوظبي.

وستخطئ الإدارة الأمريكية الحالية أو أي إدارة مستقبلية إذا ما ركّزت حصراً على تحقيق المزيد من المكاسب جراء التطبيع؛ فذلك يجازف بحدوث التطبيع على أساس تعاملي إلى حدّ كبير، مما سيتسبب بتعارض مع سياسات أخرى مثل «التفوق العسكري النوعي». ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة للولايات المتحدة هو كيفية البناء بشكل استراتيجي على الإنجازات التي سبق أن تحققت، والتحرك في نهاية المطاف نحو حلّ القضية الفلسطينية، وهو العامل الأساسي للأمن والازدهار الإسرائيلي والفلسطيني. والأفضل حالياً هو احترام التحفظ الرسمي للدول الأخرى في الوقت الحالي، مع التركيز على تشجيع الشركاء في المنطقة على القيام بما بدأته الإمارات قبل بضع سنوات - أي تغيير البيئة في البلاد لإعداد شعبها للتطبيع الرسمي في مرحلة ما. وهذا يعني رفع القيود عن الاتصالات على مستوى الأفراد، وتعزيز الحوار بين الأديان، وتغيير نبرة وسائل الإعلام الحكومية تجاه إسرائيل والعمل بشكل عام على تغيير البيئة محلياً لكي لا يبقى التطبيع فكرة غير واردة على الإطلاق.

ديفيد ماكوفسكي

هناك مسوغ ثنائي مقنع للاتفاق الإماراتي-الإسرائيلي. فالبَلَدان يظهران حذراً إزاء إيران ولديهما وجهات نظر واضحة بشأن «خطة العمل الشاملة المشتركة» والإسلام السياسي. ويكتسي هذا التقارب أهمية خاصة وسط تساؤلات طويلة الأمد حول دور الولايات المتحدة في المنطقة. كما يسهّل الاتفاق التوصل إلى رخاء اقتصادي محتمل. فبينما كان للسلام الإسرائيلي مع مصر والأردن أهمية استراتيجية كبيرة،

يقدّم السلام مع الإمارات فرصاً للاستثمار. كما تقدم اتفاقية التطبيع سلاماً دافئاً لم تشهده إسرائيل من قبل.

ويأتي الاتفاق نتيجة عملية سلام غير مقصودة متعددة المراحل. أولاً، جاءت خطة ترامب للسلام، التي رفضها الفلسطينيون فـوراً. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من تحفيز جناح اليمين الإسرائيلي لأنه لم يعوّد قاعدته على فكرة التنازل عن الأراضي. ومن ثم طُرِح احتمال ضمّ أراضي الضفة الغربية الذي تمّ رفضه بسبب الغضب الدولي ومعارضة المجتمع الاستراتيجي في إسرائيل نفسها. ثالثاً، جاءت الإمارات لإنقاذ الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل رئيسي بواسطة اتفاق التطبيع.

يُعتبر الاتفاق إنجازاً عظيماً، رغم أنه لم يتطلب نفس مستوى المخاطرة الذي أقدم عليه مناحيم بيغن في كامب ديفيد أو إسحاق رابين في أوسلو. وانتهزت الإمارات لحظة تكتيكية للاستفادة من مزايا أمنية ثنائية من الولايات المتحدة، وسط مواجهة الرئيس ترامب انتخابات صعبة وسعيه إلى تحقيق إنجاز. ومن المرجح أيضاً أن تكون الإمارات قد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة تأمين ضد المخاطر السياسية لاحتمال قيام حقبة ما بعد ترامب، لأنه قد يكون للإدارة الديمقراطية وجهات نظر مختلفة حول الخليج.

وبالنسبة للفلسطينيين، على الأطراف إعادة النظر في مبادرة السلام العربية التي تستند على أسس كانت صالحة في عام 2002، عندما لم يكن لدول الخليج علاقات ثنائية مع إسرائيل. وكانت فكرة قيام الدول العربية بتطبيع العلاقات بعد أن تحل إسرائيل صراعها مع الفلسطينيين بمثابة مكافأة، أما الآن، فيُنظر إليها كعقاب - وهذا موقف من شأنه أن يرجئ العلاقات مع إسرائيل إلى أجل غير مسمى وبتكلفة باهظة للغاية من ناحية الفرص البديلة بالنظر إلى التهديد الذي يطرحه النفوذ الإيراني في المنطقة. ومن بين المؤشرات على تغيّر وجهات النظر هو أنه عندما تم التوصل إلى «اتفاقية كامب ديفيد» في عام 1979، قطعت «جامعة الدول العربية» علاقاتها مع مصر لمدة عشر سنوات. لكن في الأسبوع الماضي، أشارت «الجامعة» ببساطة إلى أن اتفاق الإمارات كان قراراً سيادياً لدولة عربية وأنها لن تتدخل في هذا الصدد.

وبينما سيترقب الفلسطينيون بالتأكيد نتائج الانتخابات الأمريكية، عليهم محاولة تملّق الإمارات بدلاً من لعن القرار. فلديهم الكثير من الخلافات مع الإمارات التي تحتاج إلى حل، وغالباً ما تتفاقم بسبب التنافس بين عباس والسياسي الفلسطيني البارز المقيم في الإمارات محمد دحلان.

وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أنه في حين قام العديد من المسؤولين الأمريكيين برحلات إلى المنطقة في سياق الإنجاز الإسرائيلي-الإماراتي، إلّا أن مسؤولي البنتاغون لم يُقدموا على خطوات مماثلة. وسوف تتطلب أي صفقة لبيع مقاتلات «أف35-»، قيام مفاوضات بين المجتمعين في شؤون الدفاع، غير أن أوقاتهما غير متزامنة حالياً، حتى في الوقت الذي تضغط فيه إدارة ترامب ونتنياهو باتجاه حل هذه المسألة بحلول نهاية العام الحالي.

● الخبراء : ابتسام الكتبي، ودوري غولد، وباربارا ليف، وديفيد ماكوفسكي. والكتبي هي مؤسِسة ورئيسة «مركز الإمارات للسياسات»، وهو مركز أبحاث السياسة الخارجية والأمن الرائد في الإمارات العربية المتحدة. وغولد هو رئيس «مركز القدس للشؤون العامة» والممثل الإسرائيلي الدائم السابق لدى الأمم المتحدة. وليف هي «زميلة لابيدوس» في المعهد وسفيرة الولايات المتحدة السابقة في الإمارات. وماكوفسكي هو زميل «زيغلر» المميز في المعهد ومستشار كبير سابق للمبعوث الخاص لوزارة الخارجية الأمريكية للمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

اضمحلال جامعة الدول العربية

المصدر

MEE MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/35RuT3l

الكاتب: جوزيف مسعد

بينما تتبنى دولة خليجية تلو الأخرى علاقات رسمية مع إسرائيل ، تطلع البعض إلى جامعة الدول العربية لإدانة التطبيع. ومع ذلك ، لفهم سبب عدم قيام الدوري بأي شيء من هذا القبيل ، يتعين على المرء العودة إلى بدايته.

تأسست جامعة الدول العربية عام 1945 بتحريض من بريطانيا وتخطيطها لحماية المصالح الإمبراطورية البريطانية.

حرص البريطانيون على أن تكون قضية فلسطين من الباطن مع الدول العربية المستقلة لإعفاء نفسها من المسؤولية عما حدث في البلاد. بعد خمسة وسبعين عامًا ، تحولت الرابطة إلى ما هو أبعد من الاعتراف في معظم الجوانب ، باستثناء دورها الرئيسي في خدمة المصالح الإمبراطورية.

في أعقاب الثورة الفلسطينية 1936-1939 ، التي قتل خلالها البريطانيون 5000 فلسطيني وأعدموا ونفي قادة فلسطينيين ، تزايد العداء لبريطانيا في جميع أنحاء الشرق العربي. تجلى هذا بشكل أوضح في انقلاب أبريل 1941 الذي قام به رشيد علي الكيلاني في العراق ، والذي نجح البريطانيون في إخماده بعد شهر.

في يونيو ويوليو 1941 ، غزا البريطانيون سوريا ولبنان لإنهاء حكم فيشي الفرنسية هناك ، والتي كانت قد أرسلت

مساعدات عسكرية إلى رشيد علي في الربيع. أجبرت هزيمة الفيشيين الفرنسيين ديغول المنفي على منح الاستقلال لسوريا ولبنان في عام 1943. وقد ضمن ذلك أن سوريا الكبرى والعراق ومصر وشبه الجزيرة العربية تقع تحت السيطرة الإمبراطورية البريطانية الكاملة حتى قبل نهاية الحرب.

ومع ذلك ، فإن إدراك أن الكارثة التي قاموا بها على الفلسطينيين من خلال رعاية المشروع الاستعماري الاستعماري الصهيوني ستطارد البريطانيين في المستقبل المنظور ، إلى جانب زيادة المشاعر الشعبية المعادية لبريطانيا في جميع أنحاء المنطقة ، مما دفع لندن إلى التفكير في كيفية ضمان استمرار الهيمنة الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب: مشروع دعم شكل من أشكال «الوحدة» العربية.

وهذا من شأنه أن يضمن نهاية أي نفوذ يمكن أن يكون لخصم بريطانيا التاريخي ، فرنسا ، لا يزال يتمتع به في الشرق العربي ، ويقوي المصالح البريطانية ضد التهديد السوفييتي المحتمل لنفط شبه الجزيرة العربية ، ويعقد من الباطن إدارة فلسطين لهذه الوحدة العربية الناشئة .

الوحدة العربية

كان الغزو البريطاني لسوريا ولبنان الخطوة الافتتاحية الحاسمة لهذه الخطة. رعى العراق الهاشمي الجهود المبكرة لهذه الوحدة المتوقعة في التحالف (والتنافس) مع حاكم شرق الأردن الهاشمي أمير عبد الله.

كان لدى عبد الله خطط ليصبح ملك سوريا الكبرى منذ الحرب العالمية الأولى ، وكان يأمل أن تحقق الخطة الإمبراطورية البريطانية الجديدة طموحاته. لم تفعل. ومع ذلك ، توصل إلى اتفاق مع الصهاينة للسيطرة على الجزء الأوسط والشرقي من فلسطين في عام 1948 ، والتي أعلن نفسه ملكًا عليها.

كان السوريون واللبنانيون ملتزمين بالأنظمة الجمهورية. التنافس التاريخي بين آل سعود والهاشميين يعني أنهم عارضوا خطط عبد الله. وكان فاروق ملك مصر قلقًا من الهيمنة العراقية والهاشمية ، وكان معاديًا للسعوديين الذين خاضت مصر الحرب معهم في القرن التاسع عشر.

أصر فاروق على أن مصر تقود الوحدة العربية الناشئة.

ونتيجة لذلك ، تم التخلي عن مشروع توحيد سوريا والعراق ، وحتى أي شكل من أشكال الفيدرالية بين هذه الدول كان يُنظر إليه على أنه يهدد استقلال وسيادة السلالات الحاكمة.

سوريا فقط هي التي أيدت التوحيد الكامل. اجتماع في الإسكندرية ، وفقًا للخطط البريطانية ، في أكتوبر 1944 ، وضع بروتوكولًا تم تخفيفه أكثر في الاتفاقية النهائية التي اعتمدتها الدول العربية كأساس لتأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945. المملكة العربية السعودية ، مصر ، وكانت سوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن الأعضاء المؤسسين ، وكذلك فلسطين ممثلة بالزعيم الفلسطيني موسى العلمي.

نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن «هدف الجامعة هو توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق أنشطتها السياسية بهدف تحقيق تعاون وثيق بينها ، للحفاظ على استقلالها وسيادتها ...»

كما تضمنت ملحقًا خاصًا عن فلسطين: «على أساس الاعتراف باستقلالها ، حدد ميثاق عصبة الأمم نظام حكم لفلسطين. لذلك ، لا يمكن التشكيك في وجودها واستقلالها بين الأمم أكثر من استقلال أي دولة عربية أخرى ... يجب على مجلس الجامعة أن يعين مندوبًا عربيًا من فلسطين للمشاركة في عمله حتى تتمتع هذه البلاد الاستقلال الفعلي «.

بتبنيها لفلسطين ، حرمت الرابطة البريطانيين بشكل أساسي من أي مسؤولية عما قد يصيب البلاد في المستقبل. أصبح الدوري الآن جاهزًا لخدمة جميع المصالح التي حددتها لها بريطانيا.

أجندة عبد الناصر المناهضة للإمبراطورية

عندما تم استبدال النفوذ البريطاني بالمصالح الإمبريالية الأمريكية في الخمسينيات من القرن الماضي ، أدى صعود جمال عبد الناصر والأنظمة اليسارية العربية الأخرى في الخمسينيات والستينيات إلى تخريب الالتزامات التأسيسية

للجامعة لصالح أجندة مناهضة للإمبريالية.

أدى صعود عبد الناصر والأنظمة اليسارية العربية الأخرى في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى تقويض الالتزامات التأسيسية للجامعة لصالح أجندة مناهضة للإمبريالية.

كان هذا شيئًا حارب به الحكام العرب الذين يخدمون الغرب بأسنانهم حتى انتصروا في اليوم التالي لهزيمة 1967. في ذروة سلطة عبد الناصر ، أسست الرابطة منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) في عام 1964 باعتبارها الجهاز الممثل الرئيسي للشعب الفلسطيني. الملك حسين ملك الأردن ، الذي عزز بحلول منتصف الستينيات الصداقة السرية لنظامه وتحالفه مع الإسرائيليين الذي بدأه جده أمير عبد الله في عشرينيات القرن الماضي ، تحدى الدور التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار.

تم إضفاء الطابع الرسمي على التزام الرابطة الاسمي لفلسطين في عام 1974 عندما اعترفت بمنظمة التحريرالفلسطينية باعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» وأجبرت حسين على الرضوخ للقرار الجديد. كانت الفكرة هي توجيه منظمة التحرير الفلسطينية ببطء بعيدًا عن السياسة الثورية وإدخالها في تسوية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

الملك فيصل ملك السعودية وجمال عبد الناصر وملك المغرب الحسن الثاني خلال القمة الأولى لجامعة الدول العربية في الرباط في ديسمبر 1969 (AFP)

الملك فيصل ملك السعودية وجمال عبد الناصر وملك المغرب الحسن الثاني خلال القمة الأولى لجامعة الدول العربية في الرباط في ديسمبر 1969 (AFP)

كان ينظر إلى الرئيس المصري الراحل أنور السادات واتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل في عام 1979 على أنها سابقة لأوانها ، وكانت هناك مخاوف من أن تصرفات السادات ، التي تم اتخاذها دون التشاور مع الرابطة ، ربما أضعفت جهودها لتحقيق الخطط الأمريكية للمنطقة.

جدول الأعمال الأصلي للجامعة

علقت الرابطة على الفور عضوية مصر وفرضت عقوبات ومقاطعة للبلاد. قطعت الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع مصر واستدعت سفراءها. نقلت الرابطة مقرها إلى تونس واختارت جزائريًا لمنصب أمينها العام، وهو المنصب الذي يشغله المصريون حصريًا منذ عام 1945.

رفض السادات قرار الرابطة ، وجمد جميع أصولها المالية البالغ مجموعها 43 مليون دولار في البنوك المصرية ، وصادر أرشيفها الموجود في مباني الرابطة ، ومنع موظفيها المصريين من الانتقال إلى تونس. الأمن المصري «أجرى عمليات تفتيش شخصية لبعض المسؤولين» ، بمن فيهم عبد الحسن زلزلة ، مساعد الأمين العام العراقي للشؤون الاقتصادية ، قبل السماح لهم بمغادرة القاهرة.

> **حرص البريطانيون على أن تكون قضية فلسطين من الباطن للدول العربية المستقلة لإعفاء نفسها من المسؤولية**

في أغسطس 1981 ، قرر ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز أن الوقت مناسب لدفع الأجندة الأصلية للدوري. كشف النقاب عن خطته (المعروفة باسم خطة فهد) للاعتراف العربي بإسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي خطة تضمنت ظروفًا أفضل قليلاً من السادات 1979. التي تضمنت شكلاً من أشكال الحكم الذاتي المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

في هذه الأثناء ، بعد تحييد الأمريكيين والإسرائيليين لمصر ، حصلت إسرائيل على حرية غزو لبنان وتدمير القوات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. غزت البلاد عام 1978 ومرة أخرى عام 1982 ، عندما هزمت منظمة التحرير الفلسطينية بنهاية الصيف.

بعد هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية ، أعلن الأمريكيون في 1 سبتمبر 1982 خطة ريغان ، التي أصرت على أن استعادة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية فقط مع تمثيل غير تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في شكل كونفدرالي ما سيكون مقبولاً ، والتي بموجبها سيحصل الفلسطينيون على إجراء. للحكم الذاتي ولكن ليس الاستقلال.

خطة ريغان

واجه اجتماع جامعة الـدول العربية في فاس في 6-9 سبتمبر من ذلك العام الأمريكيين بتبني خطة فهد (أصبح فهد ملكًا في هذه الأثناء) رسميًا كأساس لـ «السلام» مع إسرائيل. الملك حسين ، بقدر ما كان جده حريصًا على حرمان الفلسطينيين من الاستقلال ، أعلن دعمه لخطة ريغان في 14 سبتمبر 1982.

سعى السعوديون ، الأكثر قلقًا بشأن التهديد الثوري الإيـراني لنظامهم ، إلى كسب تأييد ياسر عرفات لنسخة معدلة من خطة ريغان ، وأرادوا منه إعادة مصر إلى الحظيرة العربية. فوجب عرفات. بدأ فورًا التفاوض مع حسين وأرسل وفدًا من منظمة التحرير الفلسطينية إلى القاهرة في أكتوبر 1982 لإجراء محادثات ، وكسر المقاطعة العربية الرسمية لمصر.

كانت المعارضة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وداخل فتح ، أكبر جماعة مسلحة فيها ، سريعة ، خاصة عندما وافق عرفات في آذار / مارس 1983 مع حسين على شروط ريغان باستبعاد مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية من الوفد الأردني الفلسطيني المشترك. رفضت اللجنة المركزية لحركة فتح هذا الترتيب ومنعت عرفات من متابعته. أحبطت خطته لخدمة المصالح الأمريكية ، وتبرأ حسين من عرفات وأنهى كل المحادثات معه.

متظاهرون فلسطينيون يحملون نعشًا مؤقتًا كتب عليه «قرارات جامعة الدول العربية» خلال احتجاج على مؤتمر السلام من أجل الازدهار الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يفتتح غدًا في البحرين ، في إسرائيل.

متظاهرون فلسطينيون يحملون نعشا تافه كتب عليه «قرارات جامعة الدول العربية» (AFP)

واندلعت ثـورة داخـل فتح على عرفات ، بدعم من الحكومتين السورية والليبية ، وأدت إلى اشتباكات بين المنشقين والموالين لعرفات. بعد هزيمته مرة أخرى ، طُرد عرفات أخيرًا من لبنان في ديسمبر 1983 ، بحماية البحرية الفرنسية من الإسرائيليين.

في طريقه إلى تونس ، توقف في مصر ، واحتضن الرئيس المصري حسني مبارك ، وافتتح الخطوات لإعادة تأهيل مصر ، على الرغم من أن علاقات مبارك الوثيقة مع الإسرائيليين لم تتزعزع.

التهديد الايراني

والآن بعد أن فتح عرفات الطريق ، قررت قمة الجامعة عام 1987 في عمان أن لكل دولة حرية إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وكان المنطق الرسمي هو الإصرار السعودي على مخاطر «التهديد» الإيراني على العالم العربي ، والذي فشل غزو صدام ، بأمر من السعوديين وأسر النفط الخليجية ، منذ 1980 في تحييده.

من الواضح أن جامعة الدول العربية أوفت بالتزاماتها

الإمبراطورية بشكل جيد للغاية منذ تأسيسها في عام 1945

أصر السعوديون ، نيابة عن الأمريكيين ، على أن استعادة مصر كانت ضرورية لمواجهة التهديد الإيراني ، حتى لو كانت مصر في ذلك الوقت حليفة لإسرائيل. ودعماً للسعوديين ، دعا الأردن والعراق والإمارات العربية المتحدة علناً إلى عودة مصر. وأوضح عرفات أن القادة العرب يقتربون من الصفوف في مواجهة التهديدات الإيرانية. أعيدت مصر إلى الدوري عام 1989 ، وعاد مقر الدوري إلى القاهرة عام 1990.

بدأ عهد جديد في نفس العام من شأنه أن يغير الوظائف الدقيقة للدوري. عندما قررت الولايات المتحدة غزو شبه الجزيرة العربية لطرد العراق من الكويت في بداية عام 1991 ، لم تعد جامعة الدول العربية موجودة كهيئة تداولية في خدمة المصالح الإمبريالية الغربية ، وأصبحت منفذة للأوامر والأوامر الأمريكية دون مداولات. .

في الحظيرة الإسرائيلية

في غضون ذلك ، هُزمت منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هُزمت عسكريا بالفعل منذ عام 1982 ، مالياً عندما أوقفت دول الخليج دعمها المالي بسبب موقف عرفات من الغزو الأمريكي لشبه الجزيرة العربية ، ودبلوماسيًا بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي والمضخم الاشتراكي عام 1991. .

منذ هزيمة صدام حسين عام 2003 ، كثف السعوديون ودول الخليج الأخرى حملتهم ضد ما يسمى بالتهديد الإيراني لأنظمتهم ، وهو تهديد يصرون على أنه يبرر التحالف مع إسرائيل.

إذا عادت مصر إلى الحظيرة العربية في أواخر الثمانينيات كحليف لإسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني ، فإن الأنظمة الخليجية والراعية الأمريكية اليوم تصر على أن إسرائيل نفسها يجب أن تنضم إلى هذه المجموعة ، أو ربما ، بشكل أكثر دقة ، أن يجب إدخال العالم العربي إلى الحظيرة الإسرائيلية.

إن حقيقة أن السعوديين والأمريكيين قد تعاقدوا من الباطن مع منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات لاستعادة مصر في ثمانينيات القرن الماضي ليس من قبيل السخرية ، بالنظر إلى بيع منظمة التحرير الفلسطينية لاحقًا للمصالح الفلسطينية في أوسلو عام 1993.

ومع ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ، اللتين تعاونتا منذ أوائل الثمانينيات مع الأمريكيين والملك حسين وأنظمة الخليج والاحتلال الإسرائيلي ، كجزء من الأجندة الإمبراطورية لإسقاط إيران ، قد فوجئت في الأسابيع القليلة الماضية عندما اكتشفت أن خدماتها لم تعد مطلوبة.

منفذ إرادة الولايات المتحدة

في اجتماع الأسبوع الماضي لوزراء الخارجية العرب ، رفض أعضاء الجامعة النظر في قرار قدمه وزير خارجية السلطة الفلسطينية لإدانة اتفاق السلام الإماراتي الأخير مع إسرائيل.

قريبًا ، ربما ستفي جامعة الدول العربية بالتزامها النهائي من خلال دعوة الإسرائيليين ليصبحوا عضوًا قياديًا في رابطة جديدة وموسعة.

قادت الأردن ومصر والإمارات الحملة ضد اقتراح السلطة الفلسطينية كما فعل الأردن والإمارات العربية المتحدة في عام 1987 لإعادة تأهيل مصر. وقد قوبل اتفاق السلام البحريني هذا الأسبوع بالفعل بإعجاب مصر وتخفيف الدعم من الأردن.

إن التزام الجامعة السابق للدول الأعضاء «بالحفاظ على استقلالها وسيادتها» أصبح بلا قيمة عندما تم التخلي عن استقلال فلسطين والعراق بسهولة لصالح القوى الإمبريالية والاستعمارية.

من الواضح أن جامعة الدول العربية قد أوفت بالتزاماتها الإمبريالية بشكل جيد للغاية منذ تأسيسها في عام 1945 ، ونجحت في القضاء على المحاولات الشجاعة التي قام بها ناصر في مصر لجعلها تخدم الشعوب العربية ، وبعد 1990-1991 أصبحت مجرد منفذ لإرادة الولايات المتحدة.

ربما قريباً ، ستفي بالتزامها النهائي بدعوة الإسرائيليين ، ليصبحوا عضواً قيادياً في تحالف جديد وموسع ، وبالتالي حل قضية فلسطين ، التي ورثتها لها بريطانيا ، بشكل نهائي.

الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة لقيادة العالم

الكاتب: جيمس جولدجير و بروس جنتلسون

المصدر: FOREIGN AFFAIRS

الرابط: https://fam.ag/30hU5fz

غالبا ما يتم اعتبار قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا مفروغا منه، على الأقل في واشنطن، حيث لعبت الدولة هذا الدور لأكثر من 7 عقود بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يريد معظم الأمريكيين أن تتولى الصين ذلك الدور.

لذلك سيكون من السهل الاعتقاد أنه إذا صوت الشعب الأمريكي للإطاحة بـ«دونالد ترامب» خارج منصبه وجلب «جو بايدن» الملتزم بالنظام الدولي، يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى «رأس الطاولة»، كما زعم مقال «بايدن» الأخير حول الشؤون الخارجية، لكن في الحقيقة القيادة العالمية ليست استحقاقا أمريكيا خالصا.

وفي حين أن معظم حلفاء واشنطن (مع استثناءات بسيطة مثل إسرائيل والسعودية) يميلون إلى وجود أي شخص بخلاف «ترامب»، فإن استعادة الدور الأمريكي في العالم سيتطلب أكثر بكثير من مجرد إعلان عودة الولايات المتحدة إلى كتاب قواعد اللعبة الذي يسبق «ترامب».

ويجب أن تتعامل البلاد مع التحولات الأساسية في موقعها العالمي. ومن منظور تاريخي، انتقلت البلاد من كونها وحدها على القمة، لتصبح الآن مجرد دولة وسط العالم، ويتطلب الانتقال بعض التعديلات.

نموذج سيئ

وكانت الدولة التي نصبت نفسها «أعظم ديمقراطية في العالم» سيئة السلوك منذ أواخر التسعينات، وقد دخلت حربا مثيرة للجدل في العراق، وتسببت في أزمة مالية أحدثت موجات من الصدمة حول العالم.

وفي عام 2008، انتخبت البلاد «سيناتور أسود» يتمتع بشعبية عالمية، ثم ذهبت إلى اتجاه مختلف تماما بعد 8 أعوام عبر انتخاب شخص عنصري يلوم حلفاء أمريكا على العلل التي تعاني منها البلاد.

وإذا فكرنا في السياسة كما نفعل مع العملات النقدية، بحيث نقيس الاستقرار من خلال التقلبات داخل منطقة التوازن، فما الذي يضمن لحلفاء الولايات المتحدة إن تظل السياسة الأمريكية ضمن منطقة التوازن السياسي حتى لو خسر «ترامب» انتخابات 2020؟

بدلا من ذلك، سيتعين على الحلفاء المقربين التحوط في رهاناتهم، في حال تحول الولايات المتحدة مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية التالية أو حتى بعد منتصف المدة عام 2022.

ولم تقدم السياسة المحلية في الولايات المتحدة نموذجا

يحتذى به في الحكم الفعال. وتحتل البلاد المرتبة 27 من بين 31 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث العدالة الاجتماعية، ما يعكس السياسات التي تعود إلى ما هو أبعد من «ترامب».

وظلت المساواة الاقتصادية تتراجع منذ أكثر من 40 عاما. وتشوه العنصرية المنهجية صورة البلاد في الخارج خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والعدالة وسيادة القانون.

ولم تكن أي دولة مثالية فيما يتعلق بـ«كوفيد19-»، ولكن لا يوجد مكان آخر تتقاتل فيه الحكومة داخليا، وحيث يتباهى المتظاهرون بإغلاق المجالس التشريعية بالأسلحة النارية.

أما مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في البلاد، التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات المعيار الذهبي لاكتشاف الأمراض ومكافحتها على الصعيد العالمي، فقد تم إهمالها وإضعافها.

وبحلول منتصف يوليو/تموز، مات عدد من الأمريكيين بسبب جائحة «كورونا» أكثر من الذين ماتوا في حروب فيتنام والخليج وأفغانستان والعراق مجتمعة.

وبحلول أواخر سبتمبر/أيلول، زادت وفيات «كوفيد19-» في الولايات المتحدة بنسبة 43%، وبالرغم من الانكماش الاقتصادي المستمر، لا تزال البلاد تكافح لتجاوز المؤامرات السياسية.

فلماذا قد يعتقد أي شخص في العالم أن الولايات المتحدة يمكن أن توفر قيادة عالمية جادة؟

ولنفكر في الأمر، إذا كان 17% فقط من الأمريكيين يثقون بالحكومة، فلماذا يثق الآخرون بالولايات المتحدة؟

ليست منعزلة ولا على القمة ولكن في الوسط

وخلال معظم القرن ونصف القرن الأولى من عمرها، استغلت الولايات المتحدة المسافة الجغرافية التي تفصلها عن أوروبا وآسيا للبقاء بشكل عام بعيدة عن العالم.

ولم تعزل الدولة نفسها بشكل صارم، لكنها اختارت بشكل انتقائي متى وأين تنخرط. وبعد عام 1945، جلست الولايات المتحدة على قمة العالم، باعتبارها القوة المهيمنة من الناحية العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية والدبلوماسية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

واليوم تجد الولايات المتحدة نفسها ليست منفصلة عن العالم أو على القمة، بل وسط العالم، تتغير وتتشكل من خلال الأحداث العالمية.

> **لم يعد عالم اليوم عالمًا يمكن فيه لأي دولة أن تجلس فوق الآخرين**

ولم يعد عالم اليوم عالما يمكن فيه لأي دولة، سواء كانت الولايات المتحدة أو الصين، أن تجلس فوق الآخرين. وجعلت التحولات في العلاقات بين الدول مثل هذه الهيمنة أقل احتمالا.

ويمكن للقوى العظمى أن تهيمن بسهولة أكبر عندما يوحد تهديد أمني واحد مجموعة من الدول، ويحل محل المصالح الأخرى التي قد تكون متباينة.

خذ على سبيل المثال، أوائل القرن الـ19، عندما ظهر تحالف أوروبا بعد الخراب الذي خلفته الحقبة النابليونية، أو الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ينظران إلى بعضهما البعض على أنهما تهديدات وجودية، وسعت الدول إلى حماية نفسها من واحدة من القوى العظمى.

ولم يشكل القرن الـ21 بعد تهديدا أمنيا مشتركا شاملا. ولم تنجح إدارة الرئيس «جورج دبليو بوش» في خلق هذا التهديد مع «الحرب العالمية على الإرهاب» بعد 11 سبتمبر/

أيلول.

وأصبحت الصين أكثر عدوانية، ومن المرجح أن تظل المنافس الرئيسي للولايات المتحدة لعقود من الزمن، لكن الجهود الأمريكية لإثارة الرعب من «الصين الجديدة» كانت محدودة في جذب الدول التي ترغب في الحفاظ على العلاقات مع كلا البلدين.

وفي عالم اليوم المليء بالتهديدات والمصالح المنتشرة نسبيا، لا تشعر الكثير من الدول أن أفضل ما يخدمها علاقة حصرية إلى حد كبير مع قوة رئيسية واحدة فقط.

وخلال الحرب الباردة، كان حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا يخشون بصدق أن يغزوهم الاتحاد السوفييتي أو يحاول تقويض أنظمتهم السياسية.

وقليلون هم الذين لديهم مخاوف مماثلة اليوم، وفي المقابل يشعر القليلون بالحاجة إلى اختيار أحد الجانبين.

ولدى الهند وأستراليا توترات كبيرة مع الصين، لكنهما ما زالا يتعاونان مع بكين في الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وبالرغم من كل الدعم الذي قدمته إدارة «ترامب» لإسرائيل، فإن الصين هي الآن أكبر شريك تجاري آسيوي لتلك الدولة، ومستثمر بارز بشكل متزايد في اقتصادها.

وربما تتجه السعودية، وهي دولة مفضلة أخرى لـ«ترامب»، إلى الصين من أجل برنامجها النووي.

وخلال الحرب الباردة وبعدها مباشرة، كانت الولايات المتحدة جذابة بسبب تفوقها العسكري ومركزيتها في الاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، لا يوفر أي منهما نفوذا مماثلا اليوم. وفي حين أن القوة العسكرية الأمريكية لا تزال حاسمة للردع الممتد من خلال شراكات «الناتو» والهند والمحيط الهادئ، فإن ما يقرب من 20 عاما من الحرب في أفغانستان والعراق، بتكلفة تزيد عن 6 تريليونات دولار، توضح الفائدة المحدودة للتفوق العسكري في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وانخفضت حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 51% عام 1951، و25% في عام 1991، إلى نحو 15%.

وتسببت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وفنزويلا وكوريا الشمالية في تكاليف اقتصادية باهظة، لكن دون الامتثال لمطالب الولايات المتحدة.

وخلال الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة قادرة على القيادة جزئيا عن طريق تقسيم العالم إلى ديمقراطيات وأنظمة استبدادية.

لكن هذا التشعب الأيديولوجي له حدوده. ويظل الحلفاء الديمقراطيون هم الشركاء الطبيعيون للولايات المتحدة، وتظل السياسة الخارجية الأقوى في مواجهة الصين وروسيا والدول الاستبدادية الأخرى سياسة جماعية. لكن الولايات المتحدة كانت دائما غير متسقة، إن لم تكن منافقة، حيث اعتبرت بعض الدول غير الديمقراطية حلفاء أو شركاء.

> **ربما تتجه السعودية إلى الصين من أجل برنامجها النووي**

وخلال الحرب الباردة واليوم، فإن قضايا مثل الحد من التسلح وعدم انتشار الأسلحة النووية وتغير المناخ ومواجهة الأوبئة، تتطلب تعاون الولايات المتحدة مع الأنظمة الاستبدادية من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية.

وفي الواقع، أدى الجمع بين «كوفيد19-» وأزمة المناخ المتفاقمة باستمرار إلى تحول الولايات المتحدة للعيش وسط العالم وليس فوقه.

وحتى لو كان لدى الولايات المتحدة سياسات محلية

ممتازة بشأن الوقاية من الأوبئة وتغير المناخ، فإنها تظل عرضة لما يفعله الآخرون في العالم.

ويتسبب تغير المناخ في حدوث 400 ألف حالة وفاة على مستوى العالم كل عام، مقارنة بأقل من 16 ألف حالة وفاة بسبب الإرهاب في عام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 50% بحلول عام 2030. ويجب أن يكون بناء القدرة على الصمود ضد مثل هذه التهديدات مشروعا عالميا مشتركا.

قيادة مهذبة

ولا تزال الولايات المتحدة قوية بشكل هائل، ولكنها بحاجة إلى نهج جديد يناسب تحول موقعها للوسط بدلا من القمة. وتحتاج واشنطن إلى إدراك الأدوار القيادية العالمية التي يمكن للآخرين بل ويجب عليهم القيام بها.

وفي المستقبل، سيكون هناك عدد قليل جدا من القضايا التي تلعب فيها الولايات المتحدة دورا قياديا منفردا. ويؤيد الرأي العام داخل الولايات المتحدة مثل هذا النهج، حيث يفضل 68% أن تشترك الولايات المتحدة في القيادة بدلا من الهيمنة.

ولا يمكن لإدارة «بايدن» العودة إلى الاتفاقات متعددة الأطراف التي تخلى عنها «ترامب»، مثل اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني.

وحتى لو لم يتراجع «ترامب» عن اتفاق باريس، وكانت جميع الدول في طريقها للوفاء بتعهداتها، فإن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ستظل قريبة من ضعف ما ينبغي أن تكون عليه.

لذلك لا يجب فقط أن تنضم إدارة «بايدن» مرة أخرى، بل يجب أن تضغط من أجل المزيد من الدول المنضمة للاتفاقية، الأمر الذي يجعل الموقعين أكثر التزاما وقابلية للتنفيذ.

ويمكن لـ«بايدن» البناء على طاقة وحماس الجناح التقدمي لحزبه من أجل تحقيق تقدم كبير في التعامل مع تغير المناخ. وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها مركز «بيو» للأبحاث مؤخرا إلى أن «بايدن» سيحصل على دعم ما يقرب من ثلثي الجمهور الأمريكي في القيام بذلك.

وبالنسبة للاتفاق النووي الإيراني، فقد كان هدفه الأصلي هو معالجة الانتشار النووي وإرساء أساس لحل التوترات الأخرى بين إيران والولايات المتحدة بمرور الوقت.

> **في المستقبل سيكون هناك عدد قليل جدًا من القضايا التي تلعب فيها أمريكا دورًا قياديًا منفردًا**

والآن، اشتدت التوترات الجيوسياسية، وقد لا تكون إعادة الانضمام إلى الاتفاق كافيا لحل هذه المشاكل، وسيحتاج المشاركون إلى اتفاقيات جديدة أقوى.

لكن طهران أصبحت حذرة بشأن ديمومة أي التزام أمريكي، والأوروبيون غاضبون من العقوبات التي فرضها «ترامب»، فيما تستغل روسيا والصين الوضع بالرغم من مصلحتهم في عدم امتلاك إيران للقنبلة النووية.

ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تحافظ تلقائيا على التزاماتها طويلة الأمد وألا تنهيها بشكل سريع، لكنها بحاجة إلى إعادة معايرتها على أساس المصالح الوطنية الحالية.

وتعد العلاقة عبر الأطلسي هي المكان المثالي للبدء. وفي نهاية الحرب الباردة، بدا أن أوروبا لا تزال بحاجة إلى أن تظل الولايات المتحدة مسؤولة عن أمنها، ولكن حان الوقت لأن تدعم الولايات المتحدة بنشاط جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق قدرة دفاعية أوروبية.

ولا ينبغي النظر إلى مثل هذه الجهود على أنها تهديد لحلف «الناتو». وفي الواقع، سيكون التعاون بين «الناتو» والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أمرا بالغ الأهمية لنجاحهما.

ويجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى حلف «الناتو» على أنه أداة لتنسيق السياسات الأمنية مع كندا وأوروبا، وليس كوسيلة للسيطرة على حلفائها.

ويعتمد إعادة التوازن الحقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه آسيا على جعل أوروبا أقوى وقادرة على فعل المزيد في حديقتها الخلفية.

ويجب أن تلعب الولايات المتحدة دورا داعما أكثر بمرور الوقت، بدلا من الاضطرار إلى تولي المسؤولية، كما فعلت، على سبيل المثال، في غرب البلقان في التسعينات.

وداخل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يحتاج الحلفاء الإقليميون إلى الطمأنة بالوجود والالتزام الأمريكيين، لكن لابد من احترام مصالحهم الخاصة في العلاقات مع الصين.

وتلعب الاتفاقيات داخل المنطقة، بين أستراليا والهند، وأستراليا واليابان، وداخل رابطة دول جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، دورا أكبر في الأمن الإقليمي.

وتحتاج سياسة الولايات المتحدة إلى العمل مع هذه التيارات وليس ضدها، ما يعزز مصالح الدول الأخرى في تقييد الصين بدلا من الضغط من أجل استقطاب ثنائي في المنطقة.

وفي إطار الحفاظ على رؤية أكثر واقعية لقيادتها، يمكن للولايات المتحدة ويجب عليها إعادة ضبط دورها في الشرق الأوسط، بما في ذلك العلاقات مع السعودية، والتكيف بشكل عام مع التوقعات المنخفضة لتشكيل مستقبل المنطقة.

وفي أفغانستان، يجب أن تلتزم واشنطن بمبادرة دبلوماسية إقليمية رفيعة المستوى، كما يجب إشراك باكستان والهند وروسيا والصين والسعودية وإيران، وجميعها دول لديها مجموعات مفضلة داخل أفغانستان، ولكنها أيضا معرضة كثيرا للخطر.

ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا قياديا عالميا بشأن «كوفيد19-» مقارنة بدورها في القرن الـ 20 ولكن بما يناسب القرن الـ 21 من خلال التعاون مع الآخرين والسماح للآخرين بأخذ زمام المبادرة بما يوافق أفكارهم وقدراتهم.

وتحتاج منظمة الصحة العالمية إلى الإصلاح، ولكن بدلا من اتباع نهج عقابي، يجب على الولايات المتحدة أن تحذو حذو ألمانيا وفرنسا في زيادة التمويل، وبناء دعم واسع لمنظمة أقوى وأكثر استقلالية، والدفع بشكل بناء للتغيير.

علاوة على ذلك، بعد أعوام من مطالبة الآخرين بالتعلم منها، من الأفضل للولايات المتحدة أن تتعلم من الآخرين. ولقد كان أداء الحكومة الليبرالية في نيوزيلندا، والحكومة المحافظة في أستراليا، والحكومة الوسطية في ألمانيا، والحكومة الضعيفة في إيطاليا، وحكومات أخرى، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، أفضل بكثير من الولايات المتحدة.

وبينما لا يمكن نقل السياسات حرفيا من بلد إلى آخر، يمكن تعلم الدروس. وعندما ينحسر هذا الوباء، يجب على المسؤولين الأمريكيين إرسال بعثات لتقصي الحقائق على الفور إلى تلك البلدان الأكثر نجاحا، حتى تكون الولايات المتحدة أكثر استعدادا للأزمة الصحية العالمية المقبلة.

وفي حين أن الولايات المتحدة لن تكون دائما، ولا ينبغي لها أن تكون، على رأس الطاولة، فقد أظهر الوباء ما يحدث عندما لا تكون واشنطن حتى على الطاولة.

ويتعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن أي شعور بالاستحقاق، وأن تفعل ما يتطلبه الأمر في الداخل والخارج لتكون زعيمة وسط عدد من الزعماء في القرن الـ21.

هل تشكل تركيا وإيران جبهة موحدة بعد التحالف الإماراتي الإسرائيلي؟

الكاتب: ماهان عابدين

سيكون لاتفاق التطبيع الإماراتي مع (إسرائيل)، الذي جرى توقيعه الثلاثاء الماضي، تأثير كبير على الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط على المدى الطويل.

وتم تأطير الاتفاق على أنه لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، لكن الهدف منه أكثر من ذلك. فعلى عكس اتفاقيات السلام السابقة التي أبرمتها (إسرائيل) مع مصر في 1979 والأردن في 1994، والتي ظلت على مستوى الحكومات ولم تسمح بتغلغل أعمق للمجتمع، فإن التقارب مع الإمارات يجلب (إسرائيل) إلى قلب المنطقة.

المصدر

MEE MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/35VKOgQ

ومن خلال استثمار رأس المال السياسي والاقتصادي والثقافي للإمارات، من المحتمل أن تكتسب (إسرائيل) القدرة على التأثير على الأحداث في جميع أنحاء المنطقة، فيما يتعلق باليمن ودول الخليج الأخرى، وحتى العراق.

تحالف استراتيجي

في هذا السياق، تعتبر الصفقة خبرا سيئا للغاية بالنسبة لتركيا وقطر؛ فالدولتان في طليعة تطوير بنية إقليمية أمنية بديلة تختلف عن الكتلة التي تتضمن دول الخليج العربي الأخرى ومصر وكذلك الكتلة المعروفة بمحور المقاومة الإيراني.

ولمنع التحالف الإماراتي الإسرائيلي من اكتساب زخم استراتيجي يغير قواعد اللعبة في السنوات المقبلة، سيتعين على إيران وتركيا وقطر العمل معا بشكل أوثق، ليس فقط في يتعلق بمواءمة سياساتها واقتصاداتها، لكن أيضا فيما يخص مواقفها الاستراتيجية.

تنظر تركيا إلى إيران على أنها منافس إقليمي، لكن هذه العقلية يجب أن تتغير، وإلا فإن التحالف بين التيار العربي التقليدي و(إسرائيل) قد يؤسس ميزة استراتيجية في المستقبل غير البعيد.

ليس هناك شك في أن إيران لديها الكثير لتخسره من التقارب الإماراتي الإسرائيلي، حتى أكثر من الفلسطينيين. وبالرغم من الادعاءات الإماراتية بأن الصفقة لا تستهدف إيران، إلا أن الجمهورية الإسلامية اعتبرت الصفقة تهديدًا كبيرًا لمصالحها الاستراتيجية الإقليمية.

أصدر الحرس الثوري بيانا شديد اللهجة وصف الصفقة بالحماقة التاريخية والخيانة الواضحة، مشيرا إلى أنها ستسرع من سعيه «لإبادة (إسرائيل)». وكرر المرشد الأعلى «علي خامنئي» هذه المعاني، وانتقد القادة الإماراتيين على «خيانتهم» وأعرب عن ثقته في أن الصفقة «لن تدوم طويلا».

قلق عميق في طهران

إن خوف إيران المباشر هو من تأثير الدومينو عبر الخليج مع دول أخرى. ومن شأن ذلك أن يزيد من حدة شعور إيران بالحصار، خاصة في سياق حملة «أقصى ضغط» الأمريكية، التي تسعى إلى تغيير سلوك إيران الإقليمي بشروط تمليها واشنطن.

على المدى المتوسط والطويل، تخشى إيران من اختراق إسرائيلي واسع لمجالات مختلفة في المنطقة من الطاقة والبترول إلى التدخل السياسي والتعاون الاستخباراتي.

وفي إشارة إلى القلق العميق في طهران، حذر رئيس أركان الجيش الإيراني، اللواء «محمد باقري»، الإمارات من أن نهج إيران تجاه الإمارات سيتغير في ضوء الاتفاق مع (إسرائيل). وقال، في بيان قوي، إن إيران ستحمّل القادة الإماراتيين المسؤولية إذا تضرر أمنها القومي نتيجة للاتفاق.

ويعتبر السؤال الرئيسي في هذا المنعطف هو ما تخطط إيران للقيام به لتقويض الصفقة والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة، لا سيما في المجالات الدفاعية والأمنية.

ستمارس إيران بلا شك ضغوطا أكبر على كل من (إسرائيل) والإمارات لحملهما على التفكير مرتين قبل الشروع في مشاريع أمنية ودفاعية مشتركة كبرى.

ويعتبر ممارسة الضغط على (إسرائيل) أسهل، كما يتضح من تطويق إيران لـ(إسرائيل) من الشمال عبر حليفها اللبناني «حزب الله»، ومن الجنوب عبر الجماعات الفلسطينية المسلحة. فيما يعتبر ممارسة الضغط على الإمارات أصعب؛ لأسباب ليس أقلها أن إيران لديها علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الإمارات.

إضافة إلى ذلك، يعيش مئات الآلاف من الإيرانيين في الإمارات، لا سيما في دبي؛ مما يخلق نفوذا وقيودا لكلا البلدين، ويؤكد الحقيقة الأكبر المتمثلة في أنه بغض النظر عما يحدث فإن البلدين بحاجة لاستمرار العلاقات.

> **سيتعين على إيران وتركيا وقطر العمل بشكل أوثق لمواجهة تحالف التطبيع**

المصالح السياسية المشتركة

يمكن لإيران أن تقوض الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية من خلال التواصل مع الدولتين اللتين تتشارك معهما بعض المصالح السياسية والاستراتيجية وحتى الأيديولوجية. حيث ستتأثر كل من تركيا وقطر سلبا بالتقارب الإماراتي الإسرائيلي.

كما أن تركيا غاضبة بشكل خاص؛ لأنها منخرطة بالفعل في حرب بالوكالة مع الإمارات في ليبيا وسوريا. واتهم مسؤولون أتراك الإمارات بتقديم دعم مالي ولوجستي لحزب العمال الكردستاني شمال شرقي سوريا.

ورغم تطابق وجهات نظرهما السياسية ورؤاهما الاستراتيجية في كثير من الملفات، فإن تركيا وقطر لم يطورا بعد هياكل مشتركة متماسكة ومستدامة لتعزيز سياساتهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فغالبا ما يعملان من خلال

التنسيق فقط، لا سيما في سوريا، وبدرجة أقل في ليبيا.

فيما تمتلك إيران وسيلة متطورة للغاية لتعزيز مشروعها الأيديولوجي ومصالحها السياسية ورؤيتها الاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة. وهو «محور المقاومة» الذي يجمع إيران وسوريا (وبدرجة أقل العراق)، ومجموعة واسعة من الوكلاء بما في ذلك «حزب الله» في لبنان و«الحوثيين» في اليمن.

مشاريع طويلة المدى

ورغم الزخم المستمر لما يُعرف بـ«محور المقاومة»، هناك الآن كل خطر من أنه قد يواجه عقبات رئيسية يصعب التغلب عليها؛ حيث تحشد الولايات المتحدة و(إسرائيل) والسعودية والإمارات جميع مواردها لمواجهة إيران.

في وضعهما الحالي، لا يمكن أن تأمل تركيا وقطر في الإخلال بتوازن القوى تجاه بعض دول الخليج ومصر. ولعل أفضل ما يمكن تحقيقه فيما يتعلق بنقاط التوتر بالوكالة، ولا سيما ليبيا، هو حالة الجمود.

لقد أثبتت إيران وقطر وتركيا بالفعل القدرة على العمل في مشاريع طويلة الأجل؛ حيث قامت إيران وقطر، على سبيل المثال، بتجميع مواردهما وخبراتهما في تطوير مشروع الغاز الطبيعي البحري «جنوب فارس/القبة الشمالية». وبالنسبة لإيران وتركيا، يتمتع البلدان بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية القوية. ورغم التوترات الأخيرة بشأن سوريا، فإن علاقتهما لا تزال مستقرة نسبيا.

ومع ذلك، إذا أرادت الدول الثلاث تجنب التهميش من قبل محور التطبيع العربي الإسرائيلي، فإنها بحاجة إلى تنحية خلافاتها جانبا، ورفع علاقتها المشتركة إلى مستوى إستراتيجي.

سيحدث ذلك فرقا كبيرا، ليس فقط من حيث السيطرة على الإمارات و(إسرائيل)، لكن أيضا من حيث الحفاظ على التطلع الفلسطيني إلى إقامة دولة.

ملامح استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط

الكاتب : مارا كارلين وتمارا كوفمان ويتس

المصدر

FOREIGN AFFAIRS

الرابط

https://fam.ag/32INyfS

أكدت التطورات الدراماتيكية في الأشهر الأخيرة على حاجة الولايات المتحدة إلى تخفيف تركيزها على منطقة الشرق الأوسط، وهو النهج الذي تبناه الرئيس «دونالد ترامب» مؤخرا. وحتى قبل الأزمات المزدوجة لوباء فيروس «كورونا» والانهيار اللاحق في أسعار النفط، فقد كان هذا النهج الأمريكي الجديد منتظرا.

وفي منطقة طالما ظهرت الولايات المتحدة فيها كقوة مهيمنة، فإن الانسحاب نتيجة تراجع المصالح يعتبر أمرا غير متقبل من كثير من صانعي السياسة والمحللين الأمريكيين. ولكن مع انحسار موجة الوباء، ستبدو المنطقة مختلفة نوعًا ما. وفي هذا المشهد المتغير، ستكون هناك فرص ومخاطر جديدة أمام الولايات المتحدة.

لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بفرص لتحقيق مصالحها دون التزامات باهظة الثمن أو طويلة الأجل.

إن التركيز على تقييد المنافسة الجيوسياسية داخل المنطقة، ومواجهة السلوك الإيراني بشكل أكثر فاعلية، وحل النزاعات بالوكالة حيثما أمكن ذلك، من شأنه أن يمكّن واشنطن من الحفاظ على نفوذها المهيمن والقيام بأقل مما تقوم به في الشرق الأوسط دون التخلي عن الإقليم تمامًا.

ردع إيران

لقد ترك الوباء وانهيار أسعار النفط دول الخليج في مواجهة انخفاض كبير في الثروة، مع عدم كفاية السيولة لدعم اقتصاداتها المتأزمة، فضلا عن تعثر دعم برامج الإصلاح الطموحة أو مشاريع التنمية الضخمة. كما سيعيق ذلك

قدرتها على ممارسة نفوذها في بقية أنحاء الشرق الأوسط.

لطالما كانت الأداة الرئيسية لدول الخليج العربية في المنافسة الجيوسياسية الإقليمية هي المال. يمكن رؤية فعالية هذه الأداة، على سبيل المثال، في 30 مليار دولار أنفقتها السعودية والإمـارات لدعم حكومة الجنرال «عبدالفتاح السيسي» في مصر.

والآن، تواجه دول الخليج مقايضات مالية صعبة. سيتعين عليهم أن يقرروا مقدار الاستثمار في الحلفاء المتعثرين، مثل مصر والأردن؛ وكم يمكنهم إنفاقه لصد النفوذ الإيراني في العراق ولبنان. وكيف يمكنهم حماية مصالحهم الأساسية في اليمن. ولكن بشكل عام، سيتوجب عليهم التخلص من الأحلام المتعلقة بالقضاء على الخصوم الأيديولوجيين وإعادة تشكيل المنطقة وفق تصوراتهم الخاصة.

بالرغم أن التمويل الخليجي عمل في بعض الأحيان ضد المصالح الأمريكية، إلا أن واشنطن اعتمدت عليه في كثير من الأحيان لدعم شركاء الولايات المتحدة الأضعف وتقوية عجلات الدبلوماسية الأمريكية. وبالتالي فإن خسارة ثقل الخليج سيعرقل أي جهود تقودها الولايات المتحدة في المنطقة.

في الواقع، قد تكون آثار الوباء لصالح إيران على حساب دول الخليج العربية. فبالرغم من تضررها بسبب «كورونا» والعقوبات، تعلمت الجمهورية الإسلامية منذ فترة طويلة أن تعيش بدون دخل نفطي كبير، وهي تلعب جيدًا في ممارسة التأثير الإقليمي الأقل تكلفة.

يعتبر الحرس الثوري هو جهة الاتصال الرئيسية لوكلاء إيران الإقليميين. وفي ظل العقوبات، يحصل الحرس على أمواله من التهريب والتورط في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، مثل البناء والنفط والغاز. وفقا لذلك، فبعد انتهاء الأزمة من المرجح أن ينمو نفوذ إيران النسبي في أماكن مثل العراق ولبنان وسوريا مع تراجع نفوذ دول الخليج العربية.

يجعل هذا التحول من الـضروري مراجعة نهج إدارة «ترامب» غير المثمر تجاه إيران. فقد صعّد «ترامب» الضغط العسكري والاقتصادي إلى مستويات أعلى، لكنه لم يصرح مطلقًا بمطالب واقعية ولم يوضح أي منها هو الأولوية.

لقد تأرجح «ترامب» بين محاولة لقاء المرشد الأعلى الإيـراني وبين تصعيد المواجهة. وقد دفع اغتيال الجنرال «قاسم سليماني» الولايات المتحدة إلى حافة الحرب. وفي منتصف يناير/كانون الثاني، أصيب العشرات من القوات الأمريكية جراء الانتقام الإيراني، ولا تزال القوات الأمريكية والقوات المتحالفة في العراق تواجه هجمات من ميليشيا كتائب «حزب الله» المرتبطة بإيران.

كانت النتائج الرئيسية لحملة الضغط التي شنها «ترامب» هي العزلة الدولية للولايات المتحدة أمام طموح إيران النووي، وضغوط جديدة داخل الحكومة العراقية لطرد القوات الأمريكية، مع استمرار تحديات الأمن البحري والبنية التحتية للطاقة في الخليج.

لقد نجحت الولايات المتحدة في ردع الإيرانيين على مدى العقدين الماضيين دون الاعتماد على الأداة العسكرية بشكل كبير، ولكن من خلال مزيج من العقوبات والاستخبارات والضغط متعدد الأطراف والاستخدام المستهدف للقوة عند الضرورة.

وتوفر حزمة السياسة الفعالة لاحتواء التهديدات الإيرانية مسارًا لحث إيران على التهدئة والتخلي في نهاية المطاف عن سلوكها الحالي لصالح الشراكة الدولية، ويتطلب تنفيذ هذا النهج عملية محكمة بين الوكالات الأمريكية وتعاونًا وثيقًا مع الحلفاء، وهما سمتان غائبتان بشكل ملحوظ من إطار السياسة الحالية للولايات المتحدة.

إعطاء فرصة للسلام

تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى إخماد النزاعات الإقليمية الأخرى التي تمنح إيران وروسيا، فرصًا لتوسيع نفوذهم في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، قد يكون لأزمات اليوم فائدة وحيدة، فقد تقلل الأزمة المالية لدول الخليج من ميلها نحو المغامرات الإقليمية.

منذ عام 2011، قدمت الحكومات الخليجية الدعم المالي والمادي والسياسي للجهات المسلحة في ليبيا وسوريا واليمن. اعتبرت دول الخليج هذه الصراعات الأهلية حروبًا بالوكالة مع خصومها من أجل النظام الإقليمي المستقبلي. ففي ليبيا، بالرغم من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، قدمت مصر وروسيا والإمارات الدعم العسكري لهجوم الجنرال الليبي «خليفة حفتر» على طرابلس. وفي حين تراجعت معظم المساعدات الخليجية للمعارضين السوريين منذ سنوات، لكن تأثيرها لا يزال واضحًا في تفريق المعارضة لرئيس النظام السوري «بشار الأسد». وفي اليمن، شاركت 3 دول خليجية في القتال مباشرة في حرب أهلية مستمرة.

سمحت سياسات إدارة «ترامب» بشأن النزاعات الأهلية الثلاثة للجهات الفاعلة الإقليمية (بالإضافة إلى روسيا وتركيا) بمتابعة أهدافها دون التقيد بأي خطوط حمراء أمريكية. لكن الآن، قد تدفع الظروف دول الخليج لإعطاء فرصة للسلام. وقد يوفر الانخفاض في الموارد والتزام بعض الجهات الفاعلة القوية تجاه هذه الصراعات نفوذًا إضافيًا للولايات المتحدة للضغط من أجل خفض التصعيد دون الحاجة إلى التزام جديد مكلف أو محفوف بالمخاطر.

> تعمل أمريكا على تقييد المنافسة الجيوسياسية داخل المنطقة

وينطوي الصراع في اليمن على فرصة لتشجيع المسار نحو حل النزاع، حيث بدأت كل من القيادتين الإماراتية والسعودية في إدراك أن ثمن مشاركتهما في الصراع لا يمكن تحمل استمراره. لم يفشلوا فقط في تحقيق هدفهم المتمثل في إعادة حكومة الرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي»، ولكنهم أيضًا قوضوا بشدة استقرار اليمن والإقليم، مما أفاد إيران و«القاعدة» في شبه الجزيرة العربية.

بطبيعة الحال، فإن «رقصة التانجو» تحتاج إلى طرفين، ولكن الحوثيين، المدعومين من إيران، يقاومون جهود التفاوض. ويمكن للولايات المتحدة زيادة الضغط على الحوثيين من خلال تعزيز التحالف البحري الذي يضم أستراليا وفرنسا وغيرهما لاعتراض شحنات الأسلحة إلى الحوثيين.

من المحتمل ألا يستمر الحوثيون في القتال فحسب، بل سيتجاوزون الحدود بمحاولة الاستيلاء على الأراضي السعودية أو شن هجوم يؤدي إلى أضرار كبيرة. لكن بغض النظر عن هذه النتيجة، يمكن للولايات المتحدة أن تبذل بعض الجهود الدبلوماسية بشكل مفيد من خلال تشجيع الجهات الخارجية على الحد من مشاركتها في الحرب ودعم عملية المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقت المراجعة

يجب أن تكون أولويات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة مدفوعة بأهدافها الاستراتيجية. وحدد «جيمس أندرسون»، المسؤول الرفيع في البنتاجون، هذه الأهداف أمام الكونجرس في وقت سابق من هذا العام: «ضمان أن لا تكون المنطقة ملاذًا آمنًا للإرهابيين، ألا تهيمن عليها أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تسهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمي». لكن المعضلة تكمن في كيفية تحقيق هذه الأهداف بفعالية.

ويمكن أن يساعد الدفع الدبلوماسي القوي لجلب الجهات الفاعلة المحلية في حوار أمني إقليمي - كما أوصى «دانيال بينيم» و«جيك سوليفان» في «فورين أفيرز» في وقت سابق من هذا العام - في تحقيق هذه الأهداف.

ومن الجدير بالذكر أنه على مدار معظم تاريخها في المنطقة، حققت الولايات المتحدة أكبر تأثير إيجابي لها من خلال الدبلوماسية. ولكن قد يكون من المفيد أيضًا إطلاق

مراجعة للوضع العسكري الأمريكي في المنطقة

ومن المرجح أن يزداد الضغط من أجل إجراء تخفيضات على ميزانية الدفاع مع إغلاق العجز الفيدرالي عند 1.5 تريليون دولار. إن الاحتفاظ بمجموعتين من حاملات الطائرات في الشرق الأوسط أمر غير مستدام حيث تم التأكيد على ذلك من خلال كارثة تفشي الوباء على «يو إس إس روزفلت» والفجوة في الوجود الأمريكي في آسيا. وإذا لم تسفر المراجعة الجارية لوزارة الدفاع عن مزيج أصغر ومختلف من القدرات العسكرية والأفراد والمقار العسكرية في الشرق الأوسط، فإنها ستفشل في مواءمة الجيش الأمريكي بشكل هادف مع أولويات الولايات المتحدة.

يحتاج البنتاجون أيضًا إلى طريقة أكثر رسمية لقياس تأثير موقفه الإقليمي على الردع. لا ينبغي لواشنطن أن تتخذ قرارات بشأن وضعها العسكري في المنطقة كرد فعل أو كوسيلة لتهدئة الشركاء غير الآمنين. بدلاً من ذلك، يجب على الجيش الأمريكي تنظيم عملية صارمة لجعل توزيع القوات يتناسب مع أهدافه الإستراتيجية. ومن شأن العملية المنهجية أن تطمئن الشركاء الإقليميين بطريقة أكثر ديمومة وتوضح إمكانات وحدود دور الجيش الأمريكي في تحقيق أهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

صديق أو عدو

يجب على الولايات المتحدة أيضًا إعادة تقييم شراكاتها في الشرق الأوسط. ويشير الانفتاح الدبلوماسي بين الإمارات و(إسرائيل) إلى أن أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة مستعدون للعمل معًا بشكل أوثق ضد التهديد الإيراني. ولكن في المقابل يجب على الإدارة الأمريكية أيضًا ضمان عدم عمل حلفائها الإقليميين معًا بطرق تنتهك المصالح أو القيم الأمريكية، على سبيل المثال، تجنب تعزيز قدرات الحكومات الاستبدادية لمراقبة مواطنيها أو قمع المعارضة. كما يجب على واشنطن أيضًا الانتباه إلى أن الأسلحة الجديدة التي تشاركها مع أصدقائها لن تدفعهم للانخراط في مغامرات قد تزعزع استقرار المنطقة.

ستكون الأولوية الأولى هي تغيير علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية. يجب أن تبدأ واشنطن بتشديد موقفها تجاه السلوك المتهور للمملكة في الداخل والخارج. ويجب أن تفرض عواقب على السعودية لانتهاكها المعايير الدولية، على سبيل المثال، القتل الفاضح للصحفي «جمال خاشقجي»، وزرع الجواسيس في الشركات الأمريكية، ومحاولة اختطاف السعوديين في الولايات المتحدة، ومساعدة السعوديين على الفرار من المحاكم الأمريكية. لا تعتبر هذه التصرفات تصرفات شريك، ناهيك عن تصرفات صديق. ويجب أن توضح الإدارة الأمريكية الجديدة أن الزيارات رفيعة المستوى ومبيعات الأسلحة والمزايا الأخرى لابد أن تعكس التغييرات في السلوك والسياسة السعودية.

ويجب على واشنطن أن تركز العلاقة على الرد على التهديدات الأمنية المشتركة من إيران ووكلائها وإعطاء الأولوية للتدريب العسكري بشأن مبيعات الأسلحة، ويجب على الولايات المتحدة الضغط لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المحلية وتشجيع المزيد من الحريات الاجتماعية حيثما أمكن ذلك.

مع ذلك، أوضح «محمد بن سلمان»، الحاكم الفعلي للمملكة العربية السعودية وولي عهدها ، أن فترة حكمه ستكون وحشية. وهناك سبب وجيه للولايات المتحدة لإبقاء الرياض على مسافة من سياساتها والاستعداد لاحتمال أن يتسبب القمع في زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. وهذا يعني ألا تعتمد السياسة الإقليمية للولايات المتحدة بشكل مفرط على التعاون السعودي.

خارطة الطريق

بينما تركز الولايات المتحدة مشاركتها الإقليمية على المجالات التي يمكنها التأثير فيها، يجب عليها أيضًا تجنب إثارة الأزمات التي من شأنها أن تقلب الاستقرار الإقليمي وتتطلب مشاركتها من جديد للتخفيف. حتى لو وضعت (إسرائيل) جانباً خططها لضم الأراضي في الضفة الغربية في الوقت الحالي، فإن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية لا تبشر

بخير.

يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تفادي اندلاع حريق وأن تستأنف العمل الشاق لوضع شروط للمفاوضات. لقد قتل «ترامب» أي أمل في حل الصراع من خلال إعطاء الضوء الأخضر لخطط الضم الإسرائيلية، وعزل القيادة الفلسطينية، وخفض المساعدات الضرورية للاستقرار الفلسطيني. يجب على الولايات المتحدة إعادة فتح العلاقات مع الفلسطينيين والوقوف بقوة ضد أي ضم إسرائيلي للأراضي في الضفة الغربية.

يجب ألا تنسحب واشنطن من سوريا ولبنان رغم أن تأثيرها قد يكون محدودا حيث يعاني كليهما من خلل وظيفي عميق فالحرب الأهلية السورية المروعة تدخل عقدها الثاني، وتعد الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان هي أسوأ على الإطلاق. وقد يوفر الحفاظ على الوجود الصغير للقوات الأمريكية على الحدود السورية العراقية واستمرار العقوبات على كل من سوريا وإيران، في الأشهر المقبلة، المزيد من النفوذ لتشكيل النتائج الأمنية والسياسية.

بدأ «الأسد» في السعي بجدية أكبر للحصول على موارد لإعادة الإعمار، وتكافح روسيا وإيران من أجل الهيمنة على نظام «الأسد» الضعيف، وتعاني كلتا الدولتينمن تراجع الموارد التي يمكن استثمارها في اللعبة. وقد تكون الولايات المتحدة قادرة على استغلال هذه التوترات.

في لبنان، تسبب انفجار بيروت المدمر في حدوث أزمة لا ينبغي لواشنطن أن تضيعها. من خلال العمل مع فرنسا وآخرين، يجب على الولايات المتحدة حشد الدعم الاقتصادي بشرط إجراء إصلاح سياسي واقتصادي ذي مغزى، ودعم المجتمع المدني اللبناني، ومواصلة الاستثمار في الجيش اللبناني للعمل ضد التهديدات المشتركة.

يجب على واشنطن تجنب النظر إلى دورها في الشرق الأوسط فقط من خلال عدسة منافستها الجيوسياسية مع الصين وروسيا. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الحكومات الإقليمية يجب أن تنحاز إلى أحد الجانبين. لا يزال لدى الصين وروسيا علاقات مع الجهات الفاعلة الإقليمية، وفي أعقاب أزمة «كورونا»، سيواجهان أيضًا قيودًا محلية أكثر صعوبة قد تحد من مشاركتهما في المنطقة.

يمكن لواشنطن أن تراقب بحذر الأنشطة الصينية والروسية في المنطقة (على سبيل المثال، مبادرة الحزام والطريق الصينية والتعاون التكنولوجي مع (إسرائيل) ودول الخليج، ومتابعة خطط القواعد العسكرية الروسية التي تمكن روسيا من استعراض قوتها) دون معاملتها كجزء من لعبة محصلتها صفر. لا تزال المشاركة الروسية انتهازية، كما أن الصين حريصة على تعزيز العلاقات الاقتصادية في (إسرائيل) وفي جميع أنحاء العالم العربي، لكنها لم تظهر أي رغبة في التورط في النزاعات الإقليمية.

باختصار، لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بفرص تشكيل منطقة أكثر استقرارًا لا تتطلب التزامات باهظة الثمن أو طويلة الأجل. إن التركيز على تقييد المنافسة الجيوسياسية داخل المنطقة، ومواجهة السلوك الإيراني بشكل أكثر فاعلية، وحل النزاعات بالوكالة حيثما أمكن، من شأنه أن يمكّن واشنطن من فعل القليل دون تهديد هيمنتها الإقليمية.

لا تزال التهديدات للمصالح الأمريكية قائمة؛ حيث يقدم الوباء والأزمة الاقتصادية المرتبطة به تذكيرًا بمدى استمرار هشاشة الحكم والخدمات الاجتماعية في أجزاء كثيرة جدًا من هذه المنطقة، مما يشكل تحديًا طويل الأجل للاستقرار والأمن. حتى لو نجحت الولايات المتحدة في إيجاد طريق للخروج، فليس من الواضح بعد أين سينتهي هذا المسار.

توقعات ستراتفور للربع الرابع من 2020 في الشرق الأوسط

المصدر

FOREIGN AFFAIRS

الرابط

https://fam.ag/32INyfS

أصدر مركز ستراتفور الأمريكي نشرة توقعاته بشأن الربع الرابع من عام 2020، وقد جاء الجزء الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النحو التالي:

إيران تراقب الانتخابات الأمريكية

سيظل الاقتصاد الإيراني مثقلًا بالعقوبات، ما يخلق دافعًا قويًا للرد، وستواصل إيران زيادة أنشطتها النووية باعتبارها في موقف دفاعي ضد العقوبات الأمريكية، وستتوقف شدة رد الفعل الإيراني ضد الولايات المتحدة على الانتخابات الأمريكية.

إذا خسر «ترامب» في نوفمبر/تشرين الثاني، فلن تصعد إيران أنشطتها النووية لتجنب استفزاز «بايدن» وإلحاق الضرر بقدرتها التفاوضية في عام 2021.

وإذا فاز «ترامب»، فإن إيران (مع وجود برلمان أكثر تشددا) ستصعد بشدة ضد الولايات المتحدة إذا هددت إدارة «ترامب» بعمل عسكري رداً على أنشطة إيران النووية.

تعامل إسرائيل مع فوز «بايدن»

لدى إسرائيل استراتيجيتان يجب النظر إليهما لتحليل تعاملها على نتائج الانتخابات الأمريكية، الأولى: استراتيجية «نتنياهو» الشخصية للحفاظ على السلطة، بما في ذلك نهج إسرائيل تجاه ضم أجزاء من الضفة الغربية، والثانية، استراتيجية إسرائيل الإقليمية الشاملة ضد إيران.

اعتمدت كلتا الاستراتيجيتين على التوافق مع الولايات المتحدة، ولكن هذا التوافق يمكن أن ينقلب مع فوز «بايدن»، ما قد يترك لإسرائيل نافذة ضيقة للتصرف قبل أن يحدث تغيير رئاسي في واشنطن.

وفي هذه الحالة، من المرجح أن تفكر إسرائيل في عمليات ضم الضفة الغربية في الوقت المتبقي لـ«ترامب» بالرغم من التعهدات للإماراتيين في صفقة التطبيع الأخيرة.

ولكن إذا فاز «ترامب» بولاية ثانية، فستتمكن إسرائيل من الحفاظ على سياساتها الحالية في الضفة الغربية واستراتيجية

إيران في النصف الثاني من الربع الرابع.

زيادة الضغط المالي في تركيا

هناك احتمال لتحول أزمة العملة التركية المستمرة إلى أزمة مالية ومصرفية أوسع، ما يؤدي إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية الحالية في البلاد وتثبيط الاستثمار الأجنبي، وبالرغم من الفرصة التي يفتحها هذا التقلب وأزمة «كورونا» للمعارضة لمهاجمة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، فإن الحكومة التركية لن تعكس استراتيجيتها الاقتصادية غير التقليدية.

وستظل الحكومة التركية ملتزمة أيضًا بالتنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط بالرغم من الضغوط المكثفة من اليونان وحلفائها الفرنسيين والقبارصة والمصريين.

ومن غير المرجح أن تقنع عقوبات الاتحاد الأوروبي تركيا بتغيير مسارها من عملياتها في شرق البحر المتوسط، لكنها ستضخ عدم اليقين في الأسواق المالية التركية، ما يغذي الدورة السلبية التي تدفع الوضع المالي لتركيا نحو مزيد من التقلبات.

الطائفية في لبنان

ستنفذ الفصائل الطائفية الأساسية في لبنان تحت الضغط الفرنسي والأمريكي ومواجهة وضع اجتماعي غير مستقر بشكل متزايد في الداخل، إصلاحات سياسية واقتصادية على نطاق صغير لتجنب تهديدات العقوبات الفرنسية، وستشمل هذه الإصلاحات جهودًا لتثبيت العملة، وتغييرات وزارية، وإلغاء بعض المشاريع غير المجدية، وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء.

لكن هذه الإصلاحات لن تكون كافية لوضع لبنان على طريق الإصلاح المطلوب لتحسين الأداء الاقتصادي أو استقرار وضعه الاجتماعي في هذا الربع، ستتجنب الأحزاب الطائفية إجراء انتخابات جديدة وستعيق الإصلاحات التي قد تضعف قوتها.

الجزائر تجري استفتاء طال انتظاره

تعتزم الحكومة الجزائرية استخدام الاستفتاء على الدستور في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني لإنهاء الفترة الانتقالية بعد استقالة الرئيس السابق «عبدالعزيز بوتفليقة».

وسيسمح ذلك للحكومة بتكريس طاقتها لمبادرات جديدة مثل الانفتاح على المزيد من الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتعارض مع تفضيل الجزائر التاريخي للاعتماد على الذات.

وستظهر الجزائر كجهة دبلوماسية وأمنية فاعلة في شمال أفريقيا، من خلال تبني سياسات أكثر حزماً بشأن العملية الانتقالية في مالي والأزمة الليبية المستمرة.

وستواجه الجزائر بلا شك احتجاجات شعبية في الفترة التي تسبق الاستفتاء الدستوري، حيث يرى العديد من الناشطين الجزائريين أن التعديلات الدستورية الجديدة لا تلبي طموحاتهم.

المصدر

The New York Times

الرابط

https://nyti.ms/33XduDC

كيف سيوزع لقاح فيروس كورونا عند إنتاجه؟ عقبات قد لا تتخيلها

الكاتب : ديفيد جيليس

يكثر الحديث والتوقعات عن إيجاد لقاح لفيروس كورونا ومراحل تطويره، ولكن حتى عند تطويره تأتي عقبات متعددة أمام شحنه وتوزيعه على مستوى العالم. هنالك العديد من الأمور التي لم يُحسب لها حسابٌ من قبل. وهو ما يسلِّط الضوء عليه التقرير المنشور حديثًا في صحيفة «نيويورك تايمز» وكيف تعمل الشركات والدول لمحاولة التغلب عليها.

شروط حراريَّة صارمة

يحتاج الأمر إلى تدخل عواملٍ كثيرة من أجل الوصول إلى الهدف العالميِّ الحالي: إنهاء جائحة فيروس كورونا، يجب على شركات الأدوية في البداية تطوير لقاحٍ آمن وفعال، ومن بعدها يتعيَّن على مليارات الأشخاص الرضا بالالتزام بالتلقيح. فضلًا عن ذلك، تأتي التحديات التي قد لا تخطر على بال القارئ تمامًا، فمثلًا قد تضطر الشركات إلى نقل قوارير زجاجية صغيرة لمسافة تبلغ آلاف الأميال، وذلك تحت شرط إبقائها في ظروفٍ حرارية باردة للغاية تشابه حرارة القطب الجنوبي في أوج الشتاء.

يوضِّح التقرير وجوب الاحتفاظ بعددٍ من لقاحات كوفيد19- التي في مرحلة التطوير حاليًا ضمن درجات حرارة منخفضة تصل إلى 80 درجة مئوية تحت الصفر من لحظة تعبئتها إلى وقت جهوزيَّتها للحقن في أذرع المرضى، وهو ليس أمرًا يسيرًا أبدًا. قد تُصنَّع اللقاحات في قارةٍ ما من

العالم وتُشحن إلى قارة أخرى، وقد تنقل هذه اللقاحات من مركزٍ لآخر في طريقٍ متعدد المحطات قبل الوصول في نهاية الأمر إلى المستشفيات والمرافق الأخرى حيث يُفترض إعطاؤها للمرضى.

لم يحصل على أيِّ لقاحٍ حتى الآن على الموافقة من مسؤولي الصحة في الولايات المتحدة، ولكن التجهيزات لحملة التلقيح الشاملة تجري على قدمٍ وساق. من المتوقع أن يؤدي الجيش الأمريكي والمتعاقدون الفيدراليون دورًا في تنسيق التوزيع، ولكن مجموعة من الشركات تتدافع لمعرفة السبيل للحفاظ على مئات الملايين من جرعات اللقاح ضمن درجات حرارة شديدة البرودة.

سيحتاج الأمـر إلى تجهيز الـطـائـرات والشاحنات والمستودعات بالثلاجات، وتجب صناعة القوارير الزجاجية بطريقةٍ تحتمل بها المناخ الجليدي، وكذلك ستتطلب العملية صناعة الكثير والكثير من الثلج الجاف. ينقل التقرير تعليق نائب الرئيس الأول في المركز البحثي للدراسات الاستراتيجية والدولية، جيه ستيفن موريسون: «نحن في الطور الأول لفهم مدى تعقيدات جانب التوصيل في كل هذا، وهو أمر لا مناص من التعامل معه. للقاحات متطلبات حرارية صارمة قد تُقيِّد إمكانيات الوصول والتسليم».

أكد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يوم الجمعة أنه ستتاح مئات الملايين من جرعات لقاحٍ غير محدد لجميع الأمريكيين بحلول شهر أبريل (نيسان)، وهو جدول زمني أكثر طموحًا، وفقًا للتقرير، مما يذكره مستشارو ترامب عادةً. وقد أعلم مدير مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، د.روبرت ر. ريدفيلد، لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي الأربعاء الماضي، بأن اللقاح لن يُتاح على نطاقٍ واسع حتى منتصف العام المقبل.

وصلت ثلاثة أنواع من اللقاحات إلى المرحلة الثالثة من التجارب حتى الآن، منها اثنان يشترط الاحتفاظ بهما في حالة تجميد شبه ثابتة -أحدهما من إنتاج شركة «موديرنا» والمعاهد الوطنية الأمريكية للصحة، والآخر من صناعة شركتَي «فايزر» و«بيونتك» الألمانية- ويعود ذلك للمواد الوراثية التي تدخل في صناعتهم؛ إذ تتفكك بذوبان الجليد. يجب أن يبقى اللقاح الثالث باردًا لكن دون الحاجة لتجميده، وهو اللقاح الرائد المرشح والذي طوَّرته «أسترا زينيكا» وجامعة أكسفورد.

حازت شركة «ماكيسونس» -وهي موزع رئيسي للأدوية

– على عقدٍ فيدرالي كبير الشهر الماضي للمساعدة في توزيع لقاح لفيروس كورونا، ومع ذلك سيتبقى الكثير من العمل على عاتق شركاتٍ خارج الصناعات الطبية والعقاقير. تمتلك الشركات اللوجستية الأمريكية الكبرى – بما في ذلك شركتَي «يو بي إس» و«فيديكس» – شبكةً من المجمِّدات المُستخدمة لشحن المواد الغذائية والإمدادات الطبية القابلة للتلف، كما تتمتع هذه الشركات بخبرة في شحن اللقاحات لأمراض أخرى، مثل الإنفلونزا الموسمية وغيرها.

تحديات غير مسبوقة

يتوقع التقرير أن يحمل لقاح كوفيد19- تحدِّيًا أكبر يقلل من شأن الحملات السابقة والطرق المستخدمة فيها. قالت شركة «يو بي إس» مثلًا أنها تبني ما يُسمى بـ«مزرعة تجميد» في لويزفيل بولاية كنتاكي – حيث يقع أكبر مركزٍ للشركة – وذلك لتخزين ملايين الجرعات من اللقاح في درجات حرارة تحت الصفر. يعسُر إنشاء مستودع كامل يمكنه الحفاظ على هذا التجميد الشديد وهو مكلف للغاية أيضًا.

> «للقاحات متطلبات حرارية صارمة قد تُقيِّد إمكانيات الوصول والتسليم»

ولذلك، لجأت الشركة إلى حلٍّ بديل يتمثل بوضع صفوفٍ من مجمدات «ستيرلينج ألتراكولد» الصناعية بانتظامٍ داخل المستودع، كلٌّ منها قادر على استيعاب 48 ألف قارورة. يوجد 70 مجمدًا حتى الآن منها، لكن للمستودع القدرة الاستيعابية لبضع مئات من هذه المجمدات. هنالك أيضًا مركز مماثل تابع لشركة «يو بي إس» قيد العمل في هولندا. ينقل التقرير تعقيب رئيس قسم الرعاية الصحية في شركة «يو بي إس»، ويس ويلر: «لم أرَ شيئًا كهذا من قبل. لم يمر شيء بمثل هذا المستوى العالمي».

يدير ريتشارد دبليو سميث عمليات تحضير اللقاحات في شركة «فيديكس»، وهو نجل مؤسس الشركة. يستذكر سميث جائحة إنفلونزا الخنازير (H1N1) والتي كان يدير خلالها عمليات طيران الشركة في الأمريكتين، ويوضح أنه الحكومة الأمريكية طلبت آنذاك من «فيديكس» الاستعداد للمساعدة في نقل اللقاحات، وعلى إثرها ضاعفت الشركة عدد المجمدات في جميع أنحاء العالم. يضيف سميث: «لحسن الحظ، لم يتطور H1N1 إلى مستوى الجائحة التي كنا نخشاها، لكن هذا سمح لنا بتعزيز البنية التحتية لسلسلة التبريد في شركتنا».

وسَّعت شركة «فيديكس» إمداداتها من المجمَّدات في السنوات التي تلت تلك الأزمة، وعملت مع إدارة الطيران الفيدرالية للحصول على الموافقة لتنقل طائراتها المزيد من الجليد الجاف. يشرح التقرير هنا أن ذوبان الجليد الجاف يتسبب بانبعاث ثاني أكسيد الكربون، ما يجعل هواء الطائرات غير آمن للطيارين وطاقم الطائرة.

تضيف شركة «فيديكس» الآن مجمداتٍ قادرةً على الحفاظ على درجات حرارةٍ منخفضة تصل إلى 80 درجة مئوية تحت الصفر في مدنٍ متعددة، بما في ذلك ممفيس، وإنديانابوليس، وباريس، وتركب الشركة مقطورات مبرَّدة إضافية في أوكلاند، وكاليفورنيا، ودالاس، ولوس أنجلوس. يمكن استخدام هذه المقطورات للقاحات التي تحتاج إلى تبريد عوضًا عن التجميد.

يعقِّب السيد سميث: «سيكون الطلب هائلًا على هذا، نعلم كم ستكون السوق ضخمة». يوافق المحللون في سيتي على هذا الرأي، مرجِّحين أن تكون أعمال نقل اللقاحات

مُربحةً للغاية وأن ما فعلته شركة «فيديكس» في هذا المجال يُعد استثمارًا جيدًا.

الجليد الجاف أيضًا

تحدٍّ جديد يظهر في المشهد ليزيد من تعسير الموقف كله، إذ يواجه العالم نقصًا في الجليد الجاف يُوشك حدوثه، وهو في الحقيقة أحد الآثار الجانبية غير المتوقعة للوباء. تتمثل صورة الجليد في عقول العديدين بتلك المادة البيضاء التي تنضح بالدخان البارد، وهي مصنوعة من ثاني أكسيد الكربون، ويشيع الحصول عليه ناتجًا ثانويًّا من عملية إنتاج الإيثانول.

يتباين إنتاج الإيثانول عادة وفقًا للطلب على البنزين. في ربيع هذا العام مثلًا، ومع بدء تطبيق إجراءات الحظر في أنحاء مختلفة من العالم وبقاء الكثيرين في منازلهم، انخفضت معدلات القيادة، ما أدى بدوره لتراجع إنتاج الإيثانول، وفي نهاية المطاف تراجع إمدادات ثاني أكسيد الكربون.

أرسل الرئيس التنفيذي لجمعية الغاز المضغوط، ريتشارد جوتوالد، في شهر أبريل (نيسان) رسالةً إلى نائب الرئيس، مايك بنس، يحذر فيها من «خطر كبير من حدوثِ نقصٍ في ثاني أكسيد الكربون»، وبعد خمسة أشهر من ذلك ذكر جوتوالد في مقابلةٍ معه أن «صناعة الإيثانول لم تتعاف بعد»، وأن الصناعة ما تزال تعاني من نقصٍ في هذا المجال ما يصعِّب الحصول على الثلج الجاف أكثر فأكثر.

خلال معظم فصل الصيف، كانت شركة «أكمي دراي آيس» في كامبريدج تعاني مع مسألة تزويد ثاني أكسيد الكربون. تزوِّد هذه الشركة الجهات الطبية عادةً، ويقول صاحب الشركة، مارك سافينور، إن العرض كان على أشدِّه خلال سنواته الـ42 في العمل، ما أجبرهم على تقنين الثلج الجاف هذا العام، معقِّبًا: «يشابه الأمر مطعم ماكدونالدز لا يحتوي على هامبرجر»، ومضيفًا أن ثاني أكسيد الكربون بدا أكثر وفرة في الأسابيع الأخيرة.

تتدخل شركتا «يو بي إس» و«فيديكس» لتأخذا الأمور على عاتقهما، تمتلك «فيديكس» آلات لإنتاج الثلج الجاف في مستودعاتها وصرَّحت «يو بي إس» بأنها تفكر في إضافتها أيضًا. سيتعين على الشركات إعطاء تدريب خاص لموظفي التوصيل وتزويدهم بمعداتٍ مختلفة للتعامل مع البضاعة الجليدية مثل القفازات وغيرها.

صممت شركة «فايزر» نوعًا خاصًا من الصناديق لنقل اللقاح المأمول تطويره. يبلغ حجم الصناديق قدر حجم المبرِّد الكبير تقريبًا، وتحتوي على بضع مئات من القوارير الزجاجية والتي تضم بدورها 10- 20 جرعةٍ من اللقاح في كلٍّ منها. تُجهَّز الصناديق بأجهزة استشعار حرارية تدعم نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، ما يتيح لشركة «فايزر» معرفة مكان الصناديق ودرجة البرودة فيها. يمكن للعمال إضافة الثلج الجاف للصناديق في حال ارتفاع حرارتها عن المستوى المطلوب. يؤدي هذا كله لنوعٍ جديد من المشكلات: غالبًا ما يتشقق الزجاج ضمن الدرجات شديدة البرودة.

متطلبات عالية للزجاج

أبلغت الشركة الصانعة للزجاج «كورنينج» في وقتٍ مبكر هذا العام المسؤولين في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بتحذيرهم بعدم وجود قوارير زجاجية مقاومة للبرد كفايةً للتعامل مع اللقاح المجمد، وينقل التقرير هذه المعلومة عن رئيس التقنيات الصيدلانية في «كورنينج»، بريندان موشر.

قدمت شركة «كورنينج» فكرة حلٍّ جديد، تقترح فيه صناعة ملايين القوارير بنوع جديد من الزجاج من الدرجة الصيدلانية يمكنه تحمل درجات الحرارة

المنخفضة. في شهر يونيو (حزيران)، منحت الحكومة الشركة عقدًا بقيمة 204 ملايين دولار لزيادة إنتاجها من القوارير الخاصة. يصنع الزجاج الجديد دون بورون (وهو مكون كيماوي شائع في الزجاج التقليدي والذي قد يتسبب بحدوثِ تلوُّث لأي شيء موجود في القوارير). توظف شركة «كورنينج» 300 عامل وتقول إنها في طريقها لبدء إنتاج مئات الملايين من قوارير الزجاج العام المقبل.

أبحاث ودراسات

يوضح التقرير أنه حتى لو كان هناك ما يكفي من إنتاج الثلج الجاف والمستودعات المبردة والقوارير القوية، فمن غير المرجح أن تكون الصيدليات اليومية مجهزة لتخزين كميات كبيرة من اللقاحات التي تتطلب تخزينًا شديد البرودة. ومع ذلك، قد يمكن الاحتفاظ بصناديق «فايزر» التي بحجم المبردات، وتخزين لقاح «موديرنا» في درجات حرارةٍ أقل تطرفًا في الأيام الأخيرة السابقة لأخذه.

صرَّحت خبيرة الأمراض في مركز السيطرة على الأمراض، كاثلين دولنج، ضمن عرضٍ تقديمي لفرقة العمل المختصة بفيروس كورونا في البيت الأبيض الشهر الماضي، قائلةً إن متطلبات درجات الحرارة الصارمة ستصعِّب تخزينها وإداراتها على العيادات المجتمعية والصيدليات المحلية جدًّا، مضيفةً أنه يتوجب توزيع اللقاح في مواقع مركزية بمعدات كافية وإنتاجية عالية. لكن ليس من الواضح حتى الآن أين قد تكون هذه المواقع، ومن يمكن أن يقدِّم اللقاحات.

ينطبق ما سبق على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن قد تنعدم إمكانية توفر لقاح يتطلب ضوابط صارمة في درجة الحرارة ضمن معظم بلاد العالم النامي. وجدت دراسة حديثة أجرتها «دي إتش إل» و«ماكنزي» أنه سيتاح لقاح النزلات لحوالي 2.5 مليار شخص في 25 دولة، ولكن بالمقابل ستُهمل أجزاء كبيرة من أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، حيث تندر المجمدات فائقة البرودة.

يختتم التقرير بتنويه السيد موريسون من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولة بأن نتاج ذلك سيكون تعزيز الانحياز المذهل لصالح الدول الغنية والقوية.

هكذا رسخ صندوق النقد والبنك الدوليين عروش الاستبداد في العالم

من رحم مؤتمر بريتون وودز، الذي أسس لجعل الدولار «عملة الاحتياط الدولية» في عام 1944، وُلِدَت مجموعة البنك الدولي (WBG) لتعمل مع البلدان النامية على «الحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة»، إلى جانب صندوق النقد الدولي (IMF) المعني بـ«ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم».

المصدر

ساسة

الرابط

https://bit.ly/35VIC9c

لكن بعد 27 عامًا نسف الرئيس نيكسون – في خطابه الشهير عام 1971 – إطار العمل النقدي الذي بُني عليه هذا النظام: التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت، وضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات، وتوفير السيولة الدولية.

وحين ينظر المؤرخ وأستاذ العلوم السياسية البلجيكي إريك توسان إلى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اليوم، بعد مرور 76 عامًا على تأسيسهما، يجد أنهما «خاضعان لهيمنة الولايات المتحدة وعدد قليل من القوى الكبرى المتحالفة التي تعمل على تعميم سياسات تتعارض مع مصالح سكان العالم».

وتوسان ليس مؤرخًا وأستاذًا جامعيًا فقط، بل أيضًا متحدثًا باسم «الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية»، وهو على درايةٍ بمخاطر القروض التي قدمها

البنك الدولي وصندوق النقد بهدف «التأثير المنهجيّ» على الدول المدينة، وكيف أن «المديونية الأجنبية كانت ولم تزل تستخدم كأداة لإخضاع المقترضين».

سياسة لا اقتصاد.. «تحايل منهجيّ» على المواثيق التأسيسية

تنص القواعد المكتوبة على أنه «لا يجوز للبنك ولا لمسؤوليه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، وألا تتأثر قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين، وأن تسترشد قراراتهم بالاعتبارات الاقتصادية وحدها، وأن يقدروا هذه الاعتبارات بنزاهة».

لكن كتاب «البنك الدولي: انقلاب لا ينتهي» يخلُص إلى أن «البنك الدولي وصندوق النقد، منذ إنشائهما، ينتهكان المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا يتورعان عن دعم الديكتاتوريات». أما مشاريعهما فلها غرض سياسي أساسي هو: «كبح جماح أي حركات شعبية تتحدى سيطرة القوى الرأسمالية الكبرى».

في 337 صفحة يرصد الكتاب الصادر عام 2007 «تحايلًا منهجيًا» من هاتين المؤسستين الدوليتين حتى على مواثيقهما التأسيسية، وهو ما يظهر من خلال دعمهما المالي للدكتاتوريات الحاكمة، بدءًا من تشيلي، والبرازيل، ونيكاراجوا، مرورًا بالكونغو، ورومانيا، وصولًا إلى دول العالم العربي.

> البنك الدولي وصندوق النقد منذ إنشائهما ينتهكان المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

وليس هذا النهج جديدًا، بل رفض البنك الدولي – بُعَيْد تأسيسه – منح قروض لفرنسا في فترة ما بعد التحرير طالما أن الشيوعيين يشاركون في الحكومة المؤقتة (1944-1947)، وبمجرد مغادرتهم الحكومة في مايو (أيار) 1947 وافق البنك في اليوم التالي مباشرة على القرض الذي طلبته فرنسا، وكان هذا أول قرضٍ يصدره البنك في تاريخه.

ومنذ الخمسينات فصاعدًا، ركزت سياسة البنك الدولي على تأسيس وكالات شبه حكومية مستقلة نسبيًا، ولا تخضع حتى للبرلمانات الوطنية، وبالتالي كان لها «تأثير عميق على الهيكل السياسي والتنمية الاجتماعية في المنطقة بأكملها، بما يقوض المنظومة الحزبية السياسية، ويهمش دور السلطتين التشريعية والقضائية»، حسبما خلُصت دراسة أعدها المركز القانوني الدولي (ILC) ومقره نيويورك.

3 انتقادات رئيسة توجه للبنك الدولي وصندوق النقد

«الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة»؛ ثلاثة عناوين عريضة تلخص أبرز الانتقادات الموجهة للبنك الدولي وصندوق النقد، حسبما يرصدها «مشروع بريتون وودز»، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها، وتناهض سياسات البنك الدولي وصندوق النقد، وتدافع عن تبني نهج عالميّ بديل أكثر عدالة.

بالتعمُّق أكثر، نجد تمثيلًا ناقصًا للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المجالس التنفيذية لتلك المؤسسات المالية الدولية، وشروطًا للقروض أو المشاريع أو المساعدات الفنية (إجراءات مسبقة ولاحقة) تقوض سيادة الدول المقترضة، وتداعيات بيئية واجتماعية مترتبة على المشاريع الممولة دوليًا، مثل سد سردار ساروفار، الأكبر في الهند، الذي افتتحه ناريندرا مودي في عام 2017 متجاهلًا تحذيرات جماعات مدافعة عن البيئة بأن مئات الآلاف سيفقدون مصدر رزقهم.

بالإضافة إلى محتوى السياسات والبرامج والمشاريع التي تقوض مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الاقتصادية، مثل: تخفيض الأجور، وفرض الضرائب، ورفع الدعم، وكذلك

المشروعات التي تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، عبر عمليات الإخلاء الجماعي، والتشريد القسري، وانتهاك حقوق الشعوب الأصلية، وتدمير الغابات، وعمل الأطفال والسخرة، بل الاستثمار في شركات تتهرب من دفع مستحقاتها الضريبية، وفي مشاريع تخلق بيئة تعزز العنف ضد النساء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي وانتشار الإيدز.

القصة غير المروية.. هل تآمرت بعض دول الخليج مع «صندوق النقد» على مصر؟

لهذه الأسباب واجه البنك الدولي وصندوق النقد مقاومة لا تهدأ من المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، بدءًا من حملة «50 سنة كافية» العالمية التي انطلقت في عام 1994، وليس انتهاء بـ«المؤتمر العالمي للشعوب ضد صندوق النقد والبنك الدولي» لعام 2018.

من السوفيت إلى الصينيين.. اختلف الأعداء والسياسة واحدة

وبينما رفعت مؤسسات بريتون وودز شعار «إعادة بناء الاقتصاد العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية»، كانت في نظر آخرين ليست سوى «محاولة للدفاع عن الرأسمالية الغربية أو توسيعها في مواجهة تحدٍ محتمل من الاتحاد السوفياتي، وتعزيز مصالح الولايات المتحدة على وجه الخصوص»، كما يشرح المنظر الماركسي ليو بانيتش في كتابه «صناعة الرأسمالية العالمية: الاقتصاد السياسي للإمبراطورية الأمريكية».

عادت هذه الانتقادات إلى الواجهة بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام 2008، لكن بالتركيز هذه المرة على صعود الصين، والتحدي الذي يمثله الفاعلون الجدد – من الدول والمؤسسات – في عالم متعدد الأقطاب من تحدٍ للهيمنة المتصورة لمؤسسات بريتون وودز على العالم.

لكن بالتدقيق أكثر، يخلص «مشروع بريتون وودز» إلى أن هذا «الإطار التحليلي معيب»؛ ببساطة لأن هناك درجة عالية من التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد من جهة والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى من جهة أخرى، بما في ذلك المؤسسات التي دشنتها الصين والدول النامية الأخرى.

ولا يغير هذا من حقيقة أن القروض التي قدمتها الصين الشيوعية لدول العالم تفوق ما قدمه صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، لدرجة أن بكين باتت توصف بأنها «بارون الرأسمالية الجديد». ولا غروَ أن يشترك رئيس البنك الدولي، ديفيد مالباس، والمديرة العامة لصندوق النقد، كريستالينا جيورجييفا، في القلق من «خطر الديون» الصينية.

العالم والاقتصاد

ويجدر استحضار هذه المنافسة عند قراءة أخبارٍ ظاهرها التعاطف مع الشعوب، مثل: قطع تمويل البنك الدولي عن المدارس المهنية في منطقة شينجيانج الصينية بعد تقارير عن سوء معاملة الحكومة لأقلية الإيجور المقيمة في المنطقة، وهو القرار الذي لا يختلف في دوافعه كثيرًا مع فرض الحكومة الأمريكية عقوبات على 11 شركة صينية بسبب انتهاكات ضد الإيجور وأقليات أخرى.

بوصلة مؤسسات بريتون وودز: مصالح القوى الرأسمالية الكبرى

«يبدو أن الغرب راض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعم طائفة من المستبدين العرب، طالما هم يدعمون المصالح الغربية ويرعونها»، كما يقول كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

ولطالما كانت المصالح السياسية والإستراتيجية للقوى الرأسمالية الكبرى هي البوصلة التي يتحرك البنك الدولي وصندوق النقد وفقًا لمؤشرها، والنتيجة: أن الأنظمة التي تدعم القوى الرأسمالية الكبرى تلقت مساعدات مالية، على الرغم من أن سياساتها الاقتصادية لم تستوفِ المعايير الرسمية، أو انتكهت حقوق الإنسان.

وفي المقابل حُرِمَت الأنظمة التي توصف بأنها معادية للقوى الكبرى من قروض المؤسسات المالية الدولية بحجة أنها لم تستوفِ المعايير الاقتصادية.

وأحد أبرز الأمثلة على ذلك: مصر. ففي ظل ربع قرنٍ من الطوارئ حكم مبارك خلالها البلاد، كان صندوق النقد الدولي

داعما لسياسات خصخصة القطاع العام، الذي كان يضم آنذاك 176 شركة كبرى توظف أكثر من 400 ألف شخص، وخفض الدعم الحكومي للفئات الفقيرة، ولا سيما دعم الوقود بأنواعه، وهي السياسة التي أكمل السيسي تطبيقها بقسوةٍ، في مقابل الحصول على قروض سخية من الصندوق.

منذ انضمام مصر إلى عضوية صندوق النقد في ديسمبر (كانون الأول) 1945، حصلت الحكومات المتعاقبة على أكثر من قرض دولي في عهدَيْ السادات ومبارك، لكن بعد قيام ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 لم يظهر الصندوق حماسةً مشابهة لأربع طلبات تقدمت بهما مصر – مرتين قبل وصول محمد مرسي إلى الرئاسة ومرتين بعدها – وحين أعرب مرسي عن تحفظه على الشروط – التي تشمل رفع الدعم على الوقود – دخلت المفاوضات مع الصندوق نفقًا مظلمًا.

هل تصبح رومانيا «وطنًا بلا مواطنين» بسبب صندوق النقد الدولي؟

ربما لم تكن هناك معارضة صريحة من صندوق النقد الدولي، أو حتى مماطلة في إتمام الاتفاق؛ كما يقول يحيى حامد، وزير الاستثمار المصري السابق في حكومة هشام قنديل، لكن الولادة كانت متعثرة في عهد مرسي مقارنة بالسهولة التي حصل بها السيسي على حوالي 20 مليار دولار منذ عام 2016، غير آبه حتى بتحذير بعض أعضاء البرلمان، أمثال النائب أحمد الطنطاوي، من أن «الاستمرار في الاستدانة سيقود مصر إلى الإفلاس».

بعد دعم الطغاة لعقود.. هل تعتذر مؤسسات بريتون وودز للشعوب؟

مسترشدة بهذه البوصلة «مصالح الرأسمالية العالمية»، ما فتئت مؤسسات «بريتون وودز» طيلة الـ76 عامًا الماضية تدعم حكام نظم غير ديمقراطية، ولا مراعية لحقوق الإنسان، مثل بن علي في تونس، ومبارك في مصر، حتى الإطاحة بهما في عام 2011. وقبلهما دعمت مؤسسات بريتون وودز محمد سوهارتو في إندونيسيا، وهو من الرؤساء العسكريين الذين أضاعوا كثيرًا من ميراث أحمد سوكارنو القومي.

> **لازال البنك الدولي يتحرك وفقًا للبوصلة المصالح السياسية والاستراتيجية للقوى الأساسية**

ولم يزل الدعم مستمرًا حتى اليوم لإدريس ديبي، رئيس الجمهورية الأوحد للبلاد منذ وصوله إلى السلطة عام 1990، والذي كفلت له التعديلات الدستورية الأخيرة البقاء في الحكم حتى عام 2033، ومثله عبد الفتاح السيسي، الذي كان يدير المشهد إبان «مذبحة رابعة» التي تصفها منظمة العفو الدولية بأنها «نقطة تحول مروعة لحقوق الإنسان في مصر».

والبنك الدولي نفسه اعترف – لكن متأخرًا – بأن عائلة بن علي كانت تحتكر في نهاية 2010 «أكثر من 21%» من مجمل أرباح القطاع الخاص، دون أن يثني ذلك المدير العام لصندوق النقد الدولي رودريجو راتو عن تهنئة بن علي في عام 2005 على «إعطاء الإصلاحات الاقتصادية أولوية في برنامجه الانتخابي»، أو يمنع الصندوق في عام 2009 من الترحيب برفع الحكومة إنفاقها في الميزانية نصف السنوية لذلك العام.

ومسؤولية البنك الدولي وصندوق النقد عن انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد الشعب التونسي طيلة عقود، ناهيك عن الآثار السلبية على البيئة خاصة في منطقتي الحوض المنجمي وخليج قابس، مثبتة في مذكرة رسمية وجهتها وزارة الشؤون الخارجية التونسية للمؤسستين، مطالبة إياهما بـ«الاعتذار للتونسيين وإلغاء الديون غير الشرعية».

تفسير الأزمة الاقتصادية في السعودية في 10 رسوم بيانية

المصدر

MEE MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/3mwJneK

تحاول المملكة العربية السعودية تنويع اقتصادها منذ عقود، ولعل ذلك ما تؤكده رؤية 2030 الاستشرافية لولي العهد الأمير محمد بن سلمان. لكن الصدمة المزدوجة نتيجة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط أضرت بهذه الخطط التي تركز خاصة على القطاع غير النفطي، الذي من المتوقع أن يشهد انكماشا بنسبة 14 في المئة هذه السنة.

بالنسبة للمواطن العادي في المملكة العربية السعودية، هذا يعني شيئًا واحدًا فقط ألا وهو المزيد من التقشف. وفيما يلي التهديدات الرئيسية التي يواجهها السعوديون.

لم يعد بإمكان السعودية الاعتماد على النفط

تشكل عائدات النفط نحو ثلثي صادرات المملكة. وفي حين كانت المملكة العربية السعودية توفر قرابة 30 في المئة من صادرات النفط العالمية، فقد تراجع هذا الرقم بشكل ملحوظ إلى 12 في المئة، وفقًا للبيانات التي نشرتها شركة «كابيتال إيكونوميكس».

بدأت الرياض حرب الأسعار في آذار/ مارس في محاولة واضحة لإلحاق الضرر بالمنتجين المنافسين، وذلك حتى مع تراجع الطلب العالمي جراء كوفيد19-. لقد أغرقت السوق بالنفط، ولكن هذه الاستراتيجية أدت إلى انخفاض عائدات تصدير النفط الخام بنسبة 65 في المئة مقارنة بشهر نيسان/ أبريل 2019. حسب بوريس إيفانوف، المؤسس والمدير العام لمجموعة جي بي بي غلوبل سورسز للاستشارات، فإن «الانخفاض الحاد في أسعار النفط تفاقم جراء تراجع الطلب بسبب الوباء، وذلك كان له تأثير كبير على المملكة العربية السعودية».

انتعشت الأسعار منذ ذلك الحين ليصل سعر الخام إلى حوالي 44 دولارًا للبرميل، لكن هذا السعر لا يرقى إلى احتياجات المملكة لموازنة ميزانيتها، لأنها تحتاجه أن يكون في حدود 77.6 دولارًا للبرميل.

وفق وكالة الطاقة الدولية، لا يوجد أي مؤشر على الانتعاش. كما أن التوقعات العالمية ليست إيجابية إذ أنه من المنتظر أن ينخفض الطلب «بمعدل 8.1 مليون برميل يوميًا، في سابقة هي الأولى في التاريخ» وذلك جراء جائحة كوفيد 19. وتتوقع المنظمة أن يعود الطلب إلى ذروته بحلول سنة 2030 مع ارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة.

السياحة لن تنقذ المملكة

كانت السعودية تأمل أن تكون السياحة جزءا محوريا من رؤية 2030، وذلك في إطار مشروع تنويع الاقتصاد الذي وضعه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بتحديد هدف يتمثل في استقبال 100 مليون زائر سنويًا بحلول سنة 2030. ولكن في أعقاب كوفيد19-، من المتوقع أن تشهد الرياض في سنة 2020 انخفاضًا بنسبة 35-45 في المئة في قطاع السياحة أي ما يعادل انخفاضًا في الإيرادات بنحو 28 مليار دولار. بالنظر إلى نسبة التقهقر الكبيرة التي ينتظر أن تشهدها الصناعة العالمية التي يتوقع أن تهوي بنسبة 58-78 في المئة هذه السنة، تبدو هذه الأرقام مبشرة.

قالت بسمة المومني، نائبة الرئيس المساعد المؤقت للعلاقات الدولية بجامعة واترلو: «أي دولة تعتمد على السياحة هي بصدد إعادة تقييم وضعها في خضم انتشار الوباء».

تتمثل النكسات الأخرى التي طالت المملكة في قرار اقتصار الحج السنوي على ألف حاج فقط، ناهيك عن تعليق رحلات العمرة منذ شهر آذار/ مارس. من جهته، قال ثيودور كاراسيك، أحد كبار مستشاري «غلف ستيت أناليتيكس»، إن «الحج يمثل مصدر أموال طائلة، وخسارة الإيرادات لمدة سنتين على التوالي سيلحق الضرر بالاقتصاد الذي يعتبر في أمس الحاجة إلى هذه الأموال».

جيل الألفية: متعلم وعاطل عن العمل

تضاعف عدد سكان المملكة بشكل سريع على مدى عقود منذ سنة 1990. ولكن تبقى الوظائف غير متوفرة بالنسبة للسعوديين المولودين خلال الثلاثين سنة الماضية. فحوالي ثلثي السكان تقل أعمارهم عن 30 سنة، ومعظمهم من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل.

من المقرر أن ينتج عن عملية «السعودة» مغادرة نحو 1.2 مليون عامل أجنبي من المملكة بحلول نهاية سنة 2020، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الفرص أمام السكان المحليين - وذلك في حال تمكنت الشركات من النجاة من أزمة الوباء وتداعياتها الاقتصادية، وكانت مستعدة لدفع أجور أعلى.

قال روري فايف، العضو المنتدب لدى شركة «مينا أدفايزرز»، إن «أجور السعوديون أعلى بكثير من أجور العمال الأجانب، لذلك إذا كانت الشركات ستخفض العمالة الوافدة بسبب اعتبارات التكلفة، فلن يتم استبدالهم بالسعوديين». وحيال هذا الشأن، قالت المومني: «هذا

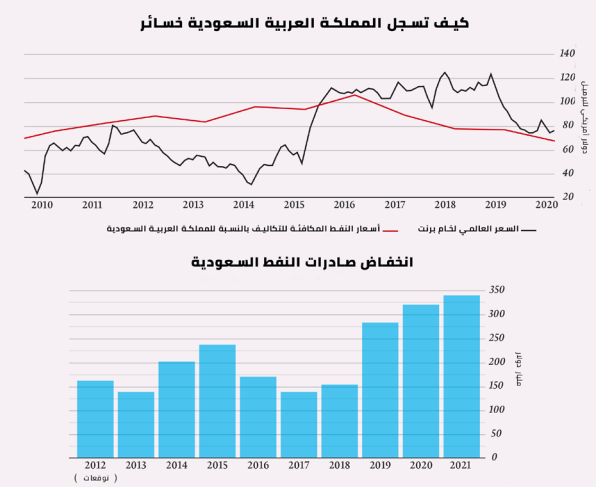

سيكون بمثابة تصفية حسابات حقيقية في سوق العمل. لقد شهدنا بالفعل اتجاهات التأميم في القوى العاملة، وستساهم جائحة كوفيد19- في تسريع ذلك».

مواطنو المملكة العربية السعودية: دخل أقل، ضرائب أكثر

مثلت الضرائب المنخفضة أو انعدامها الركيزة الأساسية للحياة في السعودية، ولم ترتفع إلا في السنوات الأخيرة جراء اضطرار الحكومة للبحث عن طرق جديدة لتوليد الدخل جراء هبوط أسعار النفط. لذلك، عندما طبقت الرياض ضريبة القيمة المضافة لأول مرة وخفضت دعم الوقود في سنة 2018، قللت من الضرر الاقتصادي من خلال تقديم بدل المعيشة لنحو مليون موظف حكومي، بقيمة ألف ريال (267 دولار) شهريًا.

في تموز/ يوليو وفي إطار إجراءات التقشف، أُلغيت تلك الإعانات، مما وفر على المملكة حوالي 4.8 مليار دولار سنويا. ثم ارتفعت ضريبة القيمة المضافة بثلاثة أضعاف لتصل إلى 15 بالمئة. وقال فايف، «سيكون لهذين الأمرين تأثير مؤكد على الإنفاق، وسيضران بالاقتصاد».

من المؤشرات التي تدل على انخفاض مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية نجد انخفاض مبيعات السيارات، التي بدأت بالتراجع منذ آخر هبوط كبير في أسعار النفط سنة 2015، حيث بلغ عدد السيارات التي بيعت في تلك السنة 800 ألف سيارة، لينخفض هذا الرقم إلى 400 ألف في سنة 2018. ومن المتوقع الآن أن تتراجع مبيعات السيارات مجددا بمقدار الثلث في سنة 2020 بسبب أحدث زيادة في ضريبة القيمة المضافة.

يؤثر ارتفاع الأسعار على المواطنين الأكثر فقرا بشكل خاص، حيث يتلقى حوالي 2.4 مليون منهم المساعدة المالية، وذلك وفقا لتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص حول الفقر الشديد في المملكة، الصادر في سنة 2017. يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية مرتفع نسبيا على الصعيد العالمي، حيث يصل إلى 21,767 دولارا. إلا أن هذا الرقم يخفي أوجه اللامساواة في المملكة، وهو أقل بكثير من دول الخليج الأخرى، بما في ذلك الإمارات، التي يصل فيها هذا الرقم إلى 43,103 دولار، و64,782 دولار في قطر.

ارتفاع ديون المملكة العربية السعودية

بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم، لم تكن المملكة العربية السعودية عادةً بحاجة إلى اقتراض الأموال، ما دام مجموع الإنفاق الحكومي والسخاء الملكي أقل من مجموع الإيرادات. ولكن في سنة 2015، أجبر هبوط أسعار النفط المملكة على اللجوء إلى الأسواق الدولية. واستمر هذا الدين بالارتفاع مع استمرار انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الحاجة إلى تريليونات الدولارات لتمويل مشاريع رؤية السعودية 2030.

في هذه السنة، أجبر انخفاض أسعار النفط وأزمة

> **أجبر انخفاض أسعار النفط السعودية على اقتراض 26.6 مليار دولار**

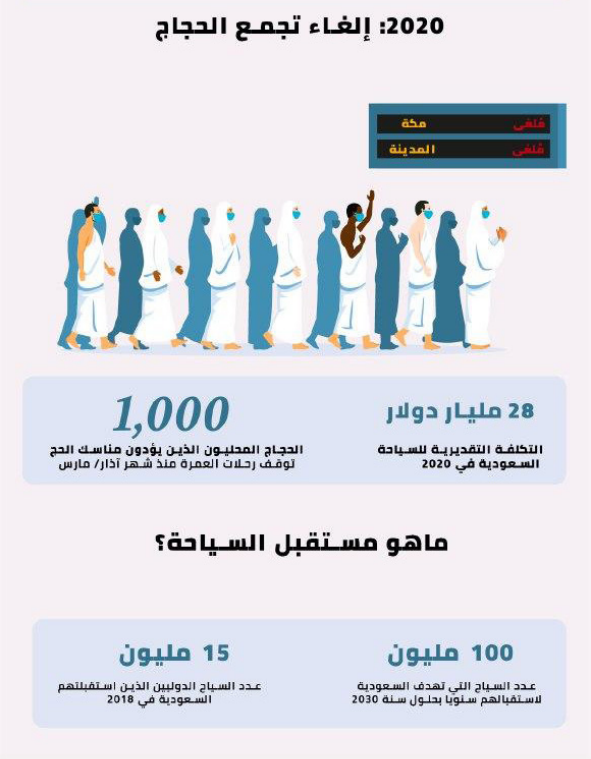

كوفيد19- السعودية على اقتراض 26.6 مليار دولار بعد أن استنزفت احتياطيات النقد الأجنبي، وأعلنت عن حزمة تحفيز بقيمة 32 مليار دولار.

من المتوقع أن ترتفع ديون المملكة أكثر بعد رفع الحكومة

> يشكل برج المملكة رمزًا للتحديات الإقتصادية التي تقدر قيمته بحوالي 20 مليار دولار

لسقف المديونية من 30 إلى 50 بالمئة، بدءا من سنة 2022. وعلى هذا النحو، سيتعين على السعودية الآن أن تتصرف مثل أي اقتصاد وطني طبيعي على مستوى الإنفاق وجمع للأموال، واتباع طرق منها زيادة الضرائب. ومن المخاطر التي تثقل كاهل المملكة هو أنه في حال استمرت الديون في الارتفاع واستُنزفت احتياطيات النقد الأجنبي أكثر فأكثر، فإن ذلك سيؤدي إلى إرباك عملية ربط عملة الريال بالدولار.

التأخيرات: برج المملكة

إن كان هناك رمز للتحديات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، فهو مشروع برج المملكة الذي تقدر قيمته بحوالي 20 مليار دولار والـذي لم يكتمل بناءه، والمعروف أيضا باسم برج جدة. وهو مشروع شركة المملكة القابضة التابعة للأمير الوليد بن طلال، أحد أكبر تجار السعودية، ويهدف هذا المعلم الذي سيبلغ ارتفاعه ألف متر للتفوق على أطول برج في العالم حاليا، وهو برج خليفة في دبي.

انطلقت أشغال البناء في سنة 2013 وكان من المفترض أن تكتمل بحلول سنة 2020. ولكن لم يقع تشييد سوى ربع البرج حتى الآن. فقد توقف البناء في أوائل سنة 2018، وفي الوقت نفسه تقريبا، أُطلق سراح بن طلال من الاحتجاز الذي دام ثلاثة أشهر في فندق ريتز كارلتون الواقع في الرياض، بعد أن تم القبض عليه مع عشرات من سعوديين آخرين ذوي نفوذ في موجة من اعتقالات أمر بها محمد بن سلمان.

يقول فايف: «كانت هناك شائعات بـأن الأشغال ستُستأنف في الربع الأول (من سنة 2020)، لكن وربما منع انتشار فيروس كورونا ذلك. قد يعتقد البعض أن السعوديين يشعرون بالخجل من وجود مبنى ضخم غير مكتمل فوق سماء جدة. فربما سيتم إعادة التخطيط وإكمال بنائه بشكل أصغر في النهاية

احذر من الخلط بين العمل التنفيذي والاستراتيجية

الكاتب: غراهام كينى

المصدر

Harvard Business Review
هارفارد بزنس ريفيو

الرابط

https://bit.ly/360RjyZ

أرسلت لي إحدى الشركات المشاركة في إجراء التجارب السريرية للشركات الطبية وشركات الأدوية نسخة من خطتها الاستراتيجية للمراجعة استعداداً لورشة عمل التخطيط الاستراتيجي المقبلة. لقد تفحصت الصفحات التسع بعناية، ولكن على الرغم من الوعد الذي أطلقته الشركة بتوضيح «المهمة والرؤية والاستراتيجيات والإجراءات»، لم تتضمن الوثيقة أي استراتيجية حقيقية.

أرسلت لي إحدى الشركات المشاركة في إجراء التجارب السريرية للشركات الطبية وشركات الأدوية نسخة من خطتها الاستراتيجية للمراجعة استعداداً لورشة عمل التخطيط الاستراتيجي المقبلة. لقد تفحصت الصفحات التسع بعناية، ولكن على الرغم من الوعد الذي أطلقته الشركة بتوضيح «المهمة والرؤية والاستراتيجيات والإجـراءات»، لم تتضمن الوثيقة أي استراتيجية حقيقية.

لم تكن هذه التجربة جديدة بالنسبة إليّ، فقد صادفتها طوال الوقت، لأن مدراء الشركات غالباً ما يخلطون بين تصميم الاستراتيجية وتطبيقها. وعندما يدركون الفرق بين الاثنين، فإنهم سوف يشهدون تأثيراً كبيراً وإيجابياً على أداء شركاتهم.

ينطوي تصميم الاستراتيجية على تناول تفاصيل المواقع المختلفة لأصحاب المصلحة الرئيسيينلتولي ما أسميه العوامل الاستراتيجية، وهي معايير القرارات المستخدمة من قبلهم، أي المعايير المستخدمة من قبل العملاء في اتخاذ قرار الشراء من شركة ما، أو من قبل الموظفين في اتخاذ قرار بشأن العمل مع شركة معينة، أو من قبل الموردين في اتخاذ قرار تزويد الشركة بالبضائع أو الخدمات. يتعلق تصميم الاستراتيجية بالموقع الذي تأخذه شركة «فورد» أو «تويوتا»، على سبيل المثال، كشركة لجذب العملاء إلى عوامل مثل مجموعة المنتجات، والسعر ومراكز البيع بالتجزئة وجودة المنتج والصورة.

ينبغي أن يكون تصميم الاستراتيجية على مستوى المؤسسة كاملة

يمكن أن يكون تحديد الموقع دقيقاً جداً، ويمكن أن يكون متشابهاً بين مختلف العلامات التجارية للشركة. خذ على سبيل المثال مجموعة فنادق «أكور» (Accor)، تحمل المجموعة عدة علامات تجارية، التي تلبي كل واحدة منها مجموعة مختلفة من المستهلكين المستهدفين وبمواقع مختلفة فيما يتعلق بخدمة المستهلكين، والسعر، والجودة، وهي كالتالي: الفنادق الفاخرة، مثل «رافلز» (Raffles)، و«فيرمونت» (Fairmont)، و«سوفيتيل» (Sofitel)، وفنادق بمساحة ممتازة، مثل «إم غالوري» (MGallery)، و«بولمان» (Pullman)، و«سويس أوتيل» (Swissôtel)، وفنادق متوسطة، مثل «نوفوتل» (Novotel)، و«ميركيور» (Mercure)، و«أداجيو» (Adagio) وفنادق اقتصادية، مثل «إيبيس» (ibis)، و«أوتيل آي إف1» (hotelF1).

ينبغي أن يكون تصميم الاستراتيجية على مستوى المؤسسة كاملة، لأن كل شركة منها تواجه منافسيها في السوق، إنها تتنافس شركة في مقابل شركة أخرى.

يعود السبب الذي يجعل الفرق التنفيذية تواجه صعوبات عند تصميمها الاستراتيجية هو أنها لا تعتمد التفكير على مستوى المؤسسة في البداية. بل تندفع تلك الفرق إلى عملية التنفيذ عند وضعها لخطط الاستراتيجية، لأنها تصل دائماً إلى هذه المرحلة وهي على استعداد لتناول ما يحتاجون إلى فعله. ما لم توقف الدفع نحو التطبيق، إلى أن يصبح تصميم الاستراتيجية جاهزاً، فإنك تضع العراقيل أمام تقدمك. وهذا ما يجعل المنخرطون في وضع الاستراتيجية ينهون عملية التخطيط مع مجموعة كبيرة من الإجراءات، لكن من دون وجود فكرة واضحة حول المكان الذي تنوي المؤسسة الوصول إليه أو كيف تتميز عن المنافسين في السوق.

يمكن أن أرى ذلك في الخطة الاستراتيجية لشركة التجارب السريرية، إذ كانت الإجراءات لديها تملأ صفحات، وقد كانت جيدة إلى حد معين. لكن كما كشفت مقابلاتي السابقة لورشة العمل مع أعضاء الفريق التنفيذي أن المشكلة انطوت على أن المؤسسة «غارقة في الأمور التي ينبغي إنجازها»، على حد تعبير الرئيس التنفيذي. اقترح مسؤول تنفيذي آخر أن المؤسسة بحاجة إلى «توضيح حول المكان الذي نتوجه إليه». وعرض آخر أنهم «بحاجة إلى الحصول على صورة أوسع حول الأمور الاستراتيجية»، مضيفاً إنهم «سقطوا فريسة القياس الجزئي». وقد وصف مسؤول آخر كثرة الإجراءات هذه بأنها «تترك الموظفين يشعرون بالضياع التام».

ما الذي كان على ورشة العمل المخطط انعقادها تحقيقه هو توضيح موقع المؤسسة بالنظر إلى العوامل الاستراتيجية لأصحاب المصلحة الرئيسيين،وإزالة الإجراءات غير الضرورية عن كاهل المعنيين بالأمر، وترك تلك التي أدت بوضوح إلى هذه المواقع. لتحقيق ذلك، كان عليّ تحويل تفكير الفريق التنفيذي بعيداً عن العمل على الإجراءات المنفردة، ودفعهم نحو تحديد الموقع على مستوى المؤسسة.

ما خلصنا إليه في ورشة العمل هو أن هناك عاملين أساسيين من شأنهما إنجاح الشركة على منافسيها، وهما تخفيض الأسعار وتقديم خدمة ممتازة للعملاء. وصف الرئيس التنفيذي المنافسين الأكبر للشركة بأنهم «مكلفون للغاية»، وبما أن العمل يأتي من العملاء بناء على مناقصات، فإن السعر سوف يجري تحديده تبعاً لكل حالة، أما عن خدمة الشركة فهي واضحة ويمكن أن تحددها بوجه عام.

من أجل رفع تفكير الفريق التنفيذي إلى مستوى تصميم

الاستراتيجية، وظفت أسلوباً استخدمته في الماضي لتحقيق المكاسب. وطرحت السؤال التالي: «ما هو الموقع الذي تتخذه مؤسستك فيما يتعلق بخدمة العملاء؟». يجري اختيار صياغة السؤال والتأكيد عليه عن قصد، ذلك من أجل الانتقال بالتفكير بعيداً عن الإجراء الفردي.

وكان رد الفريق هو التالي: «إن الخدمة المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل عميل تتضمن مزيجاً فريداً من التخطيط لمرحلة ما قبل السريرية مع تجنب العوائق التنظيمية لتنسيق عملية الموافقة على المنتج». أتاحت فترات الإنجاز المختصرة، التي تسبق الموافقة، للعملاء تسويقمنتجاتهم في وقت أقرب، ما منحهم ميزة «الرائد الأول» في الأسواق التي يعملون فيها، وتحقيق تدفقات على الدخل من منتجاتهم في وقت أبكر بكثير.

يمكن أن يكون السعر المنخفض والخدمة المحسنة مزيجاً يتغلب على المنافسين، وقد ثبت أن هذا هو الحال، فقد اكتسبت الشركة ميزة تنافسية هامة جداً مقارنة بمنافسيها. وانطلقت من قاعدة صغيرة نسبياً مقارنة بالمنافسين الأكبر حجماً، إذ يفيد الرئيس التنفيذي عن «نمو مبيعات سنوي بنسبة 28% خلال السنوات الثلاث الماضية».

استعداداً لعملية التخطيط لاستراتيجيتك المقبلة، عليك إدراك أن الاستناد إلى الفرق الأساسي بين تصميم الاستراتيجية

> **لرفع كفاءة الفريق التنفيذي إلى مستوى تصميم الاستراتيجية لابد من مراعاة خدمة العملاء**

وتطبيقها هو مستوى التحليلالذي يجب أن تقف عنده. على الرغم من أن معظم المشاركين قد يكونوا غير مدركين لذلك، يعدّ هذا المفهوم أحد أهم المفاهيم وأكثرها منفعة في مجال العلوم الاجتماعية. يعمل تصميم الاستراتيجية على مستوى المؤسسة، بينما تطبيق الاستراتيجية يعمل على المستوى الفردي. إذا لم تميز هذا، فسوف ترتكب الخطأ الذي رأيته في عملي مع العديد من العملاء، إذ إنك ستخلط بين الإجراء الفردي وتصميم الاستراتيجية، وقد يكون هذا كارثياً.

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

تتقدم أسرة تحرير مجلة الأفق الإستراتيجي

بأحر التعازي القلبية والمواساة إلى

أمير البلاد

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

وآل الصباح الكرام

والشعب الكويتي الكريم والأمتين العربية والإسلامية

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد

الكبير بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأفق الإستراتيجي

صدر من مجلة الأفق الإستراتيجي